جامِعَةُ الْخَليل

كلّيَّةُ الدّراساتِ العُليا

برنامج اللّغةِ العربيّةِ وآدابِها

موقف السّيوطيّ في كتابه همع الهوامع من آراء الزّجّاج النّحويّة

(دراسةٌ وصفيّةٌ تحليليّةٌ)

إعداد:

أيّوب عبد القادر السّيّد

إشراف الدّكتور:

محمّد عطا أبو فنّون

قدّمت هذه الرّسالة استكمالًا لمتطلّبات درجة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها بكليّة الدّراسات العليا في جامعة الخليل.

2024م

إجازة الرسالة

موقف السّيوطيّ في كتابه همع الهوامع من آراء الزّجّاج النّحويّة (دراسة وصفيّة تحليليّة)

إعداد الطالب:

أيّوب عبد القادر السّيّد

إشراف الدّكتور:

محمّد عطا أبو فنّون

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت يوم السبت 18/ 5 / 2024م، من أعضاء لجنة المناقشة:

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
1. د. محمد عطا أبو فنون	مشرفاً ورئيساً	
2. د. دلال علي دحيدل	ممتحناً داخلياً	
3. د. أحمد داود دعمس	ممتحناً خارجياً	

2024l

الإهداء

إلــى أرواح شهدائنا الأبرار الّذين ارتقوا من على ثرى أرض الرّباط....

إلــى أمّــي الّتي أرى فــي عينيها نور الرّجاء، وعزم الأمـل لتحقيق ما تبتغيـه...

إلــى روح مَن أورثني الصّبر في مواجهـة التّحدّيات، وألهمني حبّ الصّعود في مراقي السّعود إلــى روح والدي...

إلــى ابنتــي شيماء الّتــي أستمدّ منها الأمـل والعـزم والتّصميم، وما أجمـل أن تتعلّم ممّن ولدْت...

إلى مَن أسهم في تيسير هذه الدّراسة، ومدّني بمصادر تعسّر علي الوصول إليها، وأوضح لي ما استغلق ويسر لي ما أشكل، أخـي وصديـقي الوفيّ، أبي عليّ أمـجد علـيّ شريـح،...

أهـــــدي عملـــــي هـــــذا.

أيّـوب السـيّد

الشّكر والتقدير

الحمد للـه حمدًا يوافـي نعمـه، ويكافئ مزيده، أحـمده حمدًا يليق بجلال قدره وعظيم سلطـانه، الحمد للّه الّذي أعطى فأجزل، ومنح فأوفى، وأشكر نـعمه وجميع عطاياه، قال اللّه جلّ الله: ﴿ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾.

وإذا كان الله قد أتبع بفريضةِ عبادتِه أن نتّخذَ الوالدينِ إحسانا، بل إنّه قدّم مصاحبتَهما معروفًا على مجاهدتِهما أن نشركَ به؛ لذا فأنا أشكر لوالديّ من بعد ما شكرت الله تعالى، وإنّي لأزدلف إلى الله وأتوسّل إليه بشكرهما أن يتقبّل منّي صنيعي هذا وأن يلهمني السّداد والرّشاد.

وانطلاقًا من حديث النّبي صلّى الله عليه وسلّم الّذي رواه البخاريّ في الأدب المفرد والإمام أحمد في مسنده: (لا يشكرُ اللهَ مَنْ لا يشكرُ النّاسَ)، انطلاقا من هذا الحديث أتقدّم بخالص الشّكر، وعظيم الامتنان، وجميل التّقدير إلى مشرفي وأستاذي الفاضل الدّكتور محمّد عطا أبو فنّون، الّذي أولاني جلّ اهتمامه ولم يبخل عليّ بالمعلومـة أبدًا، ومنحني من وقته الثّمين، أشكره بكلّ معاني الشّكر والعرفان على ما قدّم من تقويم وتقييم، وعلى ما غرسه في نفسي من حبّ للعلم، وإجلال وتقدير لأهل العلم.

لقد كان لي السّندَ والقدوةَ في دراستي هذه، لقد كان أستاذًا وأخًا وصاحبًا، فأشكرُه من أعماق قلبي على إشرافِه المتميّزِ وعلى دعمِه المتواصلِ وعلى نصائحِهِ القيّمةِ وعلى جهدِهِ المبذولِ، وعلى ما أولاني به من حسنِ المعاملةِ والعونِ والمساعدةِ وإنّي لأقف عاجزًا عن ردّ جميلِه والوفاءِ به، فجزاك الله عنّي وعن طلَبَةِ خيرَ الجزاء.

كما أتقدّم بالشّكر الخاصّ الخالص إلى عُضوَي لجنةِ المناقشةِ لقَبولِهما مناقشةِ هذه الرّسالةِ، الدّكتورة دلال دحيدل الّتي شَرُفْتُ أنْ أكونَ من تلاميذِها في مرحلة البكالوريوس، وأشرُف اليوم لأمثُلَ أمامَها لأنهل من علمها الغزير فلكِ أستاذتي منّي كلَّ الاحترام والتّقدير.

وأمّا الدّكتور أحمد دعمس فإنّي أقف عاجزًا عن شكري وتقديري لك، فشهادتي لك مجروحةٌ، وأنت الأستاذُ الفاضل وما ينبغي لأمثالي أن يقفوا أمامكم إلّا من أجلِ تقويمٍ وتقييمٍ لأعمالهم لتخرُجَ في أجمل صورةٍ وأبهى حُلّةٍ.

إلـى مَن سكنوا القلبَ والرّوح إلـى من لا تحلو الحياة إلّا بهم، إلى مَـن يفرحون لفَرحـي ويحزنون لحـزني، إلـى أبنائي وبناتـي إلـى مَـن وضَعتْهم وسهرت عليهم فأدّبتهم وربّتهم إلـى أمّهم الغالية (أم قتيبـة)، لكم منّي جميعـا كلّ الوفاء والتّقدير، أشكركم من أعماق قلبي لصبركم على جفوتي وانشغالي عنكم وتقصيري في واجبكم، لقد كنتم مصطلحًا في دنيا الوفاء، وعالم الإخلاص.

إلى حبيبة القلب، ومهجـة الفؤاد والرّوح شيماء.. أخصّها بالشّكر والثّناء الّذي يليق بها على ما أسدت، وآنسَت وتعاطفت، ولكلّ في القلب مقام، أللّهمّ إنّ هذه قسمتي فيما أملك فلا تلمني فيما لا أملك.

إلى الأساتذة الأفاضل في كلّيّة الآداب أتوجّه إليكم بالشّكـر العميم على عطائكم المبذول في خدمـة اللّسان العربيّ.

أساتذتي الأفاضل أساتذتي الأكارم:

ما أنا أمام أساتذتي الأكارم من أساتذة اللّسان العربيّ إلّا كمن يعرض ماء زمزمَ على أهلِ مكّةَ، ما أنا أمامَ أساتذتي إلّا كنبتةٍ نبتَت في ظلّ وادٍ سحيقٍ، تقابلُ نخلةً عظيمةً على رأسِ جبلٍ شاهقٍ إذا رفعَتْ رأسَها انخلعَتْ رقبتُها من النّظر إلى شُمّ الجبال.

أساتذتي الأفاضل أتشرّف اليوم أن أقف أمام أساتذة من أقطاب العلم والمعرفة لأدلوَ بدلوي وأعرضَ ما لديّ من بضاعةٍ متواضعةٍ وأنا ما زلتُ على بدايات صعودي

في سلّم العلم والمعرفةِ وإنّه ليصدق فيّ وفيكم قول القائل:

دَبَبْتَ للمجدِ والساعون قد بلغوا جَهْدَ النفوس وألقَوا دونه الأُزُرا
وكابدوا المجد حتى ملَّ أكثرُهم وعانقَ المجدَ مَن أوفى ومَن صَبَرا

فأنا الذي أدِبّ، وأنتم السّاعون الّذين بَكَرُوا فبَلَغُوا وعانقوا المجد، فعانقهم الشّرف.

أستاذتي الأفاضل أعرض ما لديّ من بضاعةً وأنتم أهلٌ لسدّ خللها، وتقويم مُعوجّها، وتهذيب نُتُؤاتها والإبانة عن مواطن الضّعف والقصور فيها، سائلًا المولى عزّ وجلّ أن يعلّمَنا ما ينفعُنا وأن ينفعَنا بما علّمنا.

أساتذتي الأفاضل ما امتثالي أمامَ حضَراتكم إلّا لأنتفع بتقييمكم العلميّ ونصحِكُم السّديد، وتصويبِكُم الرّشيد الّذي أُلزِم به نفسي كي يتّسم البحثُ بالرّصانة والعلميّة، فما بينَ أيديكم أساتذتي الأفاضل جهدُ باحثٍ لا يخلو من خطأ علميّ أو طباعيّ فجزى الله مَن راعى وأرشد ونصح وأشرف فإن كنتُ وُفِّقْتُ فيما قدّمت فبفضل من الله ثمّ بفضل أستاذي ومشرفي الدّكتور محمّد أبو فنّون، وإن كانت الأخرى فأسأل الله السّداد والرّشاد، وحسبي أنّني حاولتُ واجتهدْتُ والنّقصُ صفةُ الانسانِ، والكمالُ للّه وحدَه لا ينازِعُه فيه إنس ولا جانّ.

أيّوب عبد القادر السّيّد

الملخّص

موقف السّيوطـيّ في كتابه (همـع الهوامـع) من آراء الزّجّاج النّحويّة، دراسة وصفيّة تحليليّة.

أيّوب عبد القادر السّيّد

إشراف: د. محمّد أبو فنّون

تهدف هذه الدّراسة إلى الكشف عن موقف السّيوطـيّ (ت 911) في كتابه (همع الهوامـع في شرح جمع الجوامـع) من آراء أبي إسحاق الزّجّاج (ت311هـ) النّحويّة . وقد اعتمدت هذه الدّراسة على المنهج الوصفيّ التّحليليّ، الّذي يقوم على استقراء النّصوص وتحليلها، عن طريق فرز آراء كلّ من الزجّاج والسّيوطيّ وتقسيمها إلى فصلين: فكان الفصل الأوّل الّذي خالف فيه السّيوطيُّ الزجّاج، ثمّ الفصل الثّاني الّذي لم يعارض السّيوطيّ الزجّاج فيه، فإمّا أن يكون قد وافقه بالتّصريح أو بالسّكوت عنه، وقد قمت بتحليل القضايا وآراء العلماء فيها، ثمّ رجّحت ما ارتأيته راجحًا، معلّلًا ذلك التّرجيح.

جاءت الدّراسة في مقدّمـة فتمهيد ففصلين، وخاتمة ثمّ ذُيّلت الدّراسة بقائمة ثبت المصادر والمراجع وثلاثة فهارس: فهرس للآيات القرآنيّة، وآخر للأشعار، وفهرس للمحتوى. وتناول التّمهيد جلال الدّين السّيوطيّ، ووصف لكتاب (همع الهوامع)، والتّعريف بأبي إسحاق الزجّاج، وجاء الفصل الأوّل بعنوان (مخالفة السّيوطيّ للزجّاج)، والثّاني بعنوان (موافقة السّيوطيّ للزّجّاج بالتّصريح أو بالسّكوت)، ثمّ ختمت الرّسالة بأهمّ النّتائج الّتي توصّل إليها الباحث وكان من أهمّها:

لقد ظهر موقف السّيوطيّ واضحًا من آراء الزجّاج النّحويّة، فأبو إسحاق كان متقدّما على السّيوطي قرونا من الزّمن، والسّيوطيّ وصله الّنحو العربيّ وقد استوى على سوقه، وربّما يكون ذلك تعليلًا لمخالفة السّيوطيّ للزجّاج في بعض القضايا؛ فالسّيوطيّ كان قد اطّلع على علم المتقدّمين والمتأخّرين.

يتّسم منهج السّيوطيّ بالمهنيّة؛ فهو لا يرجّح إلّا بدليل، فعندما يخالف الزّجّاج، ويفنّد قوله ويردّه فإنّه لا يفعل ذلك تحاملًا، ولا تقليدًا لغيره، بل لفقهٍ قد ثبت في نفسه، ولدليل قد أدركَتَه قريحته.

Abstract:

Al-Sayuti's position in 'Ham al-Hawame' on Al-Zajjaj Syntactic Views: a descriptive-analytical study

By

Ayyub Abdul-Qader Assayyed

Supervisor:

Dr. Mohammad Abu Fanoon

The present study aims to investigate Al-Sayuti's (died: 911 Hijri) position in his book- 'Ham al-Hawame Fi Jama-Aljawama" regarding Al-Zajjaj's (died in 311 Hijri) Syntactic Views. adopting the descriptive-analytical methodology, the study is based on exploiting and analyzing texts through dividing either views of Al-Zajjaj and Al-Sayuti and introducing them in two chapters, chapter one, in which Al-Sayuti shows disagreement with Al-Zajjaj and chapter two whereby Al-Sayuti shows no disagreement, in that he obviously agrees with Al-Zajjaj or has silence on certain points. Accordingly, the researcher analyzed both the syntactic issues and the scholars' views followed by the researcher's reasonable overweighs. The study is made of an introduction, and a preface which introduced both Al-Sayuti with a description of his book: (**Ham al-Hawame**) and Azajjaj's. Further, there are two chapters followed by a bibliography. While chapter one is entitled as; Al-Suyuti's disagreement with Azajjaj, the other shows Al-Suyuti's agreement with Azajjaj, either overtly or silently on. Finally, the researcher put these conclusions; (1) Al-Suyuti's position appeared clearly from Al-Zajjaj's syntactic views. In fact, Al-Zajjaj's was centuries ahead of Al-Suyuti, and Al-Suyuti linked him to Arabic grammar and he was on par with Al-Zajjaj. Perhaps this is an explanation for Al-Suyuti's disagreement with Al-Zajjaj; Al-Suyuti had learned about the knowledge of the early and late grammarians. In addition, (2) Al-Suyuti's methodology sounds professional in that he eventually evident his preference. So, when he disagrees with Al-Zajjaj, refutes his statement and rejects it, he does not do so out of prejudice, nor in imitation of others, but rather based on a profound conception of his own, and well-based on evidence that his intellect has understood

المقدمة

إنّ الحمد للّه نحمده، ونستغفره، ونستنصره، ونسترشده، ونستهديه، ونزدلف إليه بسوابغ نعمه، وعظيم لطفه، ونتضرّع إليه أن يتقبّل ذكرنا وشكرنا، ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيّئات أعمالنا، من يهده اللّه فلا ضالّ له، ومن يضلل فلا هادي له.

لقد كرم الله سبحانه وتعالى الأمة الإسلامية باللغة العربية التي شرّفها القرآن الكريم، وجعل ذكرها ورفعتها فيه؛ ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[1]، وكيف يتسنّى ذلك ما لم تُفهم تراكيبه، وتُدرك معانيه وأوامره ونواهيه، وما تحمله هذه التراكيب من دلالات وإيحاءات، وصدق الله العظيم إذ يقول في محكم التنزيل: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[2]

لقد أدرك أسلافنا الأجلّاء المتقدّمون منهم والمتأخّرون قيمة النّحو، فانشغلوا به، وأوْلُوه اهتمامهم، فكان كتاب (همع الهوامع) مخزونا ضخما لمسائل نحويّة أسهمت في إثراء المخزون التّراثيّ اللّغويّ. وقد أنعمت النّظر فيه، فوجدته الذّخيرة النّحويّة العظيمة؛ إذ أَوْدع فيه عصارة تجارب السّابقين، وما توصّلت إليه قرائح هؤلاء القوم الّذين كان لهم الفضل العظيم في تأسيس علم النّحو، لذلك قرّرت أن أبحث فيه، مبرزًا موقف السّيوطيّ من عالم بصريّ مشهور وهو الزجّاج، فعُنوِنَت الدّراسةُ بـ(موقف السّيوطيّ في كتابه همع الهوامع من آراء الزجّاج النّحويّة دراسة وصفيّة تحليليّة).

لقد انتهجت هذه الدّراسة النهج الوصفيّ التّحليليّ، فلعلّه المنهج الأنسب لتتبّع آراء الزّجاج، ومعرفتها، ومعرفة السّبيل الّذي أوصل الزّجّاج إلى أن ينحو هذا المنحى. وقد عالج البحث آراء الزجّاج وفق الخطوات التّالية:

جمعتُ جلّ المسائل النّحويّة الّتي كان للزجّاج فيها رأي في كتاب (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) للسّيوطي.

جعلتُ لكلّ مسألة عنوانًا، موافقًا لما عرضه السّيوطيّ.

---

[1] – الأنبياء:10

[2] – محمّد: 24

أبرزت موقف السّيوطيّ من آراء الزجّاج النّحويّة بعد تحليل المسألة وعرض آراء النّحاة فيها، فانقسم موقفه إلى قسمين: الأوّل هو المخالف لآراء الزجّاج، والثّاني هو الموافق لآراء الزجّاج، تصريحا أو سكوتاً .

ثمّ ختمت عرض المسألة بترجيح الرّأي الّذي ارتأيتُه، معلّلا ما توصّلت إليه في كلّ مسألة.

وجاءت هذه الدّراسة في مقدّمة، فتمهيد، ففصلين، فخاتمة أوجزت فيها أهمّ ما توصّلت إليه الدّراسة، وقائمة تشمل المصادر والمراجع، ثمّ اختُتِمت هذه الدّراسة بفهارس ثلاثة: فهرس الآيات القرآنيّة، وتلاه فهرس للأشعار ثمّ فهرس لمحتويات البحث.

تناولتُ في التّمهيد تعريفًا موجزًا بالزّجّاج والسّيوطيّ، ثمّ وصفًا لكتاب همع الهوامع مع تسليط الضّوء على منهج السّيوطيّ في الكتاب لا سيّما عباراته في التّرجيح.

وأمّا الفصل الأوّل فكان في مخالفات السّيوطيّ للزجّاج، والفصل الثّاني تناولت فيه موافقات السّيوطيّ للزجّاج بالتّصريح أو بالسّكوت.

وارتكزت الدّراسة على مصادر ومراجع، أثرت مباحثها إلى جانب كتاب الدّراسة (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، من أهمّ هذه المصادر: (الكتاب) لسيبويه، و (معاني القرآن وإعرابه) للزّجّاج (311هـ)، و(التّذييل والتّكميل) لأبي حيّان (414هـ)، و(شرح المفصّل) لابن يعيش (643هـ)، ، و(مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام الأنصاريّ (743هـ)، و(شرح التّسهيل المعروف بتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) لناظر الجيش (778هـ)، و(منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك) للأشموني (929هـ)، وغيرها الكثير دُوّن في ثبت المصادر والمراجع.

ولم يسبق أن تناول أحد هذه الدّراسة (موقف السّيوطيّ في كتاب همع الهوامع من آراء الزّجّاج النّحويّة دراسة وصفيّة تحليليّة) من قبلُ، بيد أنّ ثَمّة دراسات تناولت كتاب (همع الهوامع) من جوانب مختلفة، لكنّ أيًّا منها لم تخُصّ بحثًا لموقف السّيوطيّ في همع الهوامع من آراء الزجّاج النّحويّة، ومن هذه الدّراسات:

- التّرجيحات النّحويّة لجلال الدّين السّيوطيّ في (همع الهوامع شرح جمع الجوامع) دراسة وتّحليل، مقدَّم لنيل درجة الدّكتوراه، من إعداد عبد الرّحمن بن أحمد بن محمّد بن حزام المقرمي، في جامعة أم درمان الإسلاميّة. نشرت عام 1430هـ.

- آراء الأخفش في كتاب همع الهوامع للسّيوطيّ، جمعًا وتوثيقًا ودراسةً، رسالة ماجستير، لسماح سمير سلمان دلول، من الجامعة الإسلاميّة– غزّة. نشرت عام 1431هـ.
- آراء أبي حيّان الأندلسيّ النّحويّة والصّرفيّة في كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسّيوطيّ، (دراسة وصفيّة تحليليّة)، لمُهنَّد عوني خضر عوّاد، رسالة ماجستير، من الجامعة الإسلاميّة– غزّة. نشرت عام 1437هـ.

وجميع هذه الدّراسات لم تتقاطع مع عنوان هذه الدّراسة، فالدّراسة الأولى لم تخصّ أبا إسحاق الزجّاج ولم تنفرد بآرائه، وإن أتت أحيانًا على ذكر موقفه من بعض المسائل الّتي ذكرها السّيوطيّ في همع الهوامع والّتي لم يذكرها. وكذلك الدّراستان الأخريان من الجامعة الإسلاميّة لم تفردا الحديث عن الزجّاج وموقفه النّحويّ.

اعترضت الباحث صعوبات تكمن في الآتي:

- من أشدّ ما اعترضني وشكّل عائقًا حقيقيًّا الحرب المسعورة المجنونة الظّالمة وما ينتج عنها، لا سيّما وأنت جالس لتكتب وتبحث فتنطلق المقاتلات الجويّة من محيطك تدوّي، وأنت توقن أنّه بعد دقائق ستصلك أخبار هذه الغارة وما تخلّفه.
- عدم توفّر المصادر الّتي اعتمد عليها السّيوطي في جمع كتابه الهمع إلّا النّزر اليسير.
- عدم توفّر أيّ كتاب نحويّ للزجّاج، فجميع آرائه إمّا منثورة في ثنايا كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، وإمّا مرويّة عنه وهي موزّعة في كتب النّحويّين الّذين جاؤوا بعده.
- صيغ التّرجيح الّتي استخدمها السّيوطيّ، إذ تجد مشقّة في تحديد التّرجيح في بعض المسائل؛ لأنّه وظّف صيغا غير صريحة.

ثمّ إنّه لا يسعني في هذا المقام إلّا أن أكرّر شكري وامتناني وتقديري لمشرفي (د. محمّد عطا أبو فنّون)، فهو صاحب الفضل بعد الله في إعانتي على تجاوز ما اعترضني من عقبات في هذه الدّراسة، سائلًا الله تعالى أن يجعل كلّ ما قدّم من معونة ذخرًا له يوم القيامة.

وفي الختام فإنّي لا أدّعي التّمام والكمال، ولا أدّعي أنّني أتيت بما لم يأته الأوائل؛ لأنّ المقام مقام اجتهاد، وإنّما نحن بشر نصيب ونخطئ، فما كان من توفيق وسداد فمن اللّه تعالى، وما كان من زلل

أو تقصير أو نقصان فمنّي، وما أنسب ما قاله المُزَنِيّ(ت246)، صاحب الإمام الشّافعيّ (ت 204): "لو عورِض كتاب سبعين مرّة لوُجد فيه خطأٌ، أبى الله سبحانه أن يكون كتاب صحيحٌ غيرَ كتابه[1]"

[1] – الخطيب البغداديّ، الموضّح لأوهام الجمع والتّفريق، 1\6

التّمـــهيد

أوّلًا: تـــرجمـــة السّـيوطـيّ

السّيوطي هو أبو الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن الكمال أبو بكر بن محمّد بن سابق بن همام الخضريّ الأسيوطيّ الشّافعي، ولد من ليلة الأحد مستهلّ رجب سنة 849هـ[1].

تتلمذ السيوطـيّ على كثير من مشاهير العلماء آنذاك، فقرأ عليهم، أو سمع منهم، وأتقن فنون العلم المختلفة؛ من قراءات وأصول، وفقه، وحديث، وغير ذلك من فنون العربيّة لا سيّما نحوها وصرفها.

لقد عدّ السّيوطيّ مائة وخمسين من مشايخه الّذين تتلمذ عليهم، فمنهم الشّيخ محيي الدّين الكافيجي[2]، الّذي تتلمذ عليه أربع عشرة سنة، ومنهم البُلقيني[3]، والمناويّ[4]، كما لزم في الحديث والعربيّة تقيّ الدّين الشمنّي، ، ثمّ تتلمذ على سيف الدّين الحنفيّ، وكان من أشهر مشايخه أيضًا أمين الدّين الأقصرائي، تنقّل السّيوطيّ في بلاد الشّام والحجاز واليمن والهند والمغرب، وغيرها من البلدان.[5]

كان للسيوطي تلاميذ كثر تتلمذوا إمّا عليه وإمّا على كتبه، فكان منهم الشّعراني، والحافظ الدّودي، وسليمان الخضيري، وابن إياس، وابن طولون، وشمس الدّين الشاميّ.[6]

---

[1] – ينظر: السّيوطيّ، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، 1\335-336.

[2] – هو محيي الدّين محمّد بن سليمان بن سعد بن مسعود الحنفيّ، وُلد قبل سنة 800هـ وتوفّي سنة 879هـ، يصفه السّيوطيّ بأنّه أستاذ الدّنيا في المعقولات. ينظر: السّيوطيّ، حسن المحاضرة،1\549.

[3] – هو أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير بن صالح بن شهاب بن عبد الخالق بن عبد الحق، أصله من عسقلان، ولد ببلقين سنة 724هـ، في مصر، أحد أعلام الشّافعيّة المتأخّرين، أصوليّ، ونحويّ، وفقيه، وتوفّي سنة 805هـ. ينظر: أبو البركات محمّد ابن أحمد بن عبد الله الغزّيّ، بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، 29.

[4] – المناوي هو عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن نورالدين علي بن زين العابدين الحدادي المناوي القاهري الشافعي ، ولد سنة: 952هـ وتوفي سنة: 1031هـ. من كبار العلماء بالدين والفنون، من كتبه: فيض القدير، كنوز الحقائق، شرح الشمائل للترمذي، شرح التحرير في الفقه، إعلام الحاضر والبادي. ينظر: المحبي، محمّد أمين فضل الله بن محبّ الله بن محمّد، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، 2\193، والشّوكاني، البدر الطّالع بمحاسن مَن بعد القرن السّابع، 1\357.

[5]– ينظر: السّيوطيّ، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، 1\336-338.

[6] – ينظر: نفسه، 1\336-338.

وبعد التّطواف على كبار الشيوخ والعلماء آنذاك شرع السّيوطي في التّأليف، فبدأ بشيء من الاستعاذة والبسملة، ثمّ واصل التّأليف والتّصنيف حتى بلغت ثلاثمائة، يقول السّيوطيّ: "وشرعت في التّصنيف في سنة ستّ وستّين، وبلغت مؤلّفاتي الآن ثلاثمائة كتابٍ سوى ما غسلته ورجعت عنه"[1]

ولمّا بلغ السّيوطيّ سنّ الأربعين تجرّد للعبادة، وانقطع عن الدّنيا وأهلها كأنّه لم يعرف أحدًا، ولم يقبل هدايا السّلاطين وأُعطياتهم، وترك الإفتاء والتّدريس، وأقام في روضة المقياس بالقاهرة، لم يَفتح طاقات بيته على النّيل من سكناه حتّى مات في سحر ليلة الجمعة، التّاسع عشر من جمادي الأولى، في منزله بروضة المقياس، نتيجة ورم شديد بذراعه الأيسر سنة إحدى عشرة وتسعمائة للهجرة، ودفن في حوش قوصون خارج باب القرافة بالقاهرة[2].

ألّف السّيوطيّ– رحمه اللـه– في فنون عديدة، فكان بادئ أمره ملخّصًا، ثمّ انتهى إلى الاستقلال في التّأليف والتّحرير، فَرَبَتْ مؤلّفاته على السّتمائة، وقد أثبت جلّها في كتابه (حسن المحاضرة)[3].

ومن أشهر مؤلّفاته: الدّر المنثور في التّفسير بالمأثور، والإتقان في علوم القرآن، وتكملة تفسير جلال الدّين المحلّي، ولباب النّقول في أسباب النّزول، وكشف المغطّى في شرح الموطّأ، والتّوشيح على الجامع الصّحيح، وشرح ألفيّة العراقي، والأشباه والنّظائر، وتشنيف الأسماع بمسائل الإجماع، والجامع في الفرائض.

أمّا حبّه للعربيّة وفنونها واجتهاده في طلبها والتّأليف في فنونها فهو ضرب قلّ نظيره، وقد تحدّث عن هذا الشّغف، وعن جهده في التّحصيل والتّأليف في كتابه (الأشباه والنّظائر في النّحو)[4]، ومن مصنّفاته في هذا الفن: المزهر في علوم اللّغة، والبهجة المرضية في شرح الألفيّة، والفريدة في النّحو والتّصريف والخطّ والنّكت، وفتح القريب على مغني اللّبيب، وشرح شواهد المغني، وجمع الجوامع، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع، والأخبار المرويّة في سبب وضع العربيّة، والمصاعد العليّة في القواعد النّحويّة، والاقتراح في أصول النّحو وجدله، وشرح كافية ابن مالك، التّوشيح على التّوضيح، ونكت على شرح

---

[1] – السّيوطيّ: حسن المحاضرة،1\338.

[2] – ينظر: ابن العماد، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب،10\78،

[3] – ينظر: السيوطيّ، وهمع الهوامع، (مقدّمة التّحقيق) 1\10

[4] – ينظر: 1\3–4

الشّواهد للعيني، وغير ذلك الكثير، كما صنّف السّيوطيّ في فنّ الأصول والبيان والتّصوّف الشيء الكثير، وكذا في الأدب والتّاريخ.[1]

مـذهبـه النّـحـويّ:

لعلّه يصعب أن تجعل السّيوطيَّ متمذهبًا بمذهب معيّن؛ لأنّه كان ذا نزعة تحرّريّة، فهو يمثّل النّحويّ المستقلّ، فكانت أحكامه النّحويّة دون اعتبار لمذهب معيّن، ولا لعالم، ولا لمدرسة من مدارس النّحو، ولا سيّما البصريّة والكوفيّة؛ ولذلك تجده تارة مع الكوفيّين في مسألة، وفي أخرى مع البصريّين، وربّما ليس مع واحدة من هاتين المدرستين، بيد أنّه استعمل مصطلحات البصريّين، وتجده أحيانًا يرجّح قول نحويٍّ في مسألة ما، ويخالفه في أخرى، وهو في كلّ ذلك معتمدًا على ما يوصله إليه علمه، لا ما يراه من قيمة هذا النّحويّ أو ذاك، أو هذه المدرسة أو تلك[2].

كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامـع:

لعل الوقوف على المعنى المعجمي لاسم الكتاب يدني للسامع العلاقة بين هذا المعنى ودلالته من حيث هو عنوان للكتاب فـ (همع) يدلّ على سيلان شيء. وهمعت العين همعًا، وهموعًا، وهمَعَانًا، وتهماعًا: سال دمعها، وتهمّع الرّجل: تباكى، وسحاب هَمِع: ماطر. ويقال: الهِمْيَع: الموت الوَحِيّ[3]. والهوامع: جمع هامع، وأضيف المصدر إلى اسم الفاعل للمبالغة.

وكتاب (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، من أمّات كتب النّحو، ويبدو أنّ السّيوطيّ قد وُفّق أيّما توفيق في اختيار اسم الكتاب؛ لأنّه جمع فيه معظم أبواب النحو، ولكنه كان مختصراً، بحيث صعُب فهمُه على تلاميذه، وقال عنه: "فإنّ لنا تأليفاً في العربية جمع أدناها وأقصاها، وكتاباً لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلّا أحصاها، ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل، وجموعاً قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدت فيه ما يَقرّ الأعين، ويُشنّف المسامع، وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع، وجمعته من نحو مائة مصنف، فلا غرْوَ أن لقّبتُه (جمع الجوامع)، وألحّ عليه طلّابه في شرح يرشدهم إلى مقاصده، ويطلعهم على غرائبه وشوارده، فنجّزتُ لهم هذه العجالة الكافلة

---

[1] – ينظر: حسن المحاضرة، 1\344-349.

[2] – ينظر: شوقي ضيف، المدارس النّحويّة،364-365، و الحديثي خديجة ، المدارس النّحويّة، 292، والمقمري عبد الرّحمن، 32-35.

[3] –ابن فارس أحمد بن زكريّا، مقاييس اللّغة، مادة (همع)، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة (همع)

بحل مبانيه، وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه، وتعليل أحكامه، وسمّاه "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"[1]

ثمّ أكّد المصنّف هذه الإشادة بالكتاب في الخاتمة، فقال: " فدونك مختصرًا انطوى على زبدة مائة مصنّف، واحتوى على ما به العين تقرّ، والأسماع تشنّف، وأتى بالعجب العجاب بما لم يجمعه قبله مؤلّف، فحقّ أن يكون على كتب الأنام سريّا. وبأنواع المحامد والمحاسن حريًّا، جعلنا الله به مع الّذين أنعم الله عليهم، ورفعهم مكانًا عليًا"[2].

يتضح مما سبق أنّ كتاب (همع الهوامع) هو شرحٌ على كتاب (جمع الجوامع)، وكلاهما للسّيوطيّ، فإذا كان كتاب (جمع الجوامع) قد أحصى مسائل النّحو صغيرها وكبيرها، ولم يَدَع شاردة ولا واردة – رغم إيجازه–، فإنّه لا جدل في أنّ كتاب (همع الهوامع) لن يترك شيئًا من مسائل النّحو، والمطّلع على الكتاب ربّما يلمس هذه الحقيقة، ويتضح من هذا الوصف المطابق لحقيقة الموصوف أن العلاقة بين المعنى المعجمي وبين المسمى لم تكن علاقةً اعتباطيةً فكتاب همع الهوامع فعلاً كان عينًا ثرّةً لا ينضب ماؤها.

ومع هذا، فإنّ الكتاب لم يُرضِ مؤلّفه ولا غرضه، إذ قال: "وقد كنت أريد أنْ أضع عليه شرحًا واسعًا، كثير النّقول، طويل الذيول، جامعاً للشّواهد والتّعليل، معتنياً بالانتقاد للأدّلة والأقاويل، منبّهاً على الضّوابط والقواعد، والتّقاسيم والمقاصد، فرأيت الزّمان أضيق من ذلك، ورغبة أهله قليلة فيما هنالك[3]".

أمّا مصادر الكتاب، فإنّ السّيوطيّ قد اعتمد على كثير من المصنّفات وآراء العلماء، فمن أشهر هذه المصنّفات: الكتاب لسيبويه، وارتشاف الضّرب من كلام العرب لأبي حيّان الأندلسيّ، والتّسهيل لابن مالك، والتّصريح للأزهريّ، والإفصاح للخضراويّ[4]، والبسيط لركن الدّين الأستراباذي، وشرح الكافية لابن مالك[5].

---

[1] – السيوطي، همع الهوامع، 1\14–15

[2] – نفسه، 1\15.

[3] – المقدّمة ،1.

[4] – هوابن البرذعي هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي الأندلسي، وكنيته أبو عبد الله، هو عالم في اللغة العربية عامةً والنحو خاصةً. ولد سنة 575هـ بالجزيرة الخضراء التي نسب إليها، وهي مدينة مشهورة بالأندلس. (ينظر: الزّركلي، الأعلام،7\138)

[5] – ينظر: المقرمي، عبد الرّحمن، التّرجيحات النّحويّة، 18–19.

وحين يعرض السّيوطيّ للمسألة، فإنّه لا يكتفي بالنّقل عن المصادر الّتي أخذ منها، بل نجده يورد آراء العلماء في المسألة، ثمّ يناقشها ويوازن بينها، ويرجّح ما يراه راجحا، وقلّما تجد مسألة سكت عنها ولم يُبدِ رأيه فيها، كما يندر جدًّا أن يصرّح بالتّوقّف وعدم التّرجيح.

وأمّا الصّيغ الّتي اعتمدها في ترجيحاته فقد جاءت متنوّعة، فلم يعتمد على صيغة واحدة في التّرجيح، وقد كان بعض هذه الصّيغ صريحة في التّرجيح، وبعضها غير صريح، فمن الصّيغ الصّريحة قوله: الصّحيح، والأفصح، والأرجح – على صيغة اسم التّفضيل–، والرّاجح – بصيغة اسم الفاعل، وعندي، والأجود، والأَوْلى، وهو اختياري، والتّحقيق، والصّواب، وخلافًا[1].

وأمّا الصّيغ غير الصّريحة في التّرجيح فجاءت متعددةً أيضًا ومنها قوله، الأشهر، والمشهور، ومذهب المحقّقين من البصريّين، والجمهور على خلافه، والمحقّقون على كذا، والأقيس، والأعرف، والأحسن، والأكثر، والأكثرون على كذا، والحذّاق من النّحاة، وليس بصحيح[2].

وهذه الصّيغ هي الّتي اعتمدت عليها في تقسيم موقف السّيوطيّ من آراء الزّجّاج النّحويّة بين المخالفات، وبين المسكوت عنها، أو الموافقات.

[1] – ينظر: المقرمي، عبد الرّحمن التّرجيحات النّحويّة ،21.

[2] – ينظر: نفسه، 22.

ثانـيًا: تَرجَمـــــةُ الزَّجّاج

هُو أبو إسحاق، إبراهيم بن مُحمّد بن السريّ بن سهل الزَّجّاج البَغداديّ، وقد اختلف أصحاب التّراجم في سنة ولادته وسنة وفاته، ولعلّ الّذي يترجّح أنّه ولد سنة 230هـ، وتوفّي سنة311هـ[1]. ونَعَتَه الذهبيّ – شمسُ الدّين محمّد بن أحمد بن عُثمان الذهبيّ – بالإمامِ، "نَحوِيِّ زَمانِهِ".[2] ولُقّبَ بالزَّجَّاج لما عُرفَ عن عملِهِ بخراطة الزُّجاج في أوّل نشأتِه، ثمّ تركه واشتغلَ بالأدب[3].

قيلَ في خُلقه إنّه كان من أهل الفضل والدّين، حسن الاعتقاد[4]، وكان من أتباع أحمد بن حنبل – رحمه الله تعالى–، مُؤْثِرًا لمذهبه حتّى قال وهو على فراش الموت: "اللّهمّ احشرني على مذهب أحمد ابن حنبل[5]"، وكان من أكابر أهل العربيّة، وكان حسن العقيدة، جميل الطريقة[6]. وحَسُن رأي المبرّد فيه، حتى كان من يريد أن يقرأ عليه شيئا من كتاب سيبويه، أو غيره يأمره بأن يعرض على الزّجاج أوّلا ما يريد قراءته[7].

ذكرَ الزّجّاجيّ أنَّ الزّجّاج كانَ في ابتداء أمره قد نظر في علم الكوفيّين منقطعًا إليه حتّى وقر في صدره أنّه استغنى به عن غيره، فلمّا أتى المبرّد تعلّم منه النحو البصريّ، ولزمه حتّى جمع نحو الكوفة ونحو البصرة[8]. يقول السيرافيّ في أخبارِه: "إنّ الرياسة في النحو انتهت إليه بعد المبرّد على أرض بغداد"[9].

لأبي إسحاق تآليف نفيسة جمّة، فلهُ (معاني القرآن وإعرابُه)، وهو من أمّات كتب النحو والعلوم القرآنيّة[10]. ولهُ (الإنسان وأعضاؤه)، و(الفرس)، و(العروض)، و(الاشتقاق)، و(النوادر)، و(فعلت

---

[1] – ينظر: السّيوطيّ، بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، 2\376.

[2]– يُنظَرُ: الذّهبيّ، سير أعلام النبلاء، 14\360.

[3]– يُنظَر: ابن خلكان، كتاب وفيّات الأعيان، 1\49.

[4]– يُنظَر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، 1\149.

[5]– الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، مقدّمة المحقّق، 1\8.

[6]– يُنظَرُ: أبو البركات الأنباري، نُزهة الألباء في طبقة الأدباء، 184.

[7]– يُنظر: ضَيف، شوقي، المدارس النّحويّة، 135.

[8] ينظر: الزّجّاجي، مجالس العلماء، 125.

[9]– السيرافي، أبو سعيد ،أخبار النحويين البصريين، 83.

[10] –يُنظَر: القفطي، جمال الدّين ،إنباه الرواة على أنباه النحاة، 1\194.

وأفعلت)[1]. ومن كتبه أيضًا: (النَّوَادِر)، وكتاب: (الأَمَالِي)، وكتاب: (ما ينصرف وما لا ينصرف)، و(شَرْح أَبْيَات سِيبَوَيْه)[2].

وفاتتُهُ: اتّفقت كتب التّراجم على أنّ الزجّاج توفّـي ببغداد، سنة311هـ، وكان قد أناف علـى الثّمانين سنةً[3].

مذهبه النّحويّ:

يُعدّ الزجّاج أحد مشاهير النّحاة البصريّين، وقد جعله الزّبيديّ على رأس الطّبقة التّاسعة من نحاة البصرة، وهم أصحاب أبي العبّاس المبرّد[4]، وهو يعترف في أكثر من موضع ببصريّته، فمن ذلك أنّه يقول معلّقًا على قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[5]:" وقرئت بالنّون، (أَلَم نهدِ)، والمعنى: أوَلَم نبيّن لهم القرون الّتي أهلكناها من قبلهم؟ وهذا عندنا- أعني البصريّين- لا يجوز؛ لأنّه لا يعمل ما قبل (كم) في (كم)"[6].

ويعلّق الزّجّاج على قوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾[7]، "(هو) ههنا فصلٌ يدلّ على أنّ الّذي بعدها ليس بنعت، ويسمّيه الكوفيّون العماد"[8]، وواضح من تعليقه أنّه يجعل رأيه الّذي هو رأي البصريّين مقابل رأي الكوفيّين، وبذلك يؤكّد الزجّاج نفسُه على بصريّته. وممّا يدلّل على مذهبه البصريّ أنّك تجده كثيرًا ما يرفض رأي الكوفيّين ويفنّده ، فمن ذلك قولهم إنّ (اسم) مشتقٌّ من الوسم، فقال: " ومن قال: إنّ اسما مأخوذ من وسمت فهو غلط؛ لأنّنا لا نعرف شيئًا دخلته ألف الوصل وحذفت فاؤه[9]" بينما يرى البصريّون أنّه مشتق من السّموّ، والرّفعة.

---

[1]– يُنظر: الذّهبيّ، سير أعلام النبلاء، 14\360

[2]– ينظر: الزركلي الدمشقي ،الأعلام. 1\40

[3] – يُنظَرُ: الذّهبيّ، سير أعلام النبلاء، 14/ 360..

[4] – ينظر: السّيوطيّ، طبقات النّحويّين واللّغويّين،111-112.

[5] – السّجدة: 26

[6] – الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، 4\210

[7] – سبأ:6

[8] – معاني القرآن وإعرابه، 4\241

[9] – نفسه، 1\40

وقد ذهب محقّق معاني الزّجّاج إلى أنّه بغداديّ المذهب أدنى إلى المذهب البصريّ، ولعلّ مردّ ذلك أنّ الزّجّاج في بداية أمره اطّلع على مذهب الكوفيّين حتّى ظنّ أنّه أحاط بالعلم، وملك ناصية النّحو– وقد سبقت عبارته في هذا الصّدد–، لكنّه بعد تتلمذه على أبي العبّاس المبرّد، انكفأ عن المذهب الكوفيّ، فغلب على ظنّ المحقّق أنّه صار بغداديّا، هذا إن كان ثمّة مذهب بغداديّ[1].

[1] – ينظر: السّابق، (مقدّمة المحقّق)، 1\12.

الفصل الأول

المخالفات

المسألة الأولـــى: زمان الفعل المضارع

المسألة الثّانيـة: إعراب الأسماء السّتّة

المسألة الثّالثـة: كفّ (ما) لـ (ليت) النّاسخة المشبّهة بالفعل

المسألة الرّابـعـة: مفاد (رُبَّ)

المسألة الخامسـة: الجملة بـعد (حـتّى) الابتدائيّة

المسألة السّادسـة: العلم، أمرتَجَلٌ أم منقول؟

المسألة السّابـعـة: ناصب المفعول لأجله

المسألة الثّامنـة: تقديم خبر ليس عليها

المسألة التّاسـعة: إعمال (لا) عمل (ليس)

المسألة العاشرة: لحاق (مـا) بإنّ وأخواتها

المسألة الحادية عشرة: عامل النّصب في المفعول معه

المسألة الثّانية عشرة: إعراب اللّفظ المكرّر في قولنا: علّمتُه الحساب بابًا بابًا

المسألة الثّالثة عشرة: العامـل فـي الحـال المؤكّدة لمـضـمـون الجملة

المسألة الرّابعـة عشرة: عامل الجرّ في الإضافة

المسألة الخامسـة عشرة: عطف الاسم على الفعل وعكسه

المسألة السادسة عشرة: توكيد الفعل المضارع الّذي يلي (إمّا) الشّرطيّة

المسألة السابعة عشرة: (كأن) هل من متعلّق بكافها؟

ارتأيت أن أضع هذا الفصل تحت عنوان (المخالفات) جمعت فيه المسائل الّتي خالف فيها السّيوطيّ الزّجّاج، معتمدًا على الصّيغ الّتي استخدمها السّيوطيّ في مناقشته لآراء النّحويّين، وقد جعلت لكلّ مسألة عنوانًا يعبّر عن مضمون المسألة، وهذه المسائل هي:

المسألـة الأولـى

زمـــان الفعل المـضــارع

لقد تقرّر عند النّحاة أنّ الفعل المضارع يستعمل للدّلالة على وقتين: الحال والاستقبال، أي لأحدهما أو لهما معًا، وإنّما تنزاح الدّلالة الزّمانيّة حسب السّياق، وما وُظّف من أدوات تؤثّر في دلالته[1]، ورغم ذلك، فإنّ النّحاة اختلفوا في دلالته الزّمانية بحسب تصوّراتهم لمفهوم الزّمن، وبحسب تقصّيهم وتعمّقهم في الدّلالة الزّمانيّة؛ لذا نجد أنّ السّيوطي في الهمع أورد خمسة آراء في دلالة المضارع الزّمانيّة، وهي على النّحو التالي:

أوّلًا: ذهب سيبويه، والجمهور إلى أنّ المضارع يصلح للحال والاستقبال حقيقة؛ لأنّ إطلاقه على كلّ منهما لا يتوقّف على مسوّغ، وإن رُكب بخلاف إطلاقه على الماضي، فإنّه مجاز؛ لتوقّفه على مسوّغ[2].

ثانيًا: لا يكون إلّا للمستقبل، وهو قول الزّجّاج ، واحتجّ بأنّه لا يصلح للحال؛ لقصر المدّة الزمنية، إذ سرعان ما يصير الحال ماضيا بمجرد النّطق بأحد حروف الفعل، وأجيب على ذلك بأنّ المقصود بالحال هو الحال المتّصل بالماضي، لا المنقطع عنه[3].

ثالثًا: المضارع حقيقة في الحال، فلا يدلّ إلّا على الحال، مجاز في الاستقبال، ولا ينصرف إلى الاستقبال إلّا بقرينة، وهذا ما اختاره السّيوطي حيث يقول: "...ثمّ المختار حقيقة في الحال"[4]، وهو قول الفارسيّ،[5](ت 377)، وابن أبي رُكب[6](ت604)، واستدلّ السّيوطيّ بحمله على الحال عند تجرّده من

---

1 – ينظر: الرّضيّ، شرح الرّضيّ، 2\824، وابن حبنكة الميدانيّ، البلاغة العربيّة،1\216

2 – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع ،1\17

3 – ينظر: الرّضيّ، شرح الرّضيّ، 2\824، والسّيوطيّ، همع الهوامع،1\18

4 – السّيوطيّ، همع الهوامع،1\18

5 – ينظر: نفسه،1\18

6 – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،1\18(وابن أبي ركب هو العلامة اللغوي إمام النحو أبو ذر مصعب بن محمد بن مسعود بن عبد الله الخشني الأندلسي الجياني النحوي المعروف بابن أبي ركب، له مصنف في شرح غريب السيرة ومصنف كبير في شرح (سيبويه)، وكتاب (شرح الإيضاح)، و(شرح الجمل) وغير ذلك. مات بفاس في شوال سنة أربع وستمائة عن سبعين سنة. ينظر: الذّهبي، سير أعلام النّبلاء،21\478

القرائن، وبدخول (السّين) عليه لإفادة الاستقبال، فـ(السّين) علامة تدلّ على الاستقبال، والعلامات لا تدخل إلّا على الفروع، ففي المذكّر تقول: (قام)، وإذا أردت التّأنيث قلت:(قامت)، فأتيْتَ بـ(التّاء) علامة، وكذلك إذا قلت: (رأيت رجلا). فإنْ أردت التّعريف قلت: (الرّجل)، وكذا المضارع؛ فهو يدلّ على الحال حقيقة، وإن أردت الاستقبال أتيت بقرينة تصرفه عن الحقيقة، وهذا هو المجاز[1].

رابعًا: لا يصلح إلّا للحال، وهو قول ابن الطّراوة(ت 528)، واحتجّ بأنّ المستقبل غير محقّق الوجود، فإن قلت: زيد يقوم غدا. فمعناه أنّ القيام غير حاصل، فالمعنى أنّه ينوي القيام غدا[2].

خامسًا: أنّه مجاز في الحال، حقيقة في الاستقبال؛ ذلك لأن المستقبل أسبق في أحوال الفعل من الحال والماضي وهو قول ابن طاهر[3].

وبالنّظر فيما أورده السّيوطي من آراء مع اختصاره في العبارة يمكن أن أخلص إلى أنّ زمان الفعل المضارع لا ينحصر في هذه الآراء المختصرة الموجزة، بل إنّ المضارع يدلّ على أزمنة متعدّدة، ولا ضابط لدلالتها إلّا السّياق الّذي وردت فيه، ولعلّ هذا هو الّذي يفهم من رأي الجمهور السّابق الذّكر. وللإبانة عن ذلك لعلّه يحسن عرض بعض هذه السّياقات:

فالمضارع يدلّ على الحال والاستقبال نحو: (هو يكتب) فَيُحتمل أن يُقصد به الحال والاستقبال، وجاء في المقتضب: "تقول: (زيد يأكل)، فيصلح أنْ يكونَ في حالِ أكلَ، وأنْ يأكلَ فيما يُستقبل"[4] وجاء في المفصّل "ويشترك فيه الحاضر والمستقبل[5]".

ويدلّ على الحال تنصيصًا، في مواضع منها: إذا اقترن بظرف[6]، نحو: هو يقرأ الآن، وإذا دخلت عليه (لام الابتداء)، فذكر ابن هشام أنّ (لام الابتداء) تفيد توكيد مضمون الجملة، وأنّها تخلّص

---

1 – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،1\18

2 – ينظر: الرّضي، شرح الرّضي،2827، والسّيوطيّ، همع الهوامع،1\17.

3 – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع ،1\18(ابن طاهر هو محمّد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي، النّحويّ الماهر، من تلاميذه المشهورين ابن خروف، دخل مصر، ومدح السّلطان صلاح الدّين، أتقن كتاب سيبويه وله عليه حواشي. ينظر: ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتّاح أبو غدّة، 6\517، دار البشائر الإسلاميّة، لبنان بيروت، ط1، 1423)

4 – المبرّد، المقتضب، 2\2

5 – ابن يعيش، شرح المفصّل، 7\13

6 – ينظر: السّيوطيّ، همع االهوامع،1\18

المضارع للحال، وأنّ هذا هو قول الأكثرين[1] نحو قوله تعالى: ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ ﴾[2]

ويدلّ المضارع على الحال إذا انتفى بـ (ليس) أو (ما)، أو(إنْ) عند الإطلاق نحو: (ما خالد يقرأ)، و(ليس عليّ يقرأ)، أو دخل عليه(لام الابتداء)[3]، وإذا كانت قرينة تصرفه عن الحال فهو بحسبها، نحو قول حسّان بن ثابت:

فما مثلُه فيهم ولا كانَ قبلَه وليْسَ يَكونُ الدّهرَ مَا دام يَذبُلُ[4] (الطّويل)

والشّاهد في البيت أنّ (ليس) نفت الحاضر والمستقبل، فهي غير مخصوصة بنفي الحال، ألا ترى أنّ الأمر متعلّق بوجود (يذبل)، وهو كناية عن الدّوام والثبات[5].

ويدلّ على الاستقبال تنصيصًا في مواضع[6] منها: إذا قترن بظرف يدلّ على المستقبل نحو: (يقضي الله بين عباده يوم القيامة)، وكذلك إذا دخل عليه ناصب، أو أُسند إلى متوقَّع نحو:

يَهولُكَ أنْ تموتَ وَأنتَ مُلْغٍ لِمَا فِيهِ النّجَاةُ مِنَ العَذَابِ[7] (الوافر)

والشّاهد أنّ الفعل تعيّن للمستقبل؛ لأنّه أسند إلى متوقّع[8]. ومثال الّذي دخل عليه النّاصب كأن تقول: (أرغب في أن تزورني). وقد نصّ السيوطي على أنّ النّواصب من مخلّصات المضارع للاستقبال[9].

وكذا الأمر إذا دخل على المضارع حرف تنفيس فإنّه يتعيّن للاستقبال نحو:﴿سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا﴾[10]

---

[1] – ينظر: ابن هشام، المغني، 298

[2] – العلق:6،7

[3] – ينظر: السّيوطيّ، همع االهوامع، 1\19.

[4] – ديوان حسّان، 199، وينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع ،1\19، وحسن شرّاب، الشواهد الشعرية، 2\327

[5] – ينظر: حسن شرّاب، الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، 2\327

6 – ينظر: الرّضيّ، شرح كافية ابن الحاجب، 4\23–26

7 – لا يعرف قائله، ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 1\20، وشراب حسن، الشواهد الشعرية، 1\198.

8 – ينظر: شراب حسن، الشواهد الشعرية، 1\198.

9 – ينظر: الهمع1\19 وما بعدها، والسّامرّائي محمّد فاضل، معاني النّحو 3\392

10 – النساء: 56

وقوله: ﴿ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾[1]، فقوله: (سوف نصليهم)؛ أي أنّ العذاب سيكون مستقبلا، فهو لم يقع عليهم في الماضي، وليس واقعا عليهم الآن، لكنّه لتأكيد حصول الفعل والقطع بوقوعه. وكذلك قوله (سندخلهم)، فالمجازاة غير حاصلة الآن، ولكنّها ستكون في المستقبل على وجه الجزم والقطع[2].

ومن المواضع الّتي يدلّ فيها المضارع على الاستقبال دخول (نوني التّوكيد)، (ولام القسم)[3]، نحو قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ﴾[4]، (فنون التّوكيد) الّتي دخلت على المضارع صرفت الفعل للاستقبال على وجه التّأكيد والجزم، وسياق الآية دليل على أنّ الدّخول لم يكن حاصلًا، لكنّه سيحصل مستقبلًا وهذا وعدٌ، وزمانه الاستقبال، فالمعنى تحقيق دخول المسجد الحرام مستقبلًا[5].

وكذلك إذا دخلت عليه أداة الشّرط، فإنّه يتخلّص إلى الاستقبال تنصيصًا نحو قوله تعالى: ﴿**إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ**﴾[6]، وكذلك نحو قولك: (إن تزرْني أكرمْك)، إلّا (لو الشّرطيّة)، فإنّها موضوعة للشرط في الماضي، نحو: (لو زارني لأكرمته)، وهذا هو الغالب في (لو)، ومن غير الغالب : ﴿**وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ**﴾ [7]،ونحو قوله تعالى أيضًا: ﴿ **لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا**﴾ [8]، فهذا يحتمل المضيّ والاستقبال[9].

كذلك إذا اقتضى طلبا كالأمر والنّهي والدّعاء والتّحضيض والتّمنّي والتّرجّي، فإنّه يتخلّص للاستقبال[10] نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [11]وكقولنا (لا تخبرْه بالأمر)، فالإخبار غير حاصل،[12] وكذا في

---

1 –النّساء: 56.

2 – ينظر: أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، 2\ 407– 408، السّامرّائيّ فاضل صالح، معاني النّحو، 3\393.

3 – الرّضيّ، شرح كافية ابن الحاجب،4\25

4 – الفتح:27

[5] – ينظر: الطّاهر ابن عاشور، التّحرير والتّنوير، 10\454.

[6] – الإسراء:54

[7] – الأنفال: 23

[8] – الواقعة: 70

[9] – ينظر: الرّضي، شرح كافية ابن الحاجب،2\827.

[10] – ينظر: نفسه،2\827.

[11] – الطّلاق:7

[12] – ينظر: السّامرّائي، معاني النّحو،3\393،394

التّمنّي: (ليتني أجده)، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿**لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ**﴾ [1]، وكذلك قوله: ﴿**لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**﴾ [2]، فلولا معناها الحضّ والحثّ على الاستغفار؛ أي استغفروا. ﴿**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ**﴾ [3]. ف (يرضعن) فيه حثّ وحضّ على الإرضاع، أي ليرضعن أولادهنّ.[4]

ويدلّ المضارع على المضيّ إذا اقترن بـ(لم)، و(لمّا)، نحو: ﴿ **فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ**﴾[5]، ونحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ**﴾[6]. وكذلك إذا دخلت عليه (لو الشّرطيّة)، فإنّ دلالته تنصرف للمضيّ، نحو: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم﴾[7] وهذا هو الغالب في (لو)[8]. كذلك إذا دخلت عليه (إذ) فإنّه ينصرف إلى الماضي[9]. نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[10]، أي؛ مكرَ بك.

ومجمل القول أنّ هذه المسألة من ترجيحات السيوطي خالف فيها الزجّاج، فالزّجّاج يرى أنّ دلالة الزّمن للمستقبل فقط، بي حين أنّ السّيوطيّ خالفه في ذلك في أنّه يدلّ على الحال، وأنّه منقطع له، إلّا إذا اقترن بضميمة لغويّة.

والحديث عن زمان المضارع، وغيره من الأزمنة منعطف ينبغي أن نميّز بين الزّمن النّحوي، وهو الّذي يتحدّد بالسّياق الذي ورد فيه على نحو ما سبقَ، وبين الزّمن الصّرفيّ الّذي يستفاد من مبنى الفعل المجرّد من السّياق، ولعلّ هذا هو المراد بقول الجمهور وسيبويه الّذي سبق ذكره؛ فإنهم قد علّقوا دلالة المضارع بسياقات خارجة عن البنية الصّرفيّة للفعل المضارع[11].

---

[1] – غافر: 36

[2] – النّمل: 46

[3] – البقرة: 233

[4] – ينظر: السّامرّائي، معاني النّحو،3\393،394

[5] – الأنفال:17

[6] – الحجرات: 14

[7] – النّحل: 61

[8] – ينظر: الرّضي، شرح كافية ابن الحاجب،2\827

[9] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،1\20.

[10] – الأنفال: 30

[11] – ينظر: حسّان تمّام ، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، 240، و 243.

وكذلك قول أبي عليّ الفارسيّ، وأبي ركب فإنّهما قريبان من قول سيبويه والجمهور. وبناء على ما سبق فإنّ الّذي يترجّح هو ما ذهب إليه الجمهور وأبو عليّ الفارسيّ ومن وافقهم؛ لتقارب القولين وهو أنّه يمكن أن يكون مشتركًا بينهما، فلا يترجّح لأحدهما إلّا بقرينة، – كما عند سيبويه–، أو أنّه حقيقة في الحال مجاز في المستقبل – كما عند أبي عليّ الفارسي– لأنّ اللّفظ المشترك في معنيين، حقيقة فيهما، فهو موضوع لكلّ واحد منهما، وهو في أصل الوضع لأحد الأزمنة الثلاثة معيّنًا، وكذا في الاستعمال.

المسألـة الثّانيـة

إعـــــراب الأســـــــماء السّـــــــتّة

من مواضع الإعراب الفرعيّة الّتي تنوب عن الحركات الأصليّة الحروف الّتي في الأسماء السّتّة، إذا توفّرت شروطها. ولعلّ علّة هذه النّيابة عدم ظهور الحركات على أواخر هذه الأسماء. ولقد كان للنّحويّين مذاهب شتى في إعراب هذه الأسماء، ويلتزم هذا البحث بما أورده السّيوطيّ من آراء في الهمع، في محاولة للوقوف على الدّوافع الّتي حملت النّحويّين على اتّخاذ تلك المذاهب الّتي سلكوها في إعراب هذه الأسماء، وقد كانت على النّحو الآتي:

أوّلا: الأحرف نابت عن الحركات، فهي ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجرّ بالياء. وهذا هو المشهور وهو من ترجيحات السّيوطيّ[1]، وهو مذهب قطرب (ت 206)[2]، وهشام بن معاوية الضّرير[3] من الكوفيّين، والزجّاجيّ(ت340) من البصريّين، والزّياديّ(ت410)[4]، وهذا الرّأي هو المشهور، قاله ابن مالك، وهو الأسهل والأبعد عن التّكلّف.[5]وهو معنى قوله:

وَارْفَعْ بَوَاوٍ وانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ واجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ[6] (الرّجز)

واعتلّ أصحاب هذا المذهب بأنّ الإعراب إنّما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدّر متنازع فيه دليلًا، وإلغاء ظاهر وافٍ بالدّلالة المطلوبة[7]. وبه جاء التّنزيل، فمنه قوله تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾[8]، ﴿ ارْجِعُوا إِلَىٰ أَبِيكُمْ[9]﴾، ومن شواهد كلام العرب قول حُجَيّة بن المضرب:

---

[1] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 1\123.

[2] – ينظر: حاشية الألوسي على قطر النّدى،101

[3] – هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضّرير، أحد أعيان الكسائيّ، صاحب كتاب المختصر في النّحو، والقياس، والحدود، توفي سنة 209هـ، ينظر: أبو البركات بن الأنباري، نزهة الألباء، 129، والسّيوطيّ، بغية الوعاة2\328

[4] – ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، 1\54.(عبد الله بن أبي إسحاق الزّيّادي الحضرميّ: نحوي، من الموالي، من أهل البصرة، أخذ عنه كبار من النحاة كأبي عمرو ابن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والأخفش. فرّع النحو، وقاسه، وكان أعلم البصريين به.
ينظر: الزّركلي، الأعلام، 71)

[5] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 1\124،123، وشهاب الدّين الألوسي الكبير، حاشية الألوسي على شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى،1\119

[6] – ابن مالك الأندلسيّ، 11

[7] – ينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، التّذييل والتّكميل ، 1\179.

[8] – القصص:23

[9] – يوسف:81

أخوكَ الّذي إنْ تدْعهُ لِمُلِمَّةٍ يُجبْكَ وإن تَغضبْ إلى السّيفِ يغضبِ[1] **(الطّويل)**

وقول النّابغة الذّبيانيّ:

أُنبِئتُ أَنَّ أَبا قابوسَ أَوعَدَني وَلا قَرارَ عَلى زَأرٍ مِنَ الأَسَدِ[2] **(البسيط)**

وردّ بثبوت الواو قبل العامل، وبأنّ الإعراب زائد على الكلمة، فيؤدّي إلى بقاء "فيك" و"ذي مال" على حرف واحد وصلا وابتداء، وهما معربان، وذلك لا يوجد إلّا شذوذًا، وبأنّ الإعراب بالحروف خارج عن النّظير؛ لأنّ نظائرها من الأسماء المفردة إنّما يعرب بالحركات لا بالحروف [3].

ثانيًا: ذهب المازنيّ[4](ت20هـ)، والزّجّاج[5] إلى أنّ هذه الأسماء معربة بالحركات الّتي قبل الحروف، والحروف إشباع للحركات[6] . بدليل أنّه ورد في بعض لغات العرب أنّهم يقولون: هذا أبُك، ورأيت أبَك، ومررت بأبِك، كما يقولون في حالة الإفراد من غير إضافة. وجاء على هذه اللّغة قول رؤبة:

بأبِه اقتدى عديٌّ في الكرمْ ومَنْ يشابهْ أبَه فما ظلمْ[7] **(الرّجز)**

فقد جرّ بالكسرة (بأبِه)، ونصب بالفتحة(أبَه) وحذف لام الكلمة، وفي هذا شاهد على أنّ من العرب من يعربون هذه الأسماء بالحركات الظّاهرة، وأمّا الحروف فهي إشباع لهذه الحركات، وهنا لم يشبع الحركة[8].

وممّا يستدلّ به على أنّ هذه لغة ما جاء في لسان العرب:"والأَبَا: لُغَةٌ فِي الأَبِ، وُفِّرَتْ حُروفُه وَلَمْ تحذَف لامُه كَمَا حُذِفَتْ فِي الأَب. يُقَالُ: هَذَا أَباً ورأَيت أَباً وَمَرَرْتُ بِأَباً، كَمَا تَقُولُ: هَذَا قَفاً ورأَيت قَفاً

---

[1] – ينظر البيت: ابن قتيبة، عيون الأخبار، 3\6، وابن هشام النّحويّ، تخليص الشّواهد ، 62، والتّبريزي: شرح الحماسة،722

[2] – الدّيوان،87، وينظر: البغدادي، خزانة الأدب،2\137، و5\459، والرّضيّ، شرح كافية ابن الحاجب،4\80

[3] – ينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، التّذييل والتّكميل ، 1\181، وابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي، 1\51

[4] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل،1\137، وابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي، 1\51، وأبو البركات الأنباري،الإنصاف،14.

[5] – السيوطي، همع الهوامع ،1\125

[6] – ينظر: أبو حيّان، التّذييل والتّكميل،1\177،

[7] – ديوان رؤبة،182 وينظر: شرح ابن عقيل:1\44، والأشموني، شرح الأشموني،1\49، والمرادي، شرح الألفيّة،1\65، والسّيوطيّ، همع الهوامع:1\128

[8] – ينظر: ابن عقيل، شرح ألفيّة ابن مالك، 1\45.

وَمَرَرْتُ بقَفاً، وَرُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحمد بْنِ يَحْيَى قَالَ: يُقَالُ: هَذَا أَبوك، وَهَذَا أَباك، وَهَذَا أَبُكَ"[1] قَالَ الشَّاعِرُ:

سِوَى أَبِكَ الأَدْنى، وأَنَّ محمَّداً عَلا كلَّ عالٍ، يَا ابنَ عَمِّ محمَّدِ[2] (الطّويل)

وأجيب على ذلك بأنّ الإشباع بابه الشّعر، وأنّ هذا القول يجعل (فو، وذو مال) على حرف واحد؛ لأنّ الإعراب زائد، ولا يوجد ذلك في المعربات إلّا شذوذًا[3].

وضعّف الرّضي هذا المذهب بقوله: " وهو أيضًا ضعيف؛ لأنّ مثل ذلك لضرورة الشّعر، ويسوغ حذفه بلا اختلال إلّا في الوزن، وأيضًا يبقى (فوك، وذو مال) على حرف واحد[4]"

ثالثًا: أنّها معربة بحركات مقدّرة في الحروف، وأنّه أُتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: قام (أبوك)، فأصله (أبَوُك)، فأُتبعت حركة الباء لحركة الواو، فقيل (أبُوُك)، ثمّ حذفت الضمّة الّتي على الواو للثّقل. وكذلك تُجرى هذا المجرى في حالتي النّصب والجرّ[5].

وهذا مذهب سيبويه والفارسيّ وجمهور البصريّين، وصحّحه ابن مالك، وأبو حيّان، وابن هشام[6]، ورجّحه المازنيّ فذكر أنّ هذا أولى وإن كان فيه شيء من التّكلّف؛ لأنّ فيه مراعاة الأصل، وهو الإعراب بالحركات، مع أنّه ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غيرها، ولأنّه يلزم بقاء (فوك وذو مال) على حرف واحد؛ لأنّ الإعراب زائد، ولا يوجد ذلك في المفردات إلّا شذوذًا[7] .

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب (أبى)،1\43.

[2] – زياد بن واصل السّلميّ، ينظر: سيبويه، الكتاب، 406/3، ابن جنّي، الخصائص،1\411، السّيوطيّ، الأشباه والنّظائر، 276/4، والبغدادي، الخزانة، 474/2، 477.

[3] – ينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، التّذييل والتّكميل ، 1\181، وابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي، 1\51، والألوسي شهاب الدّين أبو الثّناء، حاشية الألوسي على قطر النّدى وبلّ الصّدى،1\119.

[4] – الرّضيّ، شرح كافية ابن الحاجب،1\72

[5] – ينظر: السّيوطي، همع الهوامع، 1\124.

[6] – ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضّرب،836

[7] – ينظر: حاشية الألوسي على قطر النّدى،101،

وعند أصحاب هذا الرّأي أنّ هذه الحروف هي حروف إعراب تقّدر عليها حركة الإعراب كما تقدّر على المقصور، واعتلّوا بأنّ الإعراب يكون بحركة ظاهرة أو مقدّرة، فإذا أمكن التّقدير مع وجود النّظير لم يُعدل عنه إلى غيره[1].

وإن قيل لمَ انقلبت هذه الحروف في حالتي الجرّ والنّصب ولم تلزم حالتها كما في الاسم المقصور؟ قيل إنّما قُلبت في النّصب والجرّ للدّلالة على الإعراب المقدّر فيها، ولا يلزم ذلك في المقصور؛ لأنهّم أرادوا اختلاف أواخر هذه الأسماء توطئة للتّثنية والجمع، وقريبا من هذا القول قول الأخفش(ت215هـ) إذ جعلها حروف إعراب، لا علامات إعراب [2].

رابعًا: ذهب الرّبعيّ(420هـ) [3] إلى أنّها معربة بالحركات الّتي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف، ففي حال النّصب الفتحة منقولة من الألف؛ لأنها تجانسها صوتيّا، وكذا الكسرة في حال الجرّ، فإنّها منقولة من الياء، والضّمّة في حال الرّفع منقولة من الواو للمجانسة الصّوتيّة بينهما، وأمّا الحروف فهي إشباع للحركة[4].

وقول الرَّبَعيّ هذا شبيه جدا بقول أستاذه وشيخه أبي عليّ الفارسيّ، وأُجِيب بأنّ هذا ضعيف؛ لأنّ الإشباع لا يكون إلّا في الشّعر ضرورة، ولا حاجة إلى الإشباع في سعة الكلام. ثمّ إنّ شرط صحّة النّقل الوقف، مع صحّة المنقول إليه وسكونه وصحّة المنقول، ثمّ إنه يلزم من هذا القول جعل حرف الإعراب غير آخر حرف مع بقاء الحرف الأخير[5].

---

[1] – ينظر: أبو البقاء العكبريّ، اللّباب في علل البناء، 76، والسّيوطي، همع الهوامع،1\124

[2]– ينظر: السّيوطي، همع الهوامع ،1\124–126، وابن يعيش، شرح المفصّل ،1\137،136،

[3] – هو أبو الحسن عليّ بن عيسى بن صالح الرّبعيّ الزّهيري، أحد أئمّة النّحو، أخذ عن السّيرافي أبي سعيد، صنّف تصانيف كثيرة منها: شرح الإيضاح لأبي عليّ، وكتاب شرح مختصر الجرميّ، والبديع في النّحو، وكتاب شرح البلغة، وكتاب التّنبيه على خطأ ابن جنّي في شعر المتنبّي، وشرح كتاب سيبويه، إلّا أنّه أتلف هذا الكتاب غاضبا على رجل نازعه في مسألة. ياقوت الحمويّ، معجم الأدباء،ج4\1828، ولم يذكر ياقوت سنة وفاته، وعند ابن خلّكان في (وفيات الأعيان، 3\336) أنّه توفّي سنة،420هـ

[4] – ينظر: العكبريّ، اللّباب في علل البناء والإعراب،75 والسّيوطيّ، همع الهوامع، 1\125

[5] – ينظر: المقرميّ، عبد الرّحمن بن أحمد بن محمّد، التّرجيحات النّحويّة ، 81–82.

خامسًا: ذهب الأعلم الشنتمريّ[1]، وابن أبي العافية(583)[2] إلى أنّ الأسماء السّتة معربة بالحركات الّتي قبل الحروف، وأنّها ليست منقولة، بل هي الحركات الّتي كانت فيها قبل إضافتها، فثبتت الواو في الرّفع؛ لأجل الضّمّة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفًا لأجل الفتحة[3]. وهذا نفس مذهب الرّبعي لكنّه جانب مسألة النّقل، وهو شبيه أيضًا بمذهب سيبويه والفارسيّ لكنّ التّعليل مختلف.

وأجيب عن ذلك بأنّ هذه الحروف إن كانت زائدة وهو مذهب الزّجّاج والمازنيّ، وقد ثبت فساده، وإن كانت هذه الحروف هي لامات الكلمة، فإنّه يلزم جعل حركة الإعراب على غير الحرف الأخير[4].

سادسًا: ذهب الكسائيّ والفرّاء[5]، وعموم الكوفيّين إلى أنّ الأسماء السّتة معربة من مكانين[6]؛ أي أنّ الواو، والألف، والياء في حالة الرّفع والنّصب والجرّ مكان أوّل في إعراب الأسماء السّتة، والآخر هو الباء في (أبوك)، والخاء في (أخوك)، والحاء في (حموك)، والنّون في (هنوك)، والفاء في (فوك)، والذّال في (ذو مال)[7].

وجاء أصحاب هذا الرّأي بحجج بأن قالوا: إنّ الحركات تكون إعرابًا لهذه الأسماء إذا أفردت، ولم تُضَف، فنقول: هذا أبٌ لك، ورأيت أبًا لك، ومررتُ بأبٍ لك. والأصل (أبوُ) فاستثقلوا الضّمّة على الواو، فأوقعوها على الباء، وأسقطوا الواو، فكانت الحركات الثّلاث هي علامات الإعراب[8].

واحتجّوا أيضا بأنّ الحركة الّتي تكون إعرابا للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعرابا له في حال الإضافة. ففي الإفراد نقول: هذا غلامٌ، ورأيت غلامًا، ومررت بغلامٍ. وإذا أضيفت وجدتنا نقول: هذا

---

[1] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 1\125

[2] – هو الشيخ أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي الكتّدِيّ الأثيري الأصل النحوي، من أهل غرناطة. وسكن مالقة مدة. وكان كاتباً لبعض ولاتها، وتردد عليها. وكان صاحباً لأبي عبد الله الرصافي، ولأبي علي بن كسرى وبينهم بمالقة مقامات أدبية ومجالس شعرية وارتجالات نبيهة توفّي 583هـ. ينظر: أبو عبد الله بن عسكر، أبو بكر بن خميس، مطلع الأنوار ونزهة البصائر والأبصار، 106

[3] – ينظر: السّيوطيّ: همع الهوامع، 1\125

[4] – ينظر: همع الهوامع، 1\125

[5] – ينظر: نفسه، 1\125

[6] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف،13، والسّيوطي، همع الهوامع، 1\125،

[7] – ينظر: أبو البركات الأنباري ، الإنصاف،16.

[8] – ينظر: أبو البركات الأنباري ، الإنصاف،13، والسّيوطي، همع الهوامع، 1\126.

غلامُك، ورأيت غلامَك، ومررتُ بغلامِك. فتكون الضّمّة والفتحة والكسرة الّتي كانت إعرابًا في حال الإفراد هي نفسها إعراب في حالة الإضافة. والّذي يدلّ على صحّة ذلك تغيّر حركة الباء في حال الرّفع والنّصب والجرّ، وكذلك الأحرف الثلاثة تجري مجرى الحركات في كونها إعرابًا بدليل تغيّرها في حالات الإعراب الثلاث. فدلّ هذا على أنّ الضّمّة والواو علامة رفع، والفتحة والألف علامة نصب، والكسرة والياء علامة جرّ[1].

وَرُدَّ عليهم بأنّ الإعراب وظيفته إزالة اللّبس والتّفريق بين المعاني المختلفة، وهذا يحصل بإعراب واحد، فلا داعي للجمع بين إعرابين. كما أنّه لا يجمع بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة، نحو (مسلمات، ومؤمنات) فلا يقال :(مسلمتات، مؤمنتات) فكلّ تاء تدلّ على التّأنيث، فيستغنى بواحدة عن الأخرى، فتقوم مقامها، ولا يجمع بينهما.[2]

وأجيب أيضًا بأنّ كلّ معرب في العربيّة ليس له إلّا إعرابٌ واحد، وإنّ ما قاله الكوفيّون لا نظير له في كلام العرب. والّذي رجّحه ابن الأنباريّ هو امتناع الإعراب من مكانين؛ ذلك أنّ الإعراب جاء لأداء المعاني والتّمييز بينها وإزالة اللّبس، ولا يتحقّق هذا إلّا بإعراب واحد.[3]

سابعًا: أنّها معربة بالتّغيير والانقلاب حالة النّصب والجرّ، وبعدم ذلك حالة الرّفع، وعليه الجَرميّ.[4]

وأجيب عن ذلك بأنه لا نظير لهذا، وبأنّ عامل الرّفع لا يكون مؤثّرًا، وبأنّ العدم لا يكون علامة[5].

ورجّح السّيوطيّ القول الأوّل، فهذه الأحرف هي نفسها الإعراب. وبذلك يكون السّيوطيّ قد خالف الزجّاج الّذي يرى أنّها معربة بالحركات الّتي قبل الحروف، وأنّ الحروف هي إشباع للحركات.

وإذا نظرنا في القولين ربّما يتبيّن أنّ ما ذهب إليه السّيوطيّ أقوى ممّا ذهب إليه الزجّاج؛ لأنّ تعليل الزجّاج لا يخلو من ضعف كما تبيّن؛ ولأنّه سيبقى عندنا اسم مبنيًّا على حرف واحد.

ولعلّ الّذي يُجنح إليه هو أنّ هذه الأسماء معربة بالحروف نائبة عن الحركات؛ للأسباب التّالية:

---

[1] – ينظر: أبو البركات الأنباري ، الإنصاف ، 16، أبو حيّان، التّذييل والتّكميل،1\185.

[2] – ينظر: أبو البركات الأنباري ، الإنصاف ،16-17.

[3]– ينظر: نفسه، 17.

[4] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،1\125.

[5] – ينظر: نفسه.

أنّ لهذا نظيرًا في العربيّة، إذ تنوب الفتحة عن الكسرة في الممنوع من الصّرف، وتنوب الكسرة عن الفتحة جمع المؤنّث السّالم، وتنوب الياء عن الكسرة والفتحة في المثنّى وجمع المذكّر السّالم، بمعنى أنّ ظاهرة التّناوب في العربيّة شائعة؛ فلِمَ يُلجأ إلى غير ذلك.

وأنّ الّذي يتغيّر في هذه الأسماء هو (الألف، والواو، والياء)، وقد استقرّ في نحو العربيّة أنّ المتغيّر هو الإعراب، فهذه الحروف –إذًا – هي سِيمَا الإعراب.

ولعلّ ما في هذا القول من يسر يكون أحد المرجّحات للميل إلى هذا الرّأي، خاصّة أنّ بقيّة الأقوال لا تخلو من اعتراضات وردود ونقاش، – وعلى ما في ذلك من وجاهة وطول تأمّل– يسوق إلى شيء من المشقّة على النّشء من طالبي علوم العربيّة[1].

[1] – ينظر: المقرمي، عبد الرّحمن بن حزام، التّرجيحات النّحويّة لجلال الدّين السّيوطي،83.

المسألة الثّالثـة

كـفّ (ما) لـ (ليتَ) النّاسـخـة المشبّهة بـالفعل:

من خصائص إنّ وأخواتها أنّها تتسلّط على الجملة الاسميّة دون الفعليّة، فتعمل نصبًا في المبتدأ ورفعا في الخبر. وتلحق هذه الحروف (ما) غير الموصولة الّتي تكفّها عن العمل، فيرتفع ما بعدها على الابتداء، وتسمّى المهيّئة[1]؛ لأنّها تهيّئ لإدخال الكلمة على ما لم تكن تدخل عليه، وهذه الكافّة تدخل على الاسم والحرف والفعل، ومسألتنا هي لحاقها بـ (ليت)، بيد أنّ ذلك لا يتسنّى الحديث عنه بمعزل عن بقيّة أخواتها من هذه الحروف المشبّهة بالفعل، ويستثنى منها(عسى، ولا) . والسّيوطيّ قد أفرد (ليت) في مسألة لحاق (ما) بها. لكنّه في بسط المسألة عرّج على بعض ما تشعّب عن المسألة، وإذا ما استُعرضَت آراء النّحويّين الّتي أوردها السّيوطيّ في(همع الهوامع) يمكن القول: إنّها آراء ثلاثة، ثمّ ارتأى البحث أن يوسّع شيئًا للإيضاح فجعلها أربعة، وهي على النّحو التّالي:

الأوّل: ذهب الزّجّاج، وأبو بكر بن السرّاج إلى أنّ (ليت، ولعلّ، وكأنّ) يجوز فيها الإعمال والإلغاء، فيصحّ أن تقول: ليتما زيدًا قائم،و(زيدٌ)، ولعلّما زيدًا قائم، و (زيدٌ)، وكأنّما زيدًا قائم، و(زيدٌ) برفع زيد ونصبه في جميع ذلك. ولا يجوز في (إنّ، وأنّ، ولكنّ) إلّا الإلغاء[2].

واستدلّ هذان بالقياس، فقالا: إذا سُمِع الإعمالُ والإلغاءُ في (ليت) فيمكن أن نقيس عليها ما أشبهها من أخواتها، وهما (كأنّ، ولعلّ)؛ لأنهما غيّرا معنى الابتداء بما أحدثا في الكلام من معنى التّشبيه والتّرجّي والتّمنّي، كما أحدثت (ليت) معنى التّمنّي،[3] بمعنى أنّهما قاسا على (ليت).

الثّاني: ذهب قومٌ إلى الإعمال والإلغاء مع (ليت) دون غيرها من أخواتها، متمسّكين بالمسموع؛ إذ لم يسمع الإعمال والإلغاء إلّا مع (ليت)، وهو قول سيبويه[4]، والأخفش[5]، وعليه ابن عصفور،[6] وهو ما رجّحه السيوطيّ، وجزم بصحّته، وأمّا وجه انفراد (ليت) دون أخواتها في هذا الحكم؛ فلأنّها أشبه

---

[1] – ينظر: أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب، 1284، و التّذييل والتّكميل،5148، وابن هشام ،المغني،386.

[2] – ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي،1\432، والسيوطيّ، همع الهوامع، 2\189

[3] – ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي،1\432

[4] – ينظر: سيبويه، الكتاب، 2\138، وابن هشام، شرح شذور الذّهب، 1\433

[5] – ينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضّرب،1284، والتّذييل والتّكميل،5148، وابن هشام، المغني،386.

[6] – ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي،1\432

بالأفعال من باقي أخواتها، بدليل لزومها نون الوقاية دون البواقي، وكذلك بقاء اختصاصها بالدّخول على الأسماء[1].

وأمّا سيبويه وإن كان يجيز الإعمال والإهمال في (ليتما)، إلّا أنّه يستحسن الإلغاء.[2] وفي هذا يقول ابن مالك(ت672):

وَوَصْلُ (مَا) بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ[3] **(الرّجز)**

واحتجّ أصحاب هذا القول بالقياس والسّماع؛ أمّا السّماع، فقالوا: إنّه لا يحفظ عن العرب إلّا في (ليت) باتّفاق النّحويّين.[4]

وأمّا القياس، فلأنّ هذه الحروف إنّما كان عملها بالاختصاص، وإذا لحقتها (ما) فارقها الاختصاص، فينبغي ألّا تعمل إلّا في (ليتَ)، فإنّها تبقى على اختصاصها بالجملة الاسميّة.[5]

والدّليل على مفارقتها الاختصاص قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾[6]، والشّاهد في الآية أنّ (إنّ) دخلت على جملة فعلية؛ بمعنى أنّها لم تعد تختصّ بعد دخول (ما) عليها بالجملة الاسميّة، وقد ذكر ابن هشام أنّه لا يمتنع أن تكون (ما) بمعنى (الّذي) و(العلماءُ) خبرًا،[7]وعليه فلا يكون في الآية دليل.

ومثل (إنّما) قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً﴾[8]، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾[9]، حيث فقدت (أنّ، وكأنّ) اختصاصهما بالجملة الاسميّة، ومنه قول امرئ القيس:

---

[1] – ينظر: السّيوطيّ، همع الواهمع،2\189

[2] – ينظر: البغدادي، الخزانة، 10\251، وابن هشام، شرح قطر النّدى،1\433.

[3] – ابن مالك الأندلسي، ألفية ابن مالك ،95.

[4] – ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي،1\432.

[5] – ينظر: نفسه،1\433.

[6] – فاطر،28

7 – ينظر: مغني اللّبيب، 387.

8 – المؤمنون:115

9 – الأنفال:6

ولكنّمَا أَسْعَى لِمَجدٍ مُؤثَّلٍ وَقَد يُدركُ المجدَ المُؤَثَّلَ أَمثالِي[1] **(الطّويل)**

والشّاهد أنّ (لكنّ) لحقتها (ما) فدخلت على الجملة الفعليّة، فصرفتها عن الاختصاص، وهذا على اعتبار أنّ (ما) كافّة[2]، بيد أنّه يمكن أن تكون مصدريّة، فحينها ينسبِكُ منها، ومن الفعل مصدر، فتبقى (لكنّ) مختصّة ولا دليل فيه.

وأمّا الشّاهد على إلغاء عمل (لعلّ) ففي قول الفرزدق:

أَعِد نَظَراً يا عَبدَ قَيسٍ فَلعلّما أَضاءَت لَكَ النارُ الحِمارَ المُقَيَّدا[3] **(الطّويل)**

والشّاهد فيه قوله (لعلّما)، حيث اقترنت (ما) الزّائدة الكافّة بـ (لعلّ)، فكفّتها عن العمل في معموليها، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسميّة؛ ولذلك دخلت على الجملة الفعليّة[4]، أمّا (ليت) فلم تولها العرب الفعل قطّ، ولا يحفظ من كلامهم: (ليتما يقوم زيدٌ).

وأمّا الدّليل على جواز الإعمال والإلغاء في ليت فهو قول النّابغة الذّبيانيّ:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إلى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ[5] **(البسيط)**

فقد روي برفع (الحمام) ونصبه، فالنّصب من وجهين: أحدهما على إعمال (ليت)، وتكون (ما) زائدة، والثّاني على أنّ ما زائدة مؤكّدة، على حدّ زيادتها في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[6]، والرّفع من وجهين: أن تكون (ما) موصولة، وما بعدها صلة لـ(ما)، والتّقدير: ألا ليت الّذي هو الحمام لنا، على حدّ: (ما أنا الّذي قائل لك شيئا)، والآخر : على إلغاء (ليت)، وكفّها عن العمل.[7]

---

1 – ديوان امرئ القيس، 39، وينظر: البغداديّ، خزانة الأدب،1\426،327، والدّماميني، شرح الدّماميني على مغني اللّبيب،2\741، وابن هشام، شرح قطر النّدى،2\48، والسّيوطي، همع الهوامع،2\190.

2 – ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك ،1\305.

3 – ديوان الفرزدق،161، (روي في بعض نسخ الدّيوان ليتما مكان لعلّما)، ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 8\101، والمالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، 385، وابن هشام، شرح قطر النّدى،1\432.

4 – ينظر: القيسي أبو عليّ الحسن بن عبد الله، شرح شواهد الإيضاح، 1\146.

5 – ديوان النابغة الذّبيانيّ،24، وينظر: سيبويه، الكتاب،1\272، وابن جنّي، الخصائص،2\433، أبو البركات الأنباري الإنصاف،383، وابن يعيش، شرح المفصّل،8\103، وابن هشام، شرح شذور الذّهب،272(وقوله: فقَدِ: اسم فعل حسب، يكفي، أو هو اسم بمعنى كافٍ)

6 – آل عمران، 159

7 – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل،8\101–103، والبغدادي، الخزانة،10\251، وابن هشام، أوضح المسالك،1\304،303.

أمّا إعمالها فلإبقاء الاختصاص لها بالجملة الاسميّة، فقالوا: (ليتما زيدًا قائم) ولم يقولوا: (ليتما قام زيد)، وأمّا الإهمال فللحمل على أخواتها اللّواتي يبطل عملهن بلحاق (ما)، فيبطل اختصاصهنّ بالجملة الاسميّة، بيد أنّ (ليت) – وإن أُلغيَ عملُها – إلّا أنّها لا تدخل على جملة فعليّة[1]

الثّالث: ذهب الزجّاجي إلى الإعمال والإلغاء في (ليت) وفي جميع أخواتها، فتقول: (إنّما زيدًا قائم) بنصب زيد ورفعه، ويقاس ذلك على باقي أخواتها، ووافقه الزّمخشريّ، وابن مالك، ونقله عن ابن السرّاج[2].

الرّابع: ذهب ابن درستويه وبعض الكوفيّين إلى أنّ (ما) مع (ليت) وأخواتها اسم مبهم بمنزلة ضمير الشّأن في الإبهام والتّفخيم، وأنّ الجملة بعده مفسّرة له، ومخبَر بها عنه[3].

وخلاصة القول ومجمله أنّ (ما) اللّاحقة بـ(ليت) وأخواتها توسّع دائرة استعمال هذه الحروف، فتُدخلها على الجملة الفعليّة بعد أن كانت مختصّة بالاسميّة[4]. ولقد بدا أنّ المسألة قد تداخلت الآراء في بعض جزئيّاتها المتشعّبة، وقد تضاربت الأقوال فيها، ويمكن الخلوص إلى ملمح واضح وهو أنّ (ليت) لا يزول اختصاصها بالجملة الاسميّة بلحاقها (ما)؛ لذا يترجّح القول الّذي رجّحه السيوطيّ واختاره مخالفًا الزجّاج، وهو أنّ (ليت) فيها الإعمال والإلغاء دون بقيّة أخواتها؛ لأنّه هو المسموع عن العرب؛ ولأنّ (ليت) لا تتنازل عن اختصاصها بالجملة الاسميّة، وربّما تَمَيُّزِها بمشابهتها الفعل أكثر من البواقي قد أعطاها هذه الخصوصيّة، فلا ينسجم دخولها على الجملة الفعلية مع فطرة اللّغة العربيّة.

---

[1] – ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذّهب،272،273

[2] – ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي، 1\431. والسّيوطي، همع الهوامع،2\191.

[3] – ينظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، 387.

[4] – وهذا يتجاوز دخولها على هذه الحروف، فهي تلحق بـ(ربّ)– مثلًا– ، فتوسّع استعمالها من الدّخول على النّكرة إلى الدّخول على المعرفة، فتوسّع معنى التّقليل الّذي كان منحصرًا في دائرة معيّنة، وكذا في جميع ما تلحق به، فإنّ لها قيمة في الأداء الدّلاليّ. (ينظر: السامرائي فاضل صالح، معاني النّحو،1\407،408)

المسألـة الرّابـعـة

مـــــفـــاد (رُبَّ)

اختلف النّحاة في (ربّ) أهي اسمٌ أم حرف؟ فذهب البصريّون إلى أنها حرف، وذهب الكوفيّون إلى أنّها اسم، ولكلٍّ منهم وجهته ودليله، وقد رجّح السّيوطيّ مذهب البصريّين، فهي عندهم حرف جرٍّ يمتاز عن بقيّة حروف الجرّ بتنكير مجروره، وبتصدّره الكلام.[1]

وكما اختلفوا في حرفيّتها افترقت كلمتهم في مفادها ودلالتها، وَوَفق ما أورده السيّوطيّ فقد انحصرت آراء النّحاة في ثمانية أقوال على النّحو التّالي:

الأوّل: أنّ (ربّ) تفيد التّقليل دائمًا، ومنهم وأبو عمرو بن العلاء(ت154)، والخليل(ت174)، وسيبويه[2] (ت180)، ويونس[3](ت182)، والأخفش(ت215)، والمازنيّ (ت247)، والجرمي(ت225)، والمبرّد[4](ت286)، والزّجّاج[5](ت311)، والزّجّاجي(ت340)، وأبو عليّ الفارسيّ [6] (ت370)، وجملة من الكوفيين: كالكسائي(ت189هـ)، والفرّاء(ت204هـ)[7]، وابن سعدان(ت231هـ)[8] ، والثّمانيني(ت442هـ)[9]، وهشام.[10]وذكر ابن يعيش أنّ (ربّ) حرف خفض للتّقليل، وهو نقيض (كم الخبريّة) الّتي تفيد التّكثير.[11]

---

[1] – ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف،2\328، والسّيوطيّ همع الهوامع،4\174، وابن هشام، المغني،190، وصاحب حماة، الكنّاش في النّحو والصّرف،2\77

2– ينظر: سيبويه، الكتاب،2\161، والسّيوطيّ، همع الهوامع،4\174. (يبدو أنّ عبارة سيبويه غير واضحة، فهنالك من نسب إليه رأيًا مغايرًا لما أثبته السيوطيّ هنا، وسيأتي الحديث عنه).

[3] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،4\174.

[4] – ينظر: المبرّد المقتضب:4\139. والمرادي، الجنى الدّاني،3\132

[5] – ينظر: المرادي، الجنى الدّاني، 3\132، والسّيوطي، همع الهوامع، 4\147

[6] – ينظر: ناظر ،الجيش شرح التسهيل، 3030

[7] – ينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضرب 4\1738

[8] – ينظر: ابن عقيل، المساعد في تسهيل الفوائد،2\285.

[9] – الثّمانيني، شرح اللّمع، 1\507، (أبو القاسم عمر بن ثابت الثّمانيني، أخذ عن ابن جنّي، له تصانيف منها: شرح اللّمع، المفيد في النّحو، شرح التّصريف الملوكي، توفي سنة 442، (ينظر: ياقوت الحمويّ معجم الأدباء، 5\2091)

[10]– ينظر: السّيوطيّ، همع الهمع،4\174، وأبو حيّان الأندلسيّ،ارتشاف الضّرب،4\ 1738، وابن السرّاج، الأصول، 1\417، وهو هشام بن معاوية أبو عبد الله الضّرير، صاحب الكسائيّ وعنه أخذ النّحو، وله تصانيف منها: مقالة في النّحو، والحدود في العربيّة، والمختصر في النّحو، وغير ذلك، توفي سنة209. ينظر: ياقوت الحمويّ، معجم الأدباء، 6\2782)

[11] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل،8\51

ولعلّه يحسن ذكر كلام سيبويه، فإنّ موقفه في المسألة تعدّدت النّقول فيه وتباينت. جاء في الكتاب: "واعلم أنّ (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرّف في الكلام غير منوّن... والمعنى معنى (ربّ)، وذلك قولك: (كم غلامٍ قد ذهب)... واعلم أنّ (كم) في الخبر لا تعمل إلّا فيما تعمل فيه (ربّ)؛ لأنّ المعنى واحد، إلّا أنّ (كم) اسم و(ربّ) غير اسم بمنزلة مِنْ"[1]

وفي المساعد نسب ابن خروف(ت609هـ) إلى سيبويه أنّها للتّكثير[2]، ووافقه على ذلك. وأمّا ما نسبه السيوطيّ في همع الهوامع إلى سيبويه من إفادتها التّقليل فلم أقف له على وجهٍ.

ووجه ذلك عند الّذين قالوا بأنّها للتّقليل؛ أنّ تصدّرها الجملة دليل على إفادتها التّقليل، قياسًا على همزة الاستفهام و(ما النّافية)؛ لأنّ تقليل الشّيء مضارع لنفيه، وقد استعملوا (قلّ وأقلّ) نفيًا، فقالوا: (قلّ رجلٌ يقول ذاك إلّا عمْرٌو)، كما تقول: (ما رجلٌ يقول ذاك إلّا عمْرٌو)؛ فلذلك ألزموها صدر الكلام، فقالوا : (ربّ رجلٍ جاءني)، ولم يقولوا: (جاءني ربّ رجلٍ)[3]. وكما استدلّوا بالقياس، والعقل، احتجّوا أيضًا بالنّقل، فمن ذلك:

ألا ربّ مولودٍ وليس له أب وذي ولد لم يَلْدَهُ أَبَوَانِ (الطّويل)

وَذِي شَامَةٍ غرّاءَ في حرِّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَةً لا تَنْقَضِي لِأَوَانِ[4]

والشّاهد في البيت قوله (رُبَّ مولود)؛ فإنّ(ربّ) حرف يدلّ على التّقليل؛ لأنّ المولود الّذي ليس له أب نادرٌ جدّا، حتّى إنّه لا يوجد إلّا فرد واحد، وهو عيسى عليه السّلام، وكذلك ذو الولد الّذي لم يولد من أبوين بهذه المثابة، ولم يوجد منه غير آدم عليه السّلام، وقيل أراد القوس وولده السهم لم يبده ولدان، وكذا الموصوف في البيت الثّاني لا يوجد شيء متّصف بهذه الصّفات إلّا القمر؛ فذو الشّامة هو البدر، وما وصف به لا يكون لغيره[5].

---

[1] – سيبويه: الكتاب،1\293.

[2] – ينظر: ابن عقيل، المساعد في تسهيل الفوائد/2\285.

[3] – ينظر: ابن الشجريّ، أمالي ابن الشّجريّ،3\46، وصاحب حماة، الكنّاش في النّحو والصّرف،2\77

[4] – لرجل من أسد السراة، ينظر: سيبويه، الكتاب،1\341، و2\258، وابن هشام، أوضح المسالك،3\42، والمغني،191، وابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي، (فقيل هو لعمرو الجنبي)،1\516، والأشموني، شرح الأشموني،3\290 ، والبغداديّ، الخزانة،2\381، وفي رواية أخرى في الخزانة: عجبتُ لمولود وليس له أبٌ....

[5] – ينظر: العينيّ، المقاصد النحويّة، 1283، والدّرّة محمد علي طه، فتح القريب المجيب، إعراب شواهد مغني اللبيب،1\432

وبقول امرئ القيس:

وإنْ أُمسِ مَكْروباً فَيَا رُبَّ قَيْنَـةٍ مَنَعّمَـةٍ أَعْملْتُهَا بِـكِـرانِ[1] (الطّويل)

والمعنى أنّ كثيرًا من هذه الفتيات كان لي وقلّ مثلها لغيري، فأراد الشّاعر أن يبين عن تقليل النّظير لغيره مع كثرته له، ليتفوّق في مغامراته[2]. واستدلّوا أيضًا بقول أبي طالب:

وأَبْيَضَ يُستسقى الغمامُ بِوَجِهِهِ ثِمالُ اليَتَامى عصمةٌ لِلأرَامِلِ[3] (الطّويل)

والشّاهد في البيت قوله: (وأبيض)، حيث إنّ (ربّ) المقدّرة قبل (أبيض) جاءت للتّقليل على رأي ابن هشام، لكنّ السّيوطي ذكر أنّ (الواو) عطفت (أبيض) على (سيّدًا) في البيت الّذي سبقه وهو قوله:

وما ترْكُ قومٍ لا أبالك سيّدًا يحوطُ الذّمارَ غير ذَرْبٍ مُواكِلِ[4] (الطّويل)

وقد ذكر السيوطي أنّ أوّل مَن نبّه على ذلك الدّماميني، ثمّ ابن حَجَر في (فتح الباري) عند شرحه البيت. قال صاحب (القصر المبني): لا يتعيّن عطفه على (سيّدًا) لجواز عطفه على جملة (يحوط) من قبيل قوله تعالى: ﴿ **كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ**﴾[5] بل هذا هو الظاهر، وعلى هذا فلا شاهد في البيت على المسألة[6].

الثّاني: اختار السّيوطيّ القول بأنّها تفيد التّقليل غالبًا والتّكثير نادرًا موافقًا الفارابيّ (339هـ) في ذلك وطائفة معهم،[7]منهم ابن برهان[8].

---

[1] – ديوان امرئ القيس،86، وينظر: المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني،267، والمرادي، الجنى الداني، 136/2.

[2] – ينظر: المرادي، الجنى الدّاني،2\136

[3]– ديوان أبي طالب، 75، وينظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، 191، وشراب، شرح الشّواهد الشّعريّة في أمّات الكتب النّحويّة،2\294. (قوله: ثمال اليتامى، قال السّهيلي: أي يثملهم ويقوم عليهم)

[4] – ديوان أبي طالب، 75(يحوط الذّمار يدفع ويحمي الذّمار، والذّمار ما وراء الرجل مما يحقّ عليه أن يحميه، والذّرِب :بفتح الذال المعجمة وكسر الراء – لكنّه سكّنه هنا – وهو الفاحش البذّي اللسان، والمواكل: اسم فاعل من واكلت فلانا مواكلة، إذا اتّكلت عليه واتّكل هو عليك).

[5] – الأنعام: 92

[6] – الدّرّة محمد علي طه، فتح القريب المجيب، إعراب شواهد مغني اللبيب،1\429

[7] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،4\175،

[8] – ينظر: ابن برهان، شرح اللّمع،1\168.

واستدلّ هؤلاء بما استدلّ به القائلون بأنّها تفيد التّقليل دائمًا، لكنّهم رجّحوا التّقليل اعتمادًا على المعنى، وهم يقولون بأنّها تأتي للتقليل. واستدلّوا أيضًا بالقرآن الكريم: ﴿رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ﴾[1]، والشّاهد في الآية أنّ (ما) الكافّة دخلت على (ربّ)، فأزالت اختصاصها بالاسم، فتلاها فعل، فإذا دخلت على الفعل، فالغالب أن يراد بها التّقليل، والأكثر أن يكون فعلا ماضيًا، وقد يكون مضارعًا للدّلالة على الاستقبال كما هنا... والتّقليل هنا مستعمل في التّهكّم والتّخويف، والمعنى احذروا ودادتكم أن تكونوا مسلمين، فلعلّها تقع نادرًا كما يقول العرب في التّوبيخ: لعلّك ستندم على فعلك، وهم لا يشكّون في نَدَمِه، وإنّما يريدون لو كان النّدم مشكوكًا فيه، لكان حقّا عليك أن تفعل ما قد تندم على التّفريط فيه لكي لا تندم؛ لأنّ العاقل يتحرّز من الضرّ المشكوك فيه كما يتحرّز من المتيقَّن. [2]

الثّالث: أنّها للتّكثير دائمًا، وروي ذلك عن الخليل[3] وعليه ابن درستويه (347 هـ)[4]، واستدلّ هؤلاء بالأدلّة الّتي استدلّ بها أصحاب القول الثّاني،﴿رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ﴾، ووجه الدّلالة عندهم أنّ الآية مسوقة للتّخويف، وهو لا يناسب التّقليل[5].

واستدلّوا بقول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: (ربّ كاسيةٍ في الدّنيا عارية يوم القيامة)[6]، والحديث مسوق للتّخويف والتّرغيب في قيام اللّيل- وفق السّياق والمناسبة-، وهذا لا ينسجم مع التّقليل، ويعضّد ذلك الرّواية الأخرى للحديث، فقد روي بلفظ: (كم من كاسية...)[7]، وكم هذه تفيد التّكثير باتّفاق النّحاة.

واستدلّوا بالأشعار، فمن ذلك قول حسّان بن ثابت رضي الله عنه:

رُبَّ حِلمٍ أَضاعَهُ عَدَمُ الما لِ وَجَهلٍ غَطّى عَلَيهِ النَعيمُ[8] **الخفيف**

---

[1] – الحجر:2

[2] – ينظر: ابن عاشور، التّحرير والتّنوير، م6\ 187.

[3] – ينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضّرب، 4\1738، والسّيوطيّ، همع الهوامع،4\174.

[4] – ينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضّرب، 4\1738، والسّيوطيّ، همع الهوامع،4\174، وابن هشام، المغني، 190

[5] – ينظر: ابن هشام، المغني، 190

[6] – صحيح البخاري: الحديث أخرجه البخاري عن أم سلمة في صحيحه، وأوّله (أيقظوا صواحب الحجرات)، (باب العلم والعظة باللّيل)، 1\34.

[7] – ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ، 18\100، حديث رقم،4844

[8] – ديوان حسّان بن ثابت 223، وينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل،3\177، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، 164.

أي كثيرًا ما يطغى الغنى، فيُغمَرُ الحليمُ، في حين أنّ الجاهل الغنيّ يستره غناه. فالشّاعر أراد أن يقول إنّ هذا هو الغالب الكثير في واقع النّاس.

وقول امرئ القيس:

وَيا رُبَّ يَومٍ قَد لَهَوتُ وَلَيلَة بِآنِسَةٍ كَأَنَّها خَطُّ تِمثالِ[1] **(الطّويل)**

والشّاهد أنّ (ربّ) تفيد التّكثير، وفي شرح الجمل أورد البيت على اعتبار أنّ (ربّ) للتّكثير؛ لأنّها في موطن الفخر والاعتزاز[2]، أخذًا بالسّياق الخارجِيّ؛ لأنّ امرأ القيس كان كثير المفاخرة بمغامراته مع صويحباته. وابن هشام استشهد بالبيت على مذهبه بأنّها تفيد التّكثير كثيرًا، والتّقليل قليلًا[3].

واستدلّوا على أنّها للتّكثير بقول امرئ القيس أيضًا:

أَلا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ[4] **(الطّويل)**

فكلمة (ربّ) الّتي دخلت عليها (ألَا) الاستفتاحيّة تفيد التّكثير؛ لأنّه يستحضر أيّامه الصّالحات، ويسترجعها، وهذا يغري بتوجيه دلالتها إلى التّكثير[5]. وهذه تتكرّر عند امرئ القيس، فمنها قوله:

فَيا رُبَّ مَكروبٍ كَرَرتُ وَراءَهُ وعانٍ فَكَكتُ الغُلَّ عنهُ فَفَدّانِي [6] **(الطّويل)**

إذ يفخر بشجاعته وإقدامه في المعارك، وممّا يفخر به أنّه كثيرًا ما كان ينجد المكروب، فينقذه، ويطاعن دونه، ويفكّ أسره، ويحلّ قيده، وهم يفدّونه لعظم صنيعه، فهذه من الخصال الّتي تطغى عليه، فبها يفاخر، وهذا أحق بامرئ القيس وبنبالة معانيه[7].

وقد ردّ على ذلك بأنّ هذه الشّواهد إنّما جاءت في سياق الافتخار والتّعظيم، فهي تفيد التّكثير من حيث هذا السّياق، لا من حيث إنّها تفيد التّكثير مطلقًا.[8]

---

[1] – ديوان امرئ القيس،90، وينظر: ابن عصفور، شرح جمل الجّاجيّ،1\518، وابن هشام، مغني اللّبيب ،190، والبغدادي، خزانة الأدب1\64.

[2] – ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ،1\518

[3] – ينظر: ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 3\41

[4] – ديوان امرئ القيس،10، وينظر: ابن هشام، المغني،522،392،197، والرّضي، شرح كافية ابن الحاجب، 2\166.

[5] – ينطر: محمّد أبو موسى، الشّعر الجاهليّ دراسة في منازع الشّعراء،88.

[6] –ديوان امرئ القيس،90، وينظر: البغداديّ، خزانة الأدب، 1\333

[7] – ينظر: الجنى الدّاني،2\137، ومحمّد أبو موسى، الشّعر الجاهليّ دراسة في منازع الشّعراء،44، 88.

[8] – ينظر: الجنى الدّاني،2\137، المغني،191، أبو موسى، الشّعر الجاهلي،44.

الرّابع: أنّها تفيد التّكثير في موضع المباهاة والمفاخرة، والتّقليل فيما عدا ذلك، وهو قول الأعلم وابن السِّيد[1]. وقد استفاض شعر إمرئ القيس بهذه المباهاة والمفاخرة، وسبق ذكر بعضها.

الخامس: أنّها لم توضع لشيء، إنّما هي حرف إثبات لا يفيد التّكثير ولا التّقليل؛ وإنّما يفهم مفادها من السّياق الّذي وردت فيه، وإليه ذهب أبو حيّان[2]، والمرادي[3].

السّادس: نقل أبو حيّان عن بعض المتأخّرين، أنّها موضوعة للتّقليل والتّكثير كليهما، من غير غلبة في أحدهما[4]، وهذا القول للكوفيّين،[5]وأحد قولي أبي عليّ الفارسيّ على اعتبار أنّها من الأضداد [6].

السّابع: أنّها تفيد التّقليل قليلًا، والتّكثير كثيرًا، وهو مذهب الجرجانيّ[7]، واختاره الرّضيّ الأستراباذيّ[8] وابن هشام[9]، والأشموني[10]. واحتجّ هؤلاء بالأدلّة الّتي احتجّ بها القائلون بأنّها تفيد التّكثير دائمًا، وبأدلة القائلين بأنها تفيد التّقليل دائمًا، كما استدلّوا بالقياس؛ لأنّه يصحّ أن توضع كم الخبريّة موضعها[11].

الثّامن: أنّها لمبهم العدد تكون تكثيرًا وتقليلًا، وهذا القول قريب من قول الكوفيّين ومن وافقهم[12]، لكنّها عند الكوفيّين اسم، وعند غيرهم حرف.

---

[1] – ينظر: السّيوطي، همع الهوامع، 4\175، وأبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 1737.
(وابن السِّيد هو أبو محمّد عبد الله بن السّيِّد البَطَلْيَوْسِيّ، ولد سنة أربع وأربعين وأربعمائة ببطليوس إحدى مدن الأندلس الشّهيرة، وتوفّي سنة إحدى وعشرين وخمسمائة. من أشهر من تتلمذ على يديه؛ عاصم بن أيوب البطليوسي، وأبو سعيد الورّاق، ومن أشهر تلاميذه محمد بن عبيد الله القيسيّ، وعبد الملك بن هشام. ومن أشهر مصنّفاته: الاسم والمسمّى، والاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، والانتصار لمن عدل عن الاستبصار، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، شرح ديوان سقط الزّند) ينظر: المقّري، أزهار الرّياض، 3\103–149، وابن خاقان، قلائد العقيان 221–231، والسيوطي بغية الوعاة، 2\189

[2] – ينظر: السّيوطي، همع الهوامع، 4\175، وأبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 1737.

[3] – ينظر: المرادي، الجنى الدّاني، 2\138.

[4] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 4\175.

[5] – ينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضّرب ، 4\1737

[6] – ينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضّرب ، 4\1737، والمرادي، الجنى الدّاني، 2\132.

[7] – عبد القاهر الجرجانيّ، المقتصد في شرح الإيضاح، 2\831

[8] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 4\294.

[9] – ينظر: مغني اللّبيب،190.

[10] – ينظر: شرح الأشموني، 3\292.

[11] – ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، 3\176–177.

[12] ينظر: السّيوطيّ: همع الهوامع، 4\175

وبتتبّع بعض مواطن توظيفها في بليغ كلام العرب يبدو أنّ السّياق وقرينة الحال هما الضّابط لإفادتها التّقليل أو التّكثير، ولعلّ أشعار امرئ القيس الّتي سبق ذكرها، ونظيرها كثير عنده وعند غيره، لعلّها تدفع نحو هذا الرّأي، ومن التّكثير قوله صلّى الله عليه وسلّم:" يا ربّ كاسية في الدّنيا عاريةٌ يوم القيامة"[1] وقد قطع القرآن بذمّ الكثرة فقال تعالى: "وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ" [2] وقال أيضًا: ﴿ **وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ**﴾[3]

إذن، فالمعنى المراد في الحديث هو كثرة ذاك الصّنف الّذي نصّ عليه الحديث. بقرينة ذمّ الكثرة في النّصوص القرآنيّة. وصنو ذلك قول بعض العرب: (يا ربّ صائِمِه لن يصومَه، ويا ربّ قائمِهِ لن يقومَه).[4]

وذهب الدكتور فاضل السّامرّائي إلى أنّ (ربّ) قد تكون وضعت للدّلالة على الجماعة ابتداء، قليلة كانت أو كثيرة، ثمّ كثر استعمالها في التّقليل، بل في أقلّ القليل، وهو الواحد[5]، وقد تستعمل للتّكثير أيضًا، والّذي يدلّ على ذلك لفظها المأخوذ من الرُّبّة[6]، " وهي الفرقة من النّاس، قيل هي عشرة آلاف، أو نحوها والجمع رِبَاب... قال الزجّاج: ربّيّون بكسر الرّاء وضمّها وهم الجماعة الكثيرة"[7]

وممّا يدفع نحو القول بأنّ السّياق هو الّذي يقيّد دلالتها القياس على النّظير، فـ(قد) الدّاخلة على المضارع، أصلها للدّلالة على القليل، كقولك: (قد يشفى المريض)، و(قد يصدق الكذوب). وقد تدلّ على التّحقيق، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[8]، وقوله:

---

[1] – صحيح البخاري: الحديث أخرجه البخاري عن أم سلمة في صحيحه، وأوّله (أيقظوا صواحب الحجرات)، (باب العلم والعظة باللّيل)، 1\34.

[2] – يوسف: 103

[3] – الأنعام:116

[4] – الدّرّة محمد علي طه، فتح القريب المجيب، إعراب شواهد مغني اللبيب،1\429

[5] – وقد سبق ما يدلّ عل ذلك وهو قول الشّاعر(ألا ربّ مولود وليس له أب...)،ص

[6]– ينظر: السّامرّائي، معاني النّحو،3\43.

[7] – لسان العرب، ربب، 6\73.

[8] – الأحزاب: 18

﴿**قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ**﴾[1] فالّذي يميّز بين دلالات (قد) هو سياقها الّذي وردت فيه، وكذا (ربّ) فإنّ السّياق هو الّذي يعيّن معناها.

ولعلّ الّذي يترجّح هو أنّها لا تختصّ لا بالقليل ولا بالكثير؛ لأنّ المسموع عن العرب جاء بالمعنيين، وكان الضّابط في المسألة هو السّياق الّذي وردت فيه، وقد رأيت أنّ بعض الأشعار الّتي استدلّ بها قوم استدّلّ بها خصومهم وهذا ما كان من السّيوطيّ والزجّاج، فكلاهما احتجّا بالأدلّة نفسها ممّا تناقلته العرب، وكلاهما صرف وجه الاستدلال نحو ما توصّلت إليه قناعته، فالسّيوطيّ رآها تفيد التّقليل غالبًا والتّكثير نادرًا، والزّجّاج رآها تفيد التّقليل دائمًا، ويفهم من ذلك أنّه يمكن أن ينزاح معنى (ربّ) حسب السّياق. ومرّة أخرى يتأكّد أنّ مساحة الصرامة والحزم في لغتنا العربيّة ليست واسعة، فإن كانت قد اختلفت الآراء في هذه المسألة، فإنّي رأيت أنّ اللّغة كانت أوسع من هذه التّضييقات.

[1] – البقرة: 144

المسألــة الخامســة

الجمـلـــة بـعد (حـتّى) الابـتـدائيّــة

تأتي حتّى على ثلاثة أقسام عند الكوفيّين؛ حتّى العاطفة ولها شروطها وأحكامها، وحتّى الجارّة للاسم الصّريح، أو المصدر بعدها، ولها أحكامها، وحتّى الابتدائيّة، وزاد الكوفيّون قسمًا رابعا ينصب الفعل المضارع، وزاد بعض النّحويّين قسما خامسًا وهو أن تكون بمعنى الفاء[1]. والّذي يعنينا هنا هو "حتّى الابتدائيّة"، وعليها سيقتصر الحديث، وسنضرب صفحًا عن أنواعها الأخر.

فـ(حتّـى) الابتدائيّة تأتي حرفا من حروف الابتداء؛ ليُستأنف بعدها الكلام، ويقطع عمّا قبله، مثلما يكون بعد (أمّا) و(إذا الفجائيّة)، و(إنّما) و(كأنّما)، ونحو ذلك من حروف الابتداء، فيقع بعدها المبتدأ والخبر، والفعل، والفاعل، نحو قولهم: " سرّحتُ القومَ حتّى زيدٌ(بالرّفع) مسرّحٌ، وأجلستُ القومَ حتّى زيدٌ (بالرّفع) جالسٌ" وهذا نحو قول جرير ابن الخطفى:

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَها بَدجْلَةَ حتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[2] (الطّويل)

والشّاهد هو ارتفاع "ماء" بالابتداء، و"أشكلُ" الخبر، فجاءت حتّى ابتدائيّة تفيد التّعظيم[3]. وصنوه قول الفرزدق:

فَيَا عَجَبًا حتى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كأنّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ[4] (الطّويل)

والشّاهد في: ارتفاع (كليب) بالابتداء و(تسبّني) خبره.

---

[1] – ينظر: المرادي، الجنى الدّاني،2\237، الإيضاح العضدي، 257، أبو إسحاق الغافقي (ت716)، وابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي،119، وعبّاس حسن، النّحو الوافي، 2\90 4\57، 4\250، وإبراهيم بركات، النّحو العربي،2 \275–280

[2] – البيت من قصيدة هجا بها جرير الأخطل، تمجّ: تقذف، وفي رواية تمور، ومعناه: تجري، ولأشكل هو الّذي يخالطه حمرة. ينظر: ديوان جرير،367، وابن هشام، المغني، 183، والدّماميني، شرح الدّماميني، 1\382، 3\1094، والبغدادي، خزانة الأدب،9\479، والسّيوطيّ، همع الهوامع،4\196،57، والمرادي، الجنى الدّاني،2\246، وابن منظور، لسان العرب(شكل)،وشرّاب حسن، الشّواهد الشّعريّة في أمّات الكتب النّحويّة،2 \242.

[3] – ينظر: المرادي، الجنى الدّاني،2\246، و وابن هشام، المغني، 182.

[4] – البيت من قصيدة هجا بها الفرزدق جريرًا وهي من النّقائض، ونهشل ومجاشع ابنا دارم، ومجاشع قبيلة الفرزدق، ونهشل أعمامه، والرّواية في ديوان الشّاعر "فيا عجبي". أي تعجّبوا لسبّ النّاس إيّاي،حتّى كليب، كأنّه يقول كلّ النّاس تسبّني، حتّى كليب على حقارتها. ينظر: ديوان الفرزدق،361، والدّماميني، شرح الدّماميني، 1\382، والسّيوطيّ، همع الهوامع،4\169، والمبرّد، المقتضب2\41، والبغداديّ، خزانة الأدب، 9\476، والمالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني،.181

ويلي حتّى الابتدائيّة جملة فعليّة مُصدّرَة بمضارع مرفوع نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[1]

على قراءة الرّفع. وهي قراءة نافع[2]، والمعنى؛ زلزلوا حتّى قال الرّسول؛ لأن المضارع إذا ارتفع بعد حتّى كان بمعنى الماضي، وكان ما قبل (حتّى) سببا لما بعدها، كقولك: (سرتُ حتّى أدخلُ البلدَ). أي؛ حتّى دخلتها، فالسّير سبب للدّخول. ويجوز أن يكون المعنى أنّ السّير واقعٌ، والدّخول الآن، فيكون الفعلُ فعلَ الآن. وعلى هذا المعنى تحمل الآية برفع (يقولُ) أي حتّى بلغ من الشّأن أن يقول الرّسول هذا، فيكون حكاية عن الحال، وليس دلالة على الاستقبال؛ فالمضارع لا ينصب إلّا إذا دلّ على الاستقبال[3].

وكذلك يلي (حتّى الابتدائيّة) فعل ماضٍ، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا﴾[4] فحتّى غاية لما يتضمنه (بدّلنا) من استمرار ذلك وهي-أقصد حتّى- ابتدائيّة استئنافيّة، والغاية معنىً وليس إعرابًا. والعلّة في كونها ابتدائيّة استئنافيّة هو أنّ الغائيّة لا تدخل إلّا على مضارع منصوب بـ"أن" مضمرة وجوبًا[5].

وأمّا إعراب الجملة بعد حتّى الابتدائيّة ففيه قولان:

الأوّل: أنّها جملة ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب؛ لأنّ حتى الابتدائية لا تعمل، وهو قول الجمهور[6].

الثّاني: أنّها في موضع جرّ بـ (حتّى)، وهو قول الزجّاج وابن درستويه[7]. ففي قوله تعالى: ﴿ وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾[8]، فحتّى عاملة في الجملة، فهي حرف جرّ، والجملة في محلّ جرّ. وعلى هذا لا تتضمّن (إذا) معنى الشّرط[9].

---

[1] – البقرة: 214

[2] – ينظر: ابن مجاهد، السّبعة في القراءات، 181

[3] ينظر: الباقولي، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات،1\158-159، والزّمخشري، الكشّاف،1\240، صاحب حماة، الكُناش في فنّي النّحو والصّرف،2\14

[4] – الأعراف:95

[5] – ينظر: ابن عاشور، التحرير والتّنوير،4 \339. والخطيب ومصلوح، التّفصيل في إعراب آيات التّنزيل، 5\29.

[6] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 4\57، والمالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني،183

[7] – ينظر: السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون، 3\583

[8] – النّساء: 6

[9] – الخطيب ومصلوح، التّفصيل في إعراب آيات التّنزيل، 4\246.

وقد رجّح السّيوطي قول الجمهور، فبعد أن ذكر ثلاثة أنواع من الجمل: الأولى: الجملة بعد حتّى الابتدائيّة، والثّانية: جملة أفعال الاستثناء: ليس، ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا، والثّالثة: جملة (مذ، ومنذ) وما بعدهما، بعدّ أنّ عدّ هذه الجمل، ذكر أنّ ما تبقّى من الجمل له محلّ من الإعراب، فيُستنتج أنّ الجملة بعد حتّى الابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب، وبذلك يكون السّيوطيّ قد خالف الزّجّاج الّذي يرى أنّها في محلّ جرّ بـ(حتّى)[1].

[1] – ينظر: السّيوطي، همع الهوامع، 4\57

المسألــة السّـادســة

العَـــــلَم أمـــــرتجــل أم مــنقـول؟

"العلم هو ما وضع لمعيَّن، فلا يتناول غيره"[1]، وعرّفه ابن يعيش: "بأنّه الاسم الخاصّ الّذي لا أخصّ منه، ويُركّب على المسمَّى لتخليصه من الجنس بالاسميّة، فيفرّق بينه وبين مسمّيات كثيرة بذلك الاسم، ولا يتناول مماثلة في الحقيقة والصّورة".[2]

وينقسم العلم باعتبار أصالته في العلميّة وعدم أصالته إلى منقول ومرتجل؛ فالمنقول هو ما نقل إلى العلميّة ممّا لم يوضع أصلا للعلميّة، وإنّما استُعمل قبل العلميّة لغيرها[3]، أو هو ما كان إزاء حقيقة شاملة، فتنقله إلى إزاء حقيقة أخرى خاصّة[4]، وهو الأغلب وهو إمّا عن اسم عين كـ (ثور، وأسد)، أو معنى كـ(فضل)، والاسم إمّا صفة كـ(حاتم)، أو غيرها وقد يكون الاسم صوتًا كـ(ببّة)، وإمّا عن فعل ماضٍ كـ(شمّرَ)، و(كَعْسَبَ)[5]، ومنه قول الفرزدق لعبد الملك بن مروان شاكيا إليه سوء حاله:

وعضٌّ زمانٍ يا ابنَ مروان لم يدعْ من المال إلَّا مسحتًا أو مجلّفُ[6] **(الطّويل)**

وإمّا عن مضارع كـ(تغلب)، و(يشكر)، وإمّا أمر كـ(اصمِت) لبرّيّة معيَّنة، والأعلام كثيرًا ما يغيّر لفظها عند النّقل تبعًا لنقل المعاني كما قيل: (شمس بن مالك)، و(شُمس) بضم الشّين[7]. وقد يكون النّقل إلى العلميّة من حروف المعاني كتسمية رجلٍ بـ (ربّ)، أو (إنّ)، أو (ربّما)[8]

---

[1] – السّيوطيّ، همع الهوامع،1\243

[2] – ابن يعيش، شرح المفصّل، 1\75

[3] – ينظر: المرادي، شرح الألفيّة،1\121

[4] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 1\81

[5] – إذا مشى مِشية السّكران، (ابن منظور، لسان العرب، مادة كعسب)

[6] – ديوان الفرزدق،386 (محَرَّف مكان مجلّف)، وينظر: ابن جنّي، الخصائص،1\151، (برفع مسحت، كونها فاعلا ليدِع بمعنى لم يثبت)، والبغدادي، الخزانة،1\237، 5\148،144، وابن يعيش، شرح المفصّل،1\86، أبو البركات الأنباري ،الإنصاف،160، وابن منظور، لسان العرب(سحت، جلف)

[7] – ينظر: الرّضيّ، شرح كافية ابن الحاجب،3\341.

[8] – ينظر: حسن عبّاس، النّحو الوافي، 1\253–255، والسّامرّائيّ صالح فاضل، معاني النّحو،1\89،90

والمرتجل ما وضع أصلا للعلميّة، ولم ينقل من غير العلميّة إلى العلميّة، وهو مأخوذ من ارتجال القصيدة أو الخطبة من غير فكرة سابقة ولا رويّة[1].أو هو ما لا معنى له في الأجناس.[2]

وهل للارتجال والنّقل أثر في التّركيب النّحويّ؟

إذا كان العلم منقولا من لفظ مفرد مبنيّ – أي ليس من أنواع المركّب الثّلاثة– فإنّه يصير معربًا منوّنًا، يقول عبّاس حسن: "يجب الإعراب والتّنوين في كلّ لفظ أصله مفرد مبنيّ، ثمّ ترك أصله، وصار علما منقولا من معناه وحكمه في السّابقين إلى العلميّة الجديدة، فإذا سمّينا رجلا بكلمة (أمسِ)، أو بكلمة (غاقِ) صارت كلّ كلمة علمًا يدلّ على ما يدلّ عليه العلم، ويصير حكم كلّ منهما الإعراب والتّنوين بعد أن كان حكمهما البناء".[3]

وأمّا إذا كان العلم مبنيّا أصلا، ويستعمل قبل العلميّة في شيء آخر مع ملازمته العلميّة، فإنّه يبقى على حال البناء مخالفا شرط جمع المذكر السالم وهو الإعراب؛ ولذلك فإنّه لا يجمع جمعًا مباشرًا، على نحو ما كان على وزن (فَعال)، مثل (رَقاش)، و (وجذام)؛ فإنّها إذا استعملت في العلميّة فإنّه يستعان على جمعها بواسطة (ذوو) رفعا و(ذوي) نصبا وجرًّا، وهذا على خلاف الحالة السّابقة.[4]

وممّا سبق، يدرك أنّ ثمّة أثراً للارتجال والنّقل في الإعراب.

وبعد هذا التّقديم أعرّج على المسألة وهي الاختلاف في مسألة النّقل والارتجال:

ذهب الزجّاج إلى أنّ الأسماء جميعها مرتجلة غير منقولة[5]. والمرتجل عنده ما لم يتحقّق عند وضعه قصدُ نقله من معنى سابق، وهذا القصد غير متحقّق، وموافقة بعض الأعلام وصفًا أو غيره مجرّد اتّفاق غير مقصود، ولذلك لم تجعل (أل) في (الحارث) زائدة، وعلى هذا يكون موافقتها للنّكرات بالعرض لا بالقصد[6]

---

[1] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل،1\89

[2] – ينظر: الرّضيّ، شرح الرّضي،2\525

[3] – النّحو الوافي،1\86

[4] – ينظر: حسن عبّاس، النّحو الوافي 126

[5] – ينظر: الهمع،1\247.

[6] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 1\247، وعبد العزيز النّجّار، ضياء السّالك،1\116

والمرتجل على ضربين ؛ قياسيّ، وشاذّ. والقياسيّ أن يقبله القياس، نحو: (عمران، وغطفان، وقَفْعَس، وحَنْتَف)، فهذه لم توضع بإزاء شيء من الأجناس، وإنّما بنيت صيغتها من أوّل مرّة للعلميّة، وكون القياس قابلا لها من حيثُ إنّ لها نظيرًا في العربيّة، فـ(حمدان) في العلم كـ (سَعْدان)، و(صفوان): للحجر الأملس، و(عمران) كـ (سرحان)، و(فقعس)، وهو فقعس بن طريف مثل (سلهب) وهو الطّويل[1].

وأمّا الشّاذّ من المرتجل فهو ما يدفعه القياس، مثل: مَحْبَب، وموهَب، ومكوَزَة، ومزْيَد، فالقياس في محبب محبّ، وفي موهب(اسم مكان) فاؤه واو، والأصل موهِب بالكسر لا بالفتح، وكذلك (موظَب) ، وأمّا (مكوَزة) فقياسه (مكازة) و(مزيد) (مزاد) كـ(مفازة) و(معاش) تقلب الواو والياء فيهما ألفًا.[2]

وذهب الأكثرون إلى أنّ منه ما هو مرتجل، ومنه ما هو منقول، وقسم آخر واسطة بين المنقول والمرتجل؛ فلا يوصف بالارتجال ولا بالنّقل[3]. وربّما ما جاء في الفقرة السّابقة من بيان نوعي المرتجل يساند من قال بالوساطة بين النقل والارتجال، ذلك أنّ استجابته للقياس وشذوذه عنه –وكلاهما فصيح منطوق به– يوحي بمرونة الحكم على العلم فليس ثمّة حدّ صارم يسمح بالجزم في الحكم. ويفهم من عبارة السّيوطيّ أنّه يرجّح هذا القول مخالفًا الزجّاج وذلك بعبارته: "وهذا رأي الأكثرين"[4]

وذهب بعضهم إلى أنّ الأعلام كلَّها منقولةٌ، ليس منها شيء مرتجل[5]، وعند ابن يعيش هو الأكثر[6]. وحجّة هؤلاء أنّ الوضع أسبق، ثمّ وصل إلى المسمّى الأوّل، وعُلم مدلول تلك الألفاظ الموضوعة في النّكرات وسمّي بها، وجهِلنا نحن أصلها، فكان ذلك سببا للوهم الّذي حَمَلَنا على القول بالارتجال.[7]

والذي يترجّح أنّ من الأعلام ما هو منقول من غير العلميّة إلى العلميّة، وواقع الحال المنطوق به لا يحتاج إلى برهنة، ومن الأعلام ما لم نعرف له استعمالا إلّا في العلميّة نحو (فقعس)، و(سعاد) و(حمدان)، و(سعد).

---

[1] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل:1\89

[2] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 1\89، وأبو حيّان الأندلسيّ، التّذييل والتّكميل،2\307

[3] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع،1\247، وأبو حيّان الأندلسيّ، التّذييل والتّكميل، 2\307

[4] – السيوطي، همع الهوامع،1\247

[5] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،1\247، والمرادي، شرح الألفيّة،1\121

[6] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل،1\81

[7] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،1\247

المسألــة السّـابعــة

ناصـــــــب المـــفعول لأجـــله

المفعول له أو المفعول لأجله هو المصدر المُعَلّل لحدث شاركه وقتًا وفاعلًا، وأصله أن يكون مضافًا إلى ما فيه الألف واللّام[1]، نحو قوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[2] واشترطوا له شروطًا منها: أن يكون مصدرًا؛ لأنّه علّة وسبب لوقوع الفعل، وداعٍ له، والدّاعي إنّما يكون حدثًا لا عينًا، وذلك من قِبَلِ أنّ الفعل إمّا أن يُجتذب به فعل آخر كقولك: (زرتُك لابتغاء رزقك). فابتغاء الرّزق معنى يُجتذب بالزّيارة، وإمّا أن يُدفع بالفعل الأوّل معنى حاصل كقولك: (فعلت هذا حذَرَ شرّك)، فالحذر معنى حاصل يُتوَصّل بما قبله من الفعل إلى دفعه. والمصادر معان تحدُث وتنقضي، فلذلك كانت علّة بخلاف العين الثّابتة.[3]

وأصله أن يكون باللّام؛ لأنّ اللّام معناها العلّة. وإنّما وجب أن يكون مصدرًا من غير لفظه، فإنّنا نقول: (قصدناك طمعًا في وصلك)، فـ(طمعًا) ليس من لفظ القصد، فلا نقول قصدناك لقصدك؛ لأنّ الشيء لا يكون علّة لنفسه. فالمصدر يقع في جواب: لمَ فعلْت؟ كما يقع الحال في جواب : كيف فعلْت؟[4]

لقد اختلفت كلمة النّحاة في ناصب المصدر، وتفرّقت آراؤهم في ذلك، فذهب سيبويه[5]، وأبو عليّ الفارسيّ[6] إلى أنّ النّاصب هو مُفهَم الحدث، وصحّح السيوطي هذا القول، وبه أخذ[7]، فقد نصب المفعول له المصاحب في الأصل حرف جرّ؛ لأنّه جواب له، والجواب يكون حسب السّؤال، فإذا قلتَ

---

[1] – ينظر: ابن هشام، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى،2\138.

[2] – البقرة: 19

[3] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 2\139

[4] – ينظر: نفسه.

[5] – ينظر: الكتاب،1\369، والسيوطيّ، همع الهوامع،3\133، والأشموني، شرح الأشموني، 1\481، والضّرير الواسطيّ، شرح اللّمع في النّحو، 68.

[6] – ينظر: أبو عليّ الفارسيّ، المسائل المنثورة، (المسألة السّابعة) 19. والإيضاح العضديّ، 197.

[7] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 3\133.

في جواب (لمَ ضربْتَ زيدًا؟): ضربتُه تأديبًا، أصله: (للتّأديب) إلّا أنّه أسقط اللّام، ونصب المصدر، ولهذا تعاد إليه في مثل: ابتغاء الثّواب تصدّقتُ له؛ لأنّ الضّمير يردّ الأشياء إلى أصولها[1].

وذكر سيبويه بأنّه انتصب؛ لأنّه موقوع له؛ ولأنّه تفسير لما قبله، لمَ كان؟ وليس بصفة لما قبله، ولا منه، فانتصب كما انتصب الدّرهم في قولك: (عشرون درهمًا)، وذلك في قولك : (فعلت هذا حِذارَ الشّرّ)[2] قال حاتم الطّائيّ:

و أغفرُ عوراءَ الكريمِ ادّخارَهُ وأعرضُ عن شتمِ اللّئيمِ تكرّما[3] (الطّويل)

والشّاهد في البيت أنّه نصب (ادّخار)، و(تكرُّما)، على المفعوليّة له. فادّخار بيان علة الفعل(أغفر)، وأصله لادّخاره، وكذلك تكرّما، أصله للتكرّم. واستدلّوا أيضا بقول الحارث بن هشام:

فَصَفَحْتُ عَنْهم والأَحِبَّةُ فيهمِ طَمَعًا لَهُمْ بعِقابِ يَوْمٍ مُفْسِدِ[4] **(الطّويل)**

والشّاهد نصب (طمعًا) على المفعول له، فَ (مُعَظماً) بيان علة الفعل (صَفَحْتُ).

وأمّا الكوفيّون فلا يبوّبون بابًا للمفعول له. وينتصب عندهم انتصاب المصادر، وليس على إسقاط حرف الجرّ، وهو عندهم من قبيل المصدر المعنويّ، فإذا قلت : (ضربت زيدا تأديباً)، فكأنّك قلت: أدّبته تأديبًا[5]

وأمّا الزجّاج فعامل النّصب هو فعل من نفس المصدر، وبناء على ذلك، فهو عنده كالمفعول المطلق، ينتصب بفعل مضمر من لفظه، والتّقدير في قولك: جئت إكرامًا لك؛ أكرمتك إكرامًا لك. فحذف الفعل، وجعل المصدر عوضا من اللّفظ به[6]، وإذا قلت: (ضربته تأديبًا)، فإنّ معناه(أدّبته

---

[1] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،3\133

[2] – ينظر: سيبويه، الكتاب،1\367

[3] – ديوان حاتم الطّائيّ، 45، وينظر: سيبويه، للكتاب، 1\368، والمبرّد، الكامل،1\487، ، والبغداديّ، خزانة الأدب،1\496، وابن يعيش، شرح المفصّل، 2\143

[4] – ينظر سيبويه، الكتاب،1\369، وابن يعيش، شرح المفصّل، 2\142، وابن السرّاج، الأصول في النّحو،1\206.

[5] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع ،3\133، وعليّ فاخر، شرح المقرّب لابن عصفور، 4\414–415، و السّامرّائي، معاني النّحو،2\270،269.

[6] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع ،3\133

بالضّرب). والتّأديب مجمل، والضّرب بيان له، فكأنّك قلت: (أدّبته بالضّرب تأديبًا)، ويصحّ أنْ يقال: الضّرب هو التّأديب، فصار مثل (ضربت ضربًا) في كون مضمون العامل هو المعمول[1].

ويبدو أنّ الزجّاج قد وافق الكوفيّين في جزء من المسألة؛ إذ جعل العامل فعلا مقدّرًا من نفس المصدر، وهذا وجه الاتّفاق معهم، بيد أنّهم- أقصد الكوفيّين- لم يجعلوه مفعولا له، بل مفعولا مطلقًا، في حين أنّ الزجّاج جعله مفعولا له، ففي قوله تعالى: ﴿**يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ**﴾[2]، نصبَ (حذرَ الموتِ)؛ لأنّه مفعول له، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت، ولم ينتصب لسقوط اللّام – كما عند البصريّين- وإنّما نصبه في تأويل مصدر كأنّه قال: (يحذرون حذرًا)؛ لأنّ جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصّواعق يدلّ على حذرهم الموت[3]. وبناء على ذلك يمكن القول بأنّ الزّجاج كان مستقلًا، فلم يكن بصريًّا صرفا مقلّدا، ولم تمنعه بصريّته النّحويّة من أن يوافق مخالفيه في بعض ما نحا.

وممّن انتصر لمذهب الزّجّاج، وردّ قول الكوفيّين صاحب التّمهيد فقال: " وزعم بعض المتأخّرين أنّ المفعول له منصوب نصبَ نوع المصدر، ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجرّ عليه كما لا تدخل على الأنواع نحو: (سار الجَمْزى[4] وعدا البَشْكى[5])؛ ولأنّ نوع المصدر يصحّ أن يضاف إليه لفظ (كل)، ويخبر بما هو نوع له، كقولك: (كلّ جمزى سير)، ولو فعل ذلك بالتّأديب والضّرب من قولك: (ضربته تأديبًا)، لم يصحّ فثبت بذلك فسادُ هذا المذهب. وزعم من لا يحترز في النّقل أنّ الزّجّاج يذهب إلى هذا المذهب، ولا صحّ ذلك عنه؛ لأنّه ذكر في كتاب المعاني في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾[6]، ونصبَ (ابتغاءَ) على معنى المفعول له، فالمعنى يشريها لابتغاء مرضات الله؛ فقدّر اللّام كما يقدّرها سيبويه وغيره، فصحّ أنّه بريء من هذا المذهب، وأنّ من عزاه إليه غير محقّ واللّه أعلم"[7]

---

[1] – ينظر: الرّضي، شرح كافيّة ابن الحاجب،2\30.

[2] – البقرة: 19

[3] – ينظر: الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه،1\97، وعليّ فاخر، شرح المقرّب لابن عصفور، 4\414-415

[4] – جمزَ الإنسان والبعير والدّابّة جمْزًا وجمزى، وهو عدو دون الحضر الشّديد، وفوق العَنَق. ينظر ابن منظور، اللّسان، جمز.

[5] – يقالُ: (بشَكَ الإبلَ) ساقها سوقًا سريعًا، وهو في السّير سرعة نقل القوائم. ينظر: ابن منظور، اللّسان، بشَكَ.

[6] – البقرة: 207

[7] – ناظر الجيش،4\1882.

والّذي يظهر أنّ "ناظر الجيش" كان مصيبًا فيما قال، ودليل ذلك ما ذكره الزّجّاج في "معاني القران" عند قول الله تعالى: ﴿ **وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ**﴾[1]، ونصب (حذر) على أنّه مفعول له، فلمّا سقطت اللام نصب على أنّه مفعول له، وجاز أن يكون نصبه على المصدر؛ لأنّ خروجهم يدلّ على حذر الموت حذرًا[2].

وخلاصة قول الزجّاج أنّه يرى (المفعول له) مفعولا مطلقًا بتضمين عامل النّصب فعلا من لفظ المصدر، وهذا ما يطلق عليه (الاحتجاج بالتّضمين). فإذا قلت: (ضربته تأديبًا) فمعناه (أدّبته بالضّرب) والتّأديب، مجمل والضّرب بيان له، فكأنّك قلت: (أدّبته بالضّرب تأديبًا)، ويصحّ أن يقال: الضّرب هو التّأديب، فصار مثل (ضربت ضربًا) في كون مضمون العامل هو المعمول.[3] وعليه فإنّ المصدر منصوب بفعل مقدّر من لفظه، فيكون مفعولا مطلقًا إعرابًا، ومفعولًا لأجله من حيث المعنى، بمعنى أنّه–أي الزجّاج– يفرّق بين الإعراب وبين المعنى. وهذا ما لا يتوافق وطبيعة النّحو العربيّ.

وقد ردّ الرّضيّ على الزّجّاج في شرح الكافيّة قائلا: إنّ معنى (ضربته تأديبًا): (ضربته للتّأديب)اتّفاقا، والتّأديب ليس مفعولا مطلقا[4].

والّذي يترجّح هو قول البصريّين، وما ذهب إليه السيوطيّ مخالفًا الزجّاج؛ لأنّه أقرب إلى فطرة العربية، ويتجانس مع ما تؤدّيه اللّغة من دلالة، فمن ذلك: أنّ المفعول له يؤدّي غرضًا مغايرًا لغرض الحال، والمفعول المطلق، ففي قوله تعالى:﴿ قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾[5] ،فمعذرة لبيان السّبب والعلّة، في حين أنّ الحال لبيان الكيفيّة، والمطلق للتّأكيد، أو لبيان النّوع أوالعدد عند النحاة. وقد يصحّ أحيانا تقدير الحال أو المفعول المطلق، لكنّ الدّلالة تختلف بحسب التّقدير كما في قولنا: (جئت طمعا في رضاك)، فيصحّ أن نقدّر الحال فيكون طامعاً، أو مفعولا مطلقًا فيكون التّقدير أطمع طمعًا، وإن أردت العلّة والسّبب قدّرت لأجل الطّمع. وواضح أنّ المعنى مختلف في كلٍّ[6].

---

[1] البقرة:243

[2] – ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن،1\322 ، والباقولي، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، 1\90، 2\357، 486.

[3] – ينظر: الرّضيّ الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب ،1\192، والسّامرّائي فاضل محمد صالح، الحجج النّحوية حتّى نهاية القرن الثّالث الهجري، 214.

[4] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب،1\192

[5] – الأعراف: 164

[6] – ينظر: السّامرّائي فاضل محمد صالح، الحجج النّحوية حتّ نهاية القرن الثّالث الهجري، 142.

وممّا يدفع نحو ترجيح السّيوطيّ، العطف على العلّة الصريحة كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**﴾[1]، فقوله (لتبيّن لهم) صريح في السّببيّة والعلّيّة، ثم عطف عليه (هدى ورحمة) فهما إذن علّة لا حال ولا مفعول مطلق؛ لأنّه لا يصحّ عطف الحال على ما ليس حالا، ولا المفعول المطلق على ما ليس مفعولا مطلقًا[2].

وممّا يفنّد رأي الزجّاج والكوفيّين أنّ قولهم يصرف الأفعال إلى معان أخر بتكلّف وتعقيد تقديرات، وقد يؤدّي رأي الزجّاج والكوفيّين إلى أن يكون للفعل معان متناقضة، نحو: (قلت ذلك إظهارًا للحقّ)، فيكون القول بمعنى أظهرْتُ الحقّ، وفي قولنا: (قلت ذلك خوفًا منه)، فيكون القول عندهم بمعنى الخوف، وفي هذا فساد واضح، إذ القول حسيّ، والخوف معنويّ، وهذا على نحو ما في قوله تعالى: ﴿**كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ**﴾[3]، فوفقًا لقول الزجّاج والكوفيين يكون الإنفاق بمعنى الرّئاء، وهو ظاهر الفساد، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا**﴾[4]، يكون الاختلاف بمعنى البغي.[5]

---

[1] – النّحل: 64.

[2] – ينظر: السّامرّائي فاضل صالح، معاني النّحو، 2\271

[3] – البقرة: 264

[4] – البقرة: 213

[5] – ينظر: السّامرّائي فاضل صالح، معاني النّحو، 2\271–272.

المسألـة الثّامنـــة

تقـديم خـبر (ليس) عليها

اختلفت كلمة النّحاة في تقديم أخبار الأفعال النّاقصة، حيث جوّزوا التّقديم، واستثنوا (دام وليس)، والمنفيّ بـ (ما). أمّا (دام) فاتّفقوا على منع تقديم خبرها؛ لأنّها مشروطة بدخول (ما) المصدريّة الظّرفيّة، والحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله. وأمّا ما كان منها منفيّا بـ "ما" فقد منع البصريّون تقديم الخبر، وأجاز الكوفيّون ذلك، وسبب الاختلاف في ذلك هو: هل لـ(ما) حقّ الصّدارة أم ليس لها ذلك؟[1]

وبذلك بقي الفعل الجامد (ليس)، والبحث يرمي إلى الوقوف على الخلاف الحاصل فيه، وعلى الحجج الّتي أُحتُجّ بها.

فـ(ليس) كلمة دالّة على نفي الحال، وتنفي غير الحال بقرينة، كقول الأعشى:

له نافلاتٌ ما يغبّ نوالُها وليس عطاءُ اليوم مانعَه غدا[2] (الطّويل)

والشّاهد أنّ (ليس) جاءت لنفي المستقبل، لا الحال بقرينة (غدا)

و(ليس) فعل جامد لا يتصرّف، على وزن (فَعِل)[3]. وعدّها ابن السرّاج (ت: 316) حرفًا بمنزلة (ما)[4]، وتابعه في ذلك الفارسيّ[5]، وابن شُقَيْر(317هـ)[6]، ورجّح ابن هشام فعليّتها[7]، وذكر

---

[1]– ينظر: الحيدرة اليمنيّ، كشف المشكل في النّحو، 222، وإبراهيم إبراهيم بركات، النّحو العربي، 368

[2] – ديوان الأعشى، 134، وينظر: ابن هشام، المغني،370، وشراب حسن، الشّواهد الشّعريّة، 1\315

[3] – ينظر: المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، 2\183.

[4] – ينظر: المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، 2\183. (ولا يصحّ هذا عن ابن السرّج؛ لأنّه قال: "فأمّا ليس فالدّليل على أنّها فعل وإن كانت لا تتصرّف تصرّف الفعل قولك: "لستُ"، كما تقول: "ضربْتُ"...)، ينظر: ابن السرّاج، الأصول في النّحو، 1\81-82.

[5] – ينظر: أبو عليّ الفارسيّ، المسائل الحلبيّات،281.

[6] – ينظر: المرادي، الجنى الدّاني، 2\184. ابن شقير هو أبو بكر أحمد بن الحسين، يعرف بابن شقير، وهو ابن العبّاس بن الفرج النّحويّ، كان مشهورًا برواية كتب الواقديّ، وهو في طبقة ابن السرّاج، وله مختصر في النّحو، والمقور والممدود، والمذكّر والمؤنّث، ونسب إليه كتاب (الجمل) الّذي للخليل بن أحمد، توفّي سنة 317هـ. ينظر: الصّفدي صلاح الدّين، الوافي بالوفيات، 6\217

[7] – ينظر: ابن هشام، المغني،370، والمرادي، الجنى الدّاني، 2\184-185.

المالقيّ(ت:702) أنّ (ليس) ليست محضة في الفعليّة، و(لا) محضة في الحرفيّة، وأنّ سيبويه زعم أنّ (ليس) فعل، كما زعم أبو عليّ الفارسيّ أنّها حرف، ثمّ قال؛ أي الفارسيّ: والّذي ينبغي أن يقال فيها؛ إذا وجدتها دخلت على جملة فعليّة، فهي حرف لا غير، كـ(ما) التّامّة[1]. كقول النّابغة الذّبياني:

تُهدِي كتائبَ خُضراً ليس يَعْصِمُها إلاّ ابتدارٌ إلى موتٍ بأسياف[2] (البسيط)

والشّاهد أنّ (ليس) دخلت على جملة فعليّة، ففقدت اختصاصها، وبذلك تكون حرفًا لا فعلا[3].

وأمّا تقديم خبرها عليها، فوقع الخلاف فيه بين النّحويين على مذاهب:

الأوّل: عدم جواز تقدّم خبر (ليس) عليها، وعليه جمهور الكوفيّين[4]، والمبرّد[5]، والزّجّاج[6]، وابن السرّاج[7]، والسّيرافي[8]، وأبو عليّ الفارسيّ في المسائل الحلبيّات[9]، وابن اخته[10]، والجرجاني[11]، وأكثر المتأخّرين، ومنهم ابن مالك[12]. وحجّة هؤلاء أنّ(ليس) فعل جامد، فقاسوها على الأفعال الجامدة كفعل التّعجّب، و(عسى)، و(نعم)، (وبئس)، فكما أنّه لا يجوز تقديم معمول هذه الأفعال عليها، كذلك لا يجوز تقديم خبر(ليس) عليها[13]. وهي لم تُجرَ مُجرى (كان)؛ لأنّ (كان) متصرّفة، فنقول: (كان،

---

[1]– ينظر: المالقيّ، رصف المباني في شرح حروف المعاني، 368–369.

[2] – ديوان النّابغة الذّبيانيّ،105. وينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، التّذييل والتّكميل، 8\332، وحسن شرّاب، الشّواهد الشّعريّة في أمّات الكتب النّحويّة،2\143

[3] – ينظر: حسن شرّاب، الشّواهد الشّعريّة في أمّات الكتب النّحويّة،2\143

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 138، والسّيوطيّ، همع الهوامع، 2\22.

[5] – ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، 1\356، والسّيوطيّ، همع الهوامع، 2\22

[6] – نفسها.

[7] – ينظر: ابن السرّاج، الأصول في النّحو، 1\88–89، والسّيوطيّ، همع الهوامع، 2\22

[8] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 2\22، ذكر ابن مالك في شرح التّسهيل، أنّ السّيرافي وافق سيبويه، فأجاز تقدّم خبر ليس عليها، ينظر: شرح التّسهيل،1\351، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 1\406

[9] – ينظر: 280–281، والأشموني، شرح الأشموني،1\356.

[10] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 2\22، وابن أخته هو محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسيّ النحويّ أبو الحسين ابن أخت أبي على الفارسيّ النحويّ. ذكر عنه القفطيّ أنه أحد أفراد الدهر وأعيان العلم وأعلام الفضل. وهو الإمام في النحو بعد خاله أبى علىّ، ومنه أخذ، وعليه درس؛ حتى استغرق علمه واستحق مكانه. وكان أبو علىّ أوفده على الصاحب القاسم بن عباد، فارتضاه وأكرم مثواه، وقرّب مجلسه. ينظر: إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، 3\116.

[11] – ينظر: الجرجاني، المقتصد، 1\408

[12] – ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل 1\351، وابن عقيل، شرح الألفية، 1\277،

[13] – ينظر: ابن السرّاج، الأصول في النّحو، 1\102–103، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف، 138، والسّيوطيّ، همع الهوامع، 2\88.

يكون، كن، فهو كائن)، وبذلك تكون قد أشبهت (ما) النّافية في أنّهما تنفيان الحال[1]، واستدلّوا بأنّ من العرب من جعل (ليس) حرفًا، أو تكاد توغل في الحرفيّة، محتجّين بما حُكي عن بعض العرب:(ليس الطّيبُ إلّا المسكُ)، فيتعيّن امتناع تقدّم خبرها عليها، ولأنّ الخبر مجحود فلا يتقدّم على الفعل الّذي جحده[2].

الثّاني: جواز تقدّم خبر(ليس) عليها، وعليه قدماء البصريّين[3]، والفرّاء[4]، وأبو عليّ الفارسيّ في المشهور عنه[5] ، والزّمخشريّ[6]، والشّلوبين، وابن عصفور، ونسبه ابن جنّي للجمهور[7]، ورجّحه السّيوطيّ[8].

واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[9]، ووجه الدّلالة في الآية هو أنّ" (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ)" متعلّق بخبر ليس (مصروفًا)، وهو متقدّم على (ليس)، كما أنّه لمّا جاز تقديم خبر (ليس) عليها، جاز تقديم متعلّق الخبر، فلو لم يجز ذلك، لما جاز تقديم المتعلّق؛ لأنّه لا يجوز أن يقع المعمول حيث لا يقع العامل؛ لأنّ رتبة العامل قبل المعمول. والّذي يدلّ على ذلك أنّ الأصل في العمل للأفعال، و(ليس)، فعل وتعمل في الأسماء المعرفة والنّكرة والظّاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرّفة، فوجب جواز تقديم معمولها عليها. وأمّا جمودها فلا يصدّها عن العمل؛ لأنّ ماضيها يغني

---

[1] – ينظر: ابن السرّاج، الأصول في النّحو، 1\102–103، وأبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 138، والأشموني، شرح الأشموني، 1\356

[2] – ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، 1\147، والمرادي، الجنى الدّاني،2\190. وأبو حيّان الأندلسيّ، التّذييل والتّكميل،4\302.

[3] ينظر: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف، 139، والسّيوطيّ، همع الهوامع، 2\ 89، وابن يعيش، شرح المفصّل، 7\192، والأشموني، شرح الأشموني، 1\356.

[4] – ينظر: الأزهري خالد، التّصريح، 1\245

[5] – ينظر: أبو عليّ الفارسيّ، الإيضاح العضدي، 101.

[6] – ينظر: الزّمخشريّ، الكشّاف عن حقائق التّنزيل، 4\141.

[7] – ينظر: السّيوطي، همع الهوامع،2\89، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف، 1\148، وابن يعيش، شرح المفصّل،7\192.

[8] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 2\88.

[9] – هود: 8

عن مضارعها، تماما كما أنّ المضارع من (يدع ويذر) يغني عن الماضي؛ فترك الماضي لم ينقص من حكم عملها، وكذا الشّأن في (ليس)[1].

وعلى هذا تُخرّج (نعم وبئس)، و(فعل التّعجّب)، و(عسى)، حيث لا يجوز تقديم معمولها عليها؛ لأنّ (نعم وبئس) لا يعملان في الأعلام المعارف بخلاف (ليس)، فنقصتا عن رتبتها، وأمّا فعل التّعجب فإنه يجري مجرى الأسماء لجواز تصغيره، والأفعال لا تصغَّر، ولأنّه لا يتّصل به ضمير الفاعل، ولا تلحقه التّاء السّاكنة، فنقص هو أيضًا عن رتبة (ليس)[2].

وأمّا قياس (ليس) على (عسى) فباطل أيضًا؛ لأنها لا تعمل في جميع الأسماء، إذ لا يجوز أن يكون معمولها إلّا بـ (أنْ والفعل)، فلا يصحّ: (عسى زيد القيام)، ويصحّ (عسى زيد أن يقوم)[3].

وأما الاستشهاد بما روي عن العرب بـ(عسى الغوير أبؤسا) فهو من الشّاذّ الّذي لا يقاس عليه. ولا تقاس على (ما) لأنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها، فيقال: (ليس قائمًا زيد)، ولا يصحّ ذلك في (ما)، فلا يقال: (ما قائمًا زيدٌ)[4].

ويبدو أنّ الخلاف الحاصل في المسألة جزء منه منوط بتحديد (ليس) أحرف هي أم فعل؟، فمن غلّب فعليّتها أجاز تقديم الخبر، ثمّ تقديم متعلّق الخبر– كما مرّ–، وأمّا من غلّب حرفيّتها فقد أجراها مجرى (ما) فقال بالمنع لأنّ الحروف لا تعمل فيما قبلها.

وقد خالف السّيوطيّ الزجّاج في هذه المسألة، فذهب إلى جواز تقدّم الخبر، موافقًا البصريّين، فقال في جواز تقديم خبر(ليس) عليها: " وتقديمها إلّا (دام)، والمنفي بـ (ما) و (ليس) على الأصحّ..."[5] بينما وافق الزجّاج الكوفيّين، فقال بالمنع، وقد تقدّمت أدلّة كلّ من الفريقين. ولقد رجّح أبو البركات الأنباريّ مذهب الكوفيّين وأجاب عن أدلّة البصريّين بما يلي:

---

[1] – ينظر: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف، 1\148، وعبد اللّطيف محمد الخطيب، وسعد مصلوح، ورجب حسن العلوش، التّفصيل في إعراب آيات الّتنزيل، 12\14.

[2] – ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، 1\148

[3] – ينظر: نفسه.

[4] – ينظر: وأبو علي الفارسيّ، المسائل الحلبيّات، 221–222، والمرادي، الجنى الدّاني، 2\184–185، وأبو البركات الأنباري ، الإنصاف، 147–150، ابن هشام، المغني،370، وعبّاس حسن، النّحو الوافي، 1\469،467،465،457.

[5] – السّيوطيّ، همع الهوامع، 2\88.

أوّلا: لا حجّة في آية (هود)؛ لأنّ (يومَ) مبتدأ مبنيّ على الفتح، فحركته حركة بناء، وليست حركة إعراب؛ لأنّه أضيف إلى الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[1]، فقد قرأ نافع (هذا يومَ) بالفتح[2]، وآية هود مثلها. ثمّ لو سلّمنا بنصب (يوم) فهو منصوب بفعل مقدّر دلّ عليه: (لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ). والتّقدير يلازمهم يوم يأتيهم العذاب[3]؛ لقوله: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ﴾[4]

ثانيًا: أمّا القول بأنّ العمل للأفعال وهي فعل، فهو يدلّ على إعمالها، فليس في ذلك دليل على جواز تقديم معمولها؛ لأنّ جواز تقديم المعمول يقتضي تصرّف الفعل في نفسه، فلمّا امتنع ذلك في (ليس) امتنع جواز تقديم معمولها، وبناء عليه، نكون قد أخذنا بمقتضى الدّليلين: فأثبتنا لها أصل العمل لوجود أصل الفعليّة، وسُلبت وصف العمل لعدم وصف الفعليّة وهو التّصرّف. وهذا هو الشّأن في (نعم، وبئس، وعسى، وفعل التّعجّب)[5].

والّذي يترجّح هو ما رجّحه الأنباري لما أورده من تفنيد لأقوال المجيزين، ولأنّ (ليس) يلازمها النّقصان هي و(فتئ، وزال)، فهذه لا تكتفي بمرفوع بعدها، أمّا بقية الأفعال النّاقصة فقد تستغني بمرفوع واحد بعده، وبذلك تكون (ليس) أضعف من بقية الأفعال النّاسخة فَتَنْزِلُ مرتبة، فلا يصحّ تقديم خبرها عليها. وممّا يرجّح المنع هو عدم السّماع، إذ لم يرد التّقديم في فصيح كلام العرب.

---

[1] – المائدة:119

[2] – ينظر: ابن مجاهد، كتاب السّبعة في القراءات، 250.

[3] – ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف:1\149

[4] –هود: 8

[5] – ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف:1\149.

المسألـة التّاسعــة

إعمال (لا) عمـل (ليــس)

من الحروف ما أشبه (ليس) في العمل، فعملت عملها وهو النّسخ، وأشبهتها في المعنى، وهو النّفي، وبهذه المشابهة صارت هذه الحروف من أخوات (ليس)، وإن كانت (ليس) فعلا، وتلك حروفا. وأكثر ما اشتهر عند النّحاة من هذه الحروف: (ما، ولات، ولا، وإنْ). وسيقتصر الحديث هنا على (لا) الملحقة بـ(ليس)، فعملت عملها، وهو النّسخ، وأشبهتها في المعنى وهو النّفي؛ لذا قلنا: إنّها أشبهت (ليس)، ولم نقل إنّها أشبهت (كان) الّتي هي أمّ الباب.[1]

لقد تباينت آراء العلماء في إعمال (لا) عمل (ليس)، لكنّ المتّفق عليه عندهم هو أنّ عملها قليل جدًا، ويرى ابن هشام أنّ عملها قليل حتّى ادُّعي أنّها لا تعمل[2]، بيد أنّ في إعمالها آراء:

الأوّل: المشهور أنّها تعمل كـ (ما) إلحاقًا بـ (ليس)[3]، وهذا من ترجيحات السّيوطيّ، وإلحاق (لا) بـ (ليس) لغة الحجازيّين، فمن ذلك قول الشّاعر:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقياً[4] الطّويل

والشّاهد أنّ (لا) عملت عمل (ليس) فرفعت اسمًا لها، ونصبت خبرًا لها في الموضعين من البيت، وكان عملُها في النّكرة،[5] وأجاز بعض النّحاة وقوع اسمها معرفة، واستدلّوا بقول النّابغة الجعديّ:

وَحلَّت سَوَادَ القَلبِ لا أَنا باغِياً سِواها وَلا في حُبِّها مُتَراخِيا[6] (الطّويل)

---

[1] – ينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضّرب، 1209، وحسن عبّاس، النّحو الوافي،1\484

[2] – ينظر: ابن هشام، المغني،311

[3] – ينظر: السّيوطي، همع الهوامع: 2\119.

[4] – (قائله مجهول)، ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، 1\376، وأبو حيّان الأندلسيّ، التّذييل والتّكميل،4\282، وابن هشام، أوضح المسالك،1\252، ومغني اللّبيب، 311، والدّماميني، شرح الدّماميني،2\705، والسّيوطي، همع الهوامع، ،2\ 119

[5] – ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، 1\376، وأبو حيّان الأندلسيّ، التّذييل والتّكميل،4\282، ذكر فيه أنّ ذلك مسموع لكن في غاية الشّذوذ والقلّة.

[6] – ديوان النّابغة الجعديّ، 186 وينظر: السّيوطي، شرح شواهد المغني، 613، شرح التّسهيل،1\377

ففي هذا البيت جاء الاسم معرفة خلافًا لمن أجاز إعمالها بشروط منها، أن يكون اسمها نكرة[1]؛ ولذلك لجأوا إلى التّأويل: فقالوا: إنّ (أنا) ليس اسمًا لها، بل هو نائب فاعل بتقدير فعل مبنيّ للمجهول كان قد حُذف والتّقدير: (لا أُرى باغيا)، فلمّا حذف الفعل برز الضّمير، وأمّا نصب (باغيًا) فعلى الحال[2].

وثَمَّ تأويل آخر، وهو أن يكون (أنا) مبتدأ، و(باغيا) حالا من نائب فاعلِ فعلٍ محذوف، والتّقدير: (لا أنا أُرى باغيًا)، والجملة الفعليّة من الفعل المحذوف ونائب فاعله في محلّ رفع خبر[3]. وبناء على هذين التّأويلين فليس في البيت شاهد على إعمال (لا) عمل (ليس). وهذا تأويل المانعين من إعمال (لا). وقد حذا المتنبّيّ حذو النّابغة الجعديّ، فقال:

إذا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاصاً من الأذَى فَلا الحَمدُ مكسوباً وَلا المالُ باقِيَا[4] **(الطّويل)**

عملت (لا) عمل (ليس) فرفعت (الحمد) اسماً لها، رغم كونه معرفةً، ونصبت (مكسوباً) خبراً لها.

وفي المقابل فقد أجاز ابن جنّيّ أن تعمل (لا) في المعرفة[5]، ووافقه ابن مالك[6]، وأبو حيّان في شرح التّسهيل، وأجاز القياس عليه. ومن المسموع قول القائل:

أنكرتُها بعد أعوام مضَينَ لها لا الدّارُ دارًا ولا الجيرانُ جيرانَا[7] **(البسيط)**

والشاهد: (لا الدار دارا)، (ولا الجيران جيرانا)، حيث أعمل (لا) في الموضعين عمل (ليس) مع أنّ اسمها في الموضعين معرفة، وحقه أن يُنكّرَ.

وأمّا عملها في القرآن الكريم فقد جاء في بضع آيات، ولم يأت الخبر في واحدة منها اسما صريحا منصوبا، حتّى يكون قاطعاً في إعمالها عمل (ليس). فمن ذلك ،﴿ **أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ**

---

[1] – ينظر: المرادي، الجنى الدّاني، 1\455، وابن هشام، شرح قطر النّدى، 1\416.

[2] – ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، 1\377، والبغدادي، خزانة الأدب، 3\337.

[3] – ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، 1\377، والمرادي، الجنى الدّني، 1\355، والبغدادي، خزانة الأدب، 3\337.

[4] – الدّيوان، 442، وينظر: البرقوقي، شرح ديوان المتنبّي 2\502، وابن عقيل، شرح ابن عقيل،1\252، والمرادي، الجنى الدّاني، 1\456.

[5] ينظر: المرادي، الجنى الدّاني، 1\455

[6] – ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل ،1\377

[7] – (لا يعرف قائله) ينظر: الفراهيدي، الجمل في النّحو، 76، وابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذّهب، 197، وأبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضّرب، 1210.

وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1]وقوله: "**﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾**[2] وقوله: ﴿ **لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾**[3]. لقد وقع الخبر في الآيات شبه جملة، ممّا يتيح للمعرب أن يجعل الاسم مرفوعاً بالابتداء، وشبه الجملة خبره. ويجوز أن تجعل الاسم مرفوعا بـ (لا) وشبه الجملة خبرها في محلّ نصب.

وهذا القول هو ما رجّحه السّيوطيّ بقوله: (وهو المشهور)، فهي عنده تعمل في المبتدأ والخبر على حدّ سواء، وبذلك يكون قد خالف الزجّاج في المسألة.

الثّانـي: ذهب الزّجّاج إلى أنّها عاملة في رفع الاسم دون نصب الخبر، فلم يسمع عن العرب أنّها عملت في الخبر فنصبته[4]. ففي قوله تعالى: **﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾**[5] قال الزّجّاج: "وتقرأ (لا لغوَ فيها ولا تأثيمَ) بالنّصب، فمن رفع فعلى ضربين: على الرّفع بالابتداء و(فيها) هو الخبر، وعلى أن يكون (لا)على مذهب (ليس) رافعة"[6]. وأنشد سيبويه:

مـنْ صدّ عـن نيرانـها فأنا ابنُ قيـسٍ لا بَـراحُ[7] **(مجزوء الكامل)**

والشاهد أنه أعمل (لا) عمل (ليس) فرفع الاسم (براحُ) وحذف خبرها وبه استشهد سيبويه[8].

وإذا كرّرت (لا) في هذا الموضع فالرّفع، والنّصب عند جميعهم جائز حسن[9]. وأمّا البيت السّابق فقد استدلّ به الزّجاج على إعمال (لا) في الاسم دون الخبر وتقدير الكلام: (ليس براح لي).

واستدلّ أيضا بقول رؤبة بن العجاج:

---

[1] – يونس:62.

[2] – الطّور: 23

[3] – البقرة: 254

[4] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 2\119

[5] – الطّور: 23

[6]– الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه،5\63

[7] – البيت لسعد بن مالك، ينظر: سيبويه، الكتاب، 58/1، وابن هشام، أوضح المسالك، 1\251، والرّضيّ ، شرح كافية ابن الحاجب، 2\192، وابن هشام، المغني، 311، و783، وابن الشجريّ، أمالي ابن الشّجريّ،1\431، والبغداديّ، خزانة الأدب، 1\ 467 ،4\39.

[8] – ينظر: سيبويه، الكتاب، 58/1، وابن هشام، أوضح المسالك، 252/2.

[9] – ينظر: الزجّاج: معاني القران وإعرابه،5\63

والله لولا أن تَحُسَّ الطُّبَخُ بيَ الجحيمَ حينَ لا مُسْتَصْرَخُ[1] (الرّجز)

وربّما كان الّذي حمل الزّجّاج على القول بأنّها تعمل في الاسم دون الخبر هو أنّه لم يظفر بخبرها صريحًا ظاهرَ الإعراب[2]، فكلّ ما ورد في القرآن هو مجيء الخبر شبه جملة، ولذا استشهد بما وافق القرآن في التّركيب ليقوّي حجته على منحاه في المسألة. ويردّه قول الشّاعر:

تَعزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقياً ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقياً[3] (الطّويل)

الثّالث: أنّها مهملة لا تعمل، ويرتفع ما بعدها الابتداء والخبر[4]، فتقول: (لا معروفٌ ضائعٌ)، وهذه لغة تميم، وبه قال المبرّد[5] والأخفش[6]. وعلّة عدم الإعمال عند أصحاب هذا الرّأي أنّها غير مختصّة؛ فهي تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال، وأمّا الحجازيّون فراعوا مشابهتها بليس في النّفي وتخليص النّفي للحال، فأعملوها لضعفها فيما ضعف؛ أي في النّكرة؛ وأمّا وجه ضعفها أنها غير مختصّة وأنّ العمل للأفعال، فلمّا شابهت الفعل بوجه عملت دون عمل الفعل[7].

والّذي يترجح لدى الباحث هو ما ذهب إليه البصريّون ومن وافقهم، لأنّه ورد إعمال (لا) في الاسم والخبر كليهما، وقد سبق ذكر بعض ما سمع، كما أنّ الّتنزيل تنزّل بإعمالها، وتقدّم ذكر ذلك أيضًا، ثمّ إنّه لو لم تعمل لوجب تكرارها[8].

---

[1] – ينظر: سيبويه، الكتاب،2\303، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف،312، والسّيوطي، الأشباه والنّظائر،4\231، وأمالي ابن الشجريّ،1\364، والمرزوقي: شرح الحماسة،506. (الطُّبَخُ: الملائكة الموكّلون بالعذاب ومفردها طابخ)

[2] – ينظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، 311.

[3] – (قائله مجهول)، ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، 1\376، وأبو حيّان الأندلسيّ، التّذييل والتّكميل،4\282، وابن هشام، أوضح المسالك،1\252، ومغني اللّبيب، 311، والدّماميني، شرح الدّماميني،2\705، والسّيوطي، همع الهوامع، ،2\ 119

[4] – ينظر: السّيوطي، همع الهوامع، 2\119

[5] – ينظر: المرادي، الجنى الدّاني،1\455، وأبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضّرب، 1297.

[6] – ينظر: نفسهما.

[7] – ينظر: الدّماميني، شرح الدّماميني،1\455،

[8] – ينظر: السّامرّائي، فاضل صالح، معاني النّحو، 4\240.

المسألـة العاشـرة

لحـاق (مـا) بإنّ وأخواتها

إنّ وأخواتها من النّواسخ الحرفيّة المشبّهة بالأفعال، لها أحكامها وتفاصيلها، والّذي يعني هنا أنّها تدخل على الجمل الاسمية دون الفعليّة، فتنصب المبتدأ اسمًا لها وترفع الخبر خبرًا لها، وذلك بشروط منها ألّا تلحقها (ما) الكافّة الّتي تسلب منها اختصاصها بالدّخول على الأسماء، بل قد تباشر الأفعال[1].

ففي قوله تعالى: {إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ}[2] ، باشرت (إنّما) الاسم في هذه الآية. وفي قوله تعالى:﴿**يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ**﴾[3] حيث دخلت (إنّما) على الفعل، فزال اختصاصها بالأسماء[4]. ومن ذلك قول امرئ القيس:

وَلَكِنَّما أَسعى لِمَجدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَد يُدرِكُ المَجدَ المُؤَثَّلَ أَمثالي[5] **(الطّويل)**

فجاءت جملة أسعى بعد (لكنّما)؛ لأنّ (ما) سلبت الاختصاص بالدّخول على الجملة الاسميّة.

واختلف العلماء في نوع (ما) الّتي اتّصلت بهذه الحروف: فدرستويه وبعض الكوفيّين عدّوها نكرة مبهمة لما فيها من التّفخيم، يفسّرها ما بعدها الّذي يعدّ خبرًا لها، وذهب أبو عليّ الفارسيّ إلى أنّها نافية؛ لأنّها أفادت الحصر مع (لكنّ)، كإفادة النّفي والإثبات بـ(إلّا) [6].

وقد اختلف العلماء بخصوص أثر(ما) المتّصلة بـ(إنّ) وأخواتها إلى ثلاثة أقوال:

---

[1] – ينظر: ابن هشام الأنصاريّ، شرح قطر النّدى، 1\429، والمرادي، الجنى الدّاني، 2\85، والسّامرّائي صالح محمّد فاضل، النّحو العربيّ أحكام ومعانٍ. 1\293.

[2] – هود: 12

[3] – الأنفال: 6

[4] ينظر: ابن بعيش، شرح المفصّل، 8\101

[5] – ديوان امرئ القيس، رواية الأصمعيّ، نسخة الأعلم، القسم الأوّل، 39، وينظر: سيبويه، الكتاب،1\40، والسّيوطيّ، همع الهوامع، 2\190، وابن يعيش، شرح المفصّل، 1\202، و8\101.

[6] ينظر: السّيوطي، همع الهوامع، 2\191.

الأوّل: جواز الإعمال في الجميع، فتقول: (إنّما زيدٌ قائمٌ)، و(إنّما زيدًا قائمٌ)، برفع زيد ونصبه، وكذلك مع باقي أخوات (إنّ) دون استثناء لواحدة. وهذا مذهب أبي القاسم الزّجّاجيّ، ووافقه الزّمخشريّ، وابن مالك، ونقله عن ابن السرّاج[1].

وحجّة الزجّاجي أنّه قاس سائر أخوات (إنّ) على (ليت) الّتي سمع فيها الإعمال والإلغاء، مستدلًا بقول النّابغـة الذّبيانيّ:

قالَت أَلا لَيتما هَذا الحمامُ لنا إلى حَمامتِنا ونصفُه فَقَدِ[2] (البسيط)

وقد روي برفع الحمام ونصبه، فبالرّفع تكون (ما) كافّة لـ(ليت)، وبالنّصب تكون (ما) زائدة غير عاملة[3]. وقد تمسّك الزّجّاجي بهذا المسموع وقاس عليه بقية هذه الأحرف.

وأمّا في القرآن الكريم فجاءت الآيات بالإلغاء، فتمّ إلغاؤها، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾[4]، وقوله عزّ وجلّ:﴿**كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ**﴾[5]، وقوله تعالى:﴿**قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ**﴾[6]، فآية المرسلات، والأنفال جاءتا بإزالة اختصاص هذه الحروف، فكفّتها عن العمل، وآية الكهف جاءت أيضًا بإلغاء عملها، لكنّها دخلت على جملة اسمية. فمجموع الشّواهد القرآنيّة، وما سمع من شعر العرب دليل على جواز الإعمال والإلغاء عند أصحاب المذهب الأوّل.

الثّاني: يجوز الإعمال في (ليت، وكأنّ، ولعلّ)، نحو: (ليتما زيدًا قائمٌ)، و(لعلّما زيدًا قائمٌ)، و(كأنّما زيدًا قائم)، برفع زيد ونصبه مع الأحرف الثّلاثة[7]. ويتعيّن في (إنّ، وأنّ، ولكنّ) الإلغاء. وهذا هو

---

[1]–ينظر: السّيوطي، همع الهوامع،2\191، وابن عصفور، شرح المقرّب،2\708، وابن مالك، شرح التّسهيل، 2\38

[2] – الدّيوان، 24، وينظر: سيبويه، الكتاب،2\137، والبغداديّ، الخزانة،2\297، والأشموني، شرح الأشموني، 1\494، وابن هشام، المغني،396،362،102، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف،2\47

[3] ينظر: ابن هشام، المغني،362

[4] – المرسلات: 7

[5] – الأنفال: 6

[6] – الكهف: 110

[7] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،2\190،

مذهب الزّجّاج وابن السرّاج في المسألة[1]، وعُزي ذلك إلى الأخفش[2]. وقد قاس ابن السرّاج (كأنّ ولعلّ) على (ليت)؛ لاشتراكهما في علّة تغيير المعنى، فـ(ليت) أخذت المعنى إلى التّمنّي، و(لعلّ) إلى التّرجّي، و(كأنّ) أحدثت معنى التّشبيه، وهذا التّغيير غير موجود في البواقي[3].

الثّالث: أنّ (ليت) وحدها يجوز فيها الإعمال والإلغاء، فتقول: (ليتما زيدٌ قائم)، و(ليتما زيدًا قائم)، برفع زيد ونصبه. وهذا مذهب سيبويه والأخفش وغيرهم، وهم يرون إلغاء (ما) حسنًا، فيرجّحون النّصب في قولهم: (ليتما زيدًا منطلقٌ)، ويجوّزون أن تكون كافّة[4] . واحتجّ هؤلاء بالمسموع؛ إذ لم يحفظ الجواز إلّا مع ليت، كما في قول النّابغة:

قالَت أَلا لَيتما هَذا الحمامُ لنا إلى حَمامتِنا ونصفُه فَقَدِ[5] **(البسيط)**

فأجاز سيبويه كون (ليت) في بيت النابغة عاملة على رواية الرّفع، ذلك بأن تجعل (ما) موصولة أو موصوفة أو نكرة موصوفة، والتّقدير (ليت ما هو هذا الحمام لنا) فما اسم ليت، و(هو): مبتدأ محذوف، وخبرها (هذا) والجملة صلتها أو صفتها، فـ(ليت) بهذا التّوجيه عاملة في الرّوايتين، وهي حقيقة بذلك؛ لأنّ اتّصال (ما) بها لم يَسلبْ اختصاصَها بالأسماء بخلاف أخواتها فاستحقت لـ(يتما) بقاء العمل دون البواقي، وهذا هو مذهب سيبويه[6].

واحتجّوا بالقياس، فقالوا: إنّ هذه الأحرف إنّما كان عملها بالاختصاص، وإذا لحقتها (ما) زال عنها الاختصاص، فصارت تدخل على الجملة الفعليّة. وقد تنزّل القرآن بهذا ، وسُمع أيضًا عن العرب، فأمّا القرآن فمنه قوله تعالى: **إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**[7]. وقوله تعالى: **أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ**

---

[1] – ينظر: ابن عصفور، المقرّب، 1\106، والسّيوطي، همع الهوامع، 2\190. وعليّ فاخر، شرح المقرّب لابن عصفور الإشبيليّ، م،1، 2\708

[2] – ينظر: السّيوطي، همع الهوامع، 2\191.

[3] – ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي،4\432

[4] – ينظر: ابن الشجريّ، أمالي الشّجري،2\561

[5] – سبق تخريجه (46)

[6] – ينظر: سيبويه، الكتاب، 2\137، وابن مالك، شرح التّسهيل،2\38

[7] – فاطر:28

عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ[1]. وقوله تعالى:﴿ **كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ**﴾[2]، وأمّا ما سمع عن العرب فهو كثير أيضًا وقد تقدّم قول امرئ القيس:

وَلَكِنَّما أَسعى لِمَجدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَد يُدرِكُ المَجدَ المُؤَثَّلَ أَمثالي[3] **(الطّويل)**

وصنوه قول الفرزدق من:

أَنا الضامِنُ الراعي عَلَيهِم وَإِنَّما يُدافِعُ عَن أَحسابِهِم أَنا أَو مِثلي[4] (الطّويل)

ففي الآيات السّابقة الذّكر، وفي البيتين يظهر أنّ الحرف النّاسخ الّذي وليه (ما) قد دخل على جملة فعلية، ما يعني أنّه فقد اختصاصه، وعمله منوط بهذا الاختصاص، فلمّا زال الاختصاص، زال معه العمل، فلم يعد بمقدور الحرف أن ينصب اسمًا، ولا أن يرفع خبرًا.

وأمّا (ليت) فلم يسمع عن العرب أنها أدخلتها على فعل قطّ؛ لذا استثنيت، فجُعِل لها حكم خاصّ من بين أخواتها وهو جواز العمل والالغاء[5].

وهذا ما اختاره السّيوطيّ موافقا سيبويه ومخالفًا الزجّاج فقال: "وعندي جواز الوجهين في (ليت)، وإن قُصرا على السّماع، وتعيّن الإلغاء في البواقي لعدم سماع الإعمال فيها"[6]، فأجاز الإعمال والإلغاء في (ليت) ؛ للسّماع، ومنع الإعمال في البواقي؛ لأن (ما) مهيّئة لدخول هذه الأحرف على الجمل.

الرابع: وهو قول الفرّاء، وهو وجوب الإعمال في (ليتما)، و(لعلّما)، ولم يجوّز فيهما الإلغاء[7]

والّذي يترجّح هو ما ذهب إليه سيبويه من جواز إعمال ليتما ومنعها، دون البواقي؛ لأنّه هو المسموع عن العرب. أمّا في البواقي فقد أزيل اختصاصها الّذي هو علّة إعمالها، وبهذا تكون مُعَطّلَةً بـ (ما) فلا تعمل، وهذا ما ثبت في كلّ منها.

---

[1] – المؤمنون: 115

[2] – الأنفال: 6

[3] – سبق تخريجه ص56.

[4] – ديوان الفرزدق،488، وابن هشام، أوضح المسالك، 1\68، وابن يعيش، شرح المفصّل،2\230، وأبو عليّ الفارسي، كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة، 199، وعبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، 328، 340، (باب القصر والاختصاص).

[5] – ينظر: الأزهري، شرح التّصريح،1\225، والشّنقيطي، الدّرر اللّوامع،2\307، علي فاخر، شرح المقرّب،2\709

[6] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،2\191

[7] – ينظر: نفسه.

المسألة الحادية عشرة

عـــامـــل النّـــصـــب فـــي المفعـــول معـــه

المفعول معه هو اسم فضلة مقرون بواو المعيّة بعد جملة ذات فعل أو ما في معناه وحروفِه[1]، كـ(سرتُ والنّيلَ)، و(أنا سائرٌ والنّيلَ)، ونحو قوله تعالى: ﴿ **فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ**﴾[2]، **ونحو قول جرير:**

فالشّمسُ كاسفـةٌ ليسَتْ بطالعةٍ تبكـي عليك نجـومُ الّليلِ والقمَرَا[3] **(البسيط)**

واختلف النّحاة في ناصب المفعول معه، وقد خصّ السّيوطيّ أربعةً منها بالذّكر، فلمّا فرغ منها ذكر ما نحا إليه الأخفش دون أن يعدّه ضمن الآراء المعتمدة، وفي هذه المسألة سيُجعَل قول الأخفش كبقيّة الآراء، وقد جاءت على النّحو الآتي:

الأوّل: ذهب سيبويه[4]، ومعه جمهور البصريّين[5]، منهم ابن السرّاج[6] (ت316)، وطائفة من الكوفيّين[7] إلى أنّ النّاصب في المفعول معه هو ما تقدّمه من فعل أو شبه الفعل؛ فالفعل نحو: (جاء البردُ والطّيالسةَ)، (واستوى الماءُ والخشبةَ)، وشبه الفعل نحو: (أعجبني استواءُ الماءِ والخشبةَ)، و(النّاقةُ متروكةٌ وفصيلَها)، و(لست زائلًا وزيدًا حتّى نعلّ). وقد رجّح السّيوطيّ هذا الرّأي بقوله: "وهو الأصحّ".[8]

واحتجّ أصحاب هذا القول بأنّ هذه الأفعال النّاصبة إنّما افتقرت إلى الواو لضعفها عن الوصول إلى ما بعدها من الأسماء، فجاءت الواو تقوية لها، شأنها في ذلك شأن الأفعال الّتي تفتقر في تعديتها

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاريّ، أوضح المسالك، 2\201، وشرح شذور الذّهب ، 234، والزّرّوق محمد خليل، المُعَلّى موجز النّحو بشواهد والقرآن والحديث والشّعر،337.

[2] – يونس: 71

[3] – ديوان جرير، 235، وينظر: المبرّد، الكامل في اللّغة والأدب،2\391.

[4] – ينظر: سيبويه، الكتاب، 1\297

[5] – ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، 1\215، وابن يعيش، شرح المفصّل، 2\128، والعكبريّ، التّبيين، 315. والزّبيدي، ائتلاف النّصرة، 37.

[6] – ينظر: ابن السرّاج، الأصول في النّحو، 1\209.

[7] – ينظر: الأزهري، شرح التّصريح ، 563.

[8] – ينظر: السيوطيّ، همع الهوامع،3\237.

إلى حروف الجرّ، نحو قولنا: (مررتُ بزيد)، فهم قد قاسوا العامل في المفعول المطلق على الفعل اللّازم الّذي احتاج لحرف الجرّ، فتقوّى به وعلى تعديته بالهمزة والتّضعيف[1].

كما احتجّوا أيضًا بأنّ(مع) و(الواو) متقاربتان في المعنى، وهو الجمع والانضمام، فجعلوا الواو موضع (مع)؛ لأنّها أخفّ لفظًا، وتعطي معناها، والواو لا تصلح أن تكون معمولًا للفعل؛ لأنّها ليست اسمًا، كما كانت (مع) اسمًا، فعمل الفعل فيها، فانتقل عمله إلى الاسم الّذي بعد الواو، وقاسوا ذلك على الاستثناء، نحو: قام القوم غيرَ زيد. فـ(غير) منصوبة بـ (قام)؛ لأنّ(غير) اسم يعمل فيه الفعل. وإذا جيء بـ (إلّا)، فقيل: (جاء القوم إلّا زيدًا)، نجد عمل الفعل انتقل إلى ما بعد (إلّا)؛ لأنّها لا تصلح أن تكون معمولًا للفعل كونها حرفًا. فما جرى في المفعول معه يقاس على ما جرى هنا في الاستثناء[2].

ثمّ إنّهم اختلفوا: هل يشترط في الفعل النّاصب اللّزوم؟ وهل يصلح الفعل النّاقص أن يكون عاملًا في نصب المفعول معه؟ فذهب الأكثرون إلى أنّ المفعول معه يكون مع اللّازم كما يكون مع المتعدّي على حدّ سواء، لا فرق بينهما[3]، فيصحّ أن نقول: (لو خَلَيْتَ والأسدَ لأكلك)، (ولو تُرِكَتِ النّاقة وفصيلَها لرضعها). وقد رجّح السّيوطيّ هذا القول[4]. وذهب آخرون إلى أنّه لا يكون المفعول معه إلّا مع الفعل اللّازم، أو الّذي استوفى حقّه في التّعدية؛ حتّى لا يلتبس بالمفعول به، فلا يقال: (ضربتُ وزيدًا)، على أنّه مفعول معه، وهو ما ذهب إليه شارح المفصّل[5].وهل يكون مع كان النّاقصة؟ ذهب قوم إلى أنّه لا يكون مع كان النّاقصة؛ لأنّه ليس فيها معنى حدثٍ فتعدّى بالواو[6]. وذهب الجمهور إلى أنّه يصحّ أن يجيء المفعول معه مع كان النّاقصة[7]؛ لأنّها مشتقّة؛ ولأنّها تدلّ على معنى سوى الزّمن. واستدلّوا على ذلك بالمسموع، فمنه قول أبي ذؤيب الهذليّ:

---

[1] – ينظر: السيوطيّ، الهمع،3\237، وأبو البركات الأنباري: الإنصاف،2\126، وابن يعيش: شرح المفصّل،2\126، وبركات إبراهيم، النّحو العربيّ، 2\279، والسّامرّائيّ، محمد فاضل صالح، الحِجج النّحويّة، 144

[2] – ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف،2\215، وابن يعيش: شرح المفصّل،2\126 ، وأبو عليّ الفارسيّ، الإيضاح العضدي193.

[3] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 3\237.

[4] – ينظر: نفسه.

[5] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 2\126.

[6]– ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،3\239.

[7] – ينظر: نفسه، 3\237.

فآلَيتُ لا أنْفَكُّ أَحْذُو وقصيدةً تكونُ وإيَّاها بِها مثَلاً بَعْدِي[1] (الطّويل)

والشّاهد أنّه نصب (إيّاها) بعد الواو على المفعول معه، لَمّا لم يمكّنه العطف، فيقول: (تكون وهي)، لأمرين: أحدهما كسر البيت لو فعل ذلك، والثّاني قُبْحُ العطفِ على الضّمير، وهو غير مؤكّد[2]، ويروى الشّطر الثّاني (أدعك وإيّاها)، ويروى (تكون فيها للملا مثلًا بعدي) وعلى هذا فلا شاهد فيه[3].

واستدلّوا أيضًا بقول الشاعر:

فَكُونُوا أَنْتُمُ وبَنِي أَبِيكُم مَكَانَ الكُلْيَتيْنِ مِنَ الطِّحَالِ[4] (الوافر)

والشاهد (وبني)، حيث نصبَه على أنّه مفعول معه، ولم يرفعه بالعطف على اسم (كان)، مع وجود التوكيد بالضّمير المنفصل الّذي يسوّغ العطف؛ لأنّ الرَّفع على العطف يفيد أنّ بني أبيهم مأمورون مثلهم بأنْ يكونوا منهم مكان الكليتين من الطحال، وليس هذا مرادَ الشاعر، فلذلك وجب ترجيح النّصب؛ ليدلّ على المعنى المراد[5].

وذهب سيبويه إلى أنّ المفعول معه لا ينتصب بعامل معنويّ كحرف التّشبيه، واسم الإشارة، والظّرف والجارّ والمجرور، وخالفه أبو عليّ الفارسيّ، واستدلّ بقول الشّاعر:

لا تَحْبِسنّكَ أَثوابِي فقدْ جُمعَتْ هذا ردائِيَ مطويًّا وسربالا[6] (البسيط)

والشاهد(وسربالا)، حيث نصب على أنّه مفعول معه، ولم يتقدّمه الفعل، وإنّما تقدّمه ما يتضمّن معناه، أو ما يشبه الفعل، وهو: (مطويّا)، وأجاز أبو علي أنْ يكون العامل (هذا)؛ لأنّه في معنى أشير، وذلك يكون خلافًا لسيبويه[7].

---

[1] – ديوان الهذليّين، القسم الأوّل، 159، وينظر: أبو عليّ الفارسيّ، الإيضاح العضدي، 194، والسّيوطي، همع الهوامع، 3\238، والبغداديّ، خزانة الأدب،8\515.

[2] – ينظر: البغداديّ، خزانة الأدب،8\518

[3] – ينظر: نفسه، 8\519

[4] –(لا يعرف قائله)، ينظر: سيبويه، الكتاب،1\112، والأشموني، شرح الأشموني،2\139، وابن هشام، أوضح المسالك،204/2، وشرّاب حسن، شرح الشّواهد الشّعريّة، 2\214

[5] – ينظر: سيبويه، الكتاب،1\ 150، وابن يعيش، شرح المفصل2\130، والأزهري خالد، شرح التصريح،1/ 345، والسّيوطيّ، همع الهوامع، 3\238.

[6] – (لا يعرف قائله)، ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، 2\370، والسّيوطيّ، همع الهوامع، 3\238.

[7] – ينظر: الأشموني، شرح الأشموني،2\370، والأزهري خالد، شرح التصريح 1\343، وأبو حيّان، ارتشاف الضّرب،1484.

الثّاني: ذهب الزجّاج إلى أنّه منصوب بفعل مضمر بعد الواو[1]، فإنّك إذا قلت: (ما صنعتَ وزيدًا)، فإنّما تنصب (زيدًا) بإضمار فعل، كأنّه قال: (ما صنعْتَ ولابسْتَ زيدا)، واحتجّ بأنّ الواو فصلتْ بين العامل والمعمول، فوجب تقدير عامل بعدها ليباشر معموله، فيعمل فيه[2].

وردّ الجمهور على ذلك فقالوا: "إنّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الّذي يتعلّق به، فإن كان يفتقر إلى توسّط حرف عمل مع وجوده، وإنْ كان لا يفتقر إلى حرف، عَمِلَ معَ عدَمِهِ، وقد بيّنّا أنّ الفعل قد تعلّق بالمفعول معه بتوسّط الواو، وأنّه يفتقر في عمله إليها، فينبغي أن يعمل مع وجودها، فكيف يُجعل ما هو سبب في وجود العمل سببًا في عدمه؟" [3]

الثّالث: أنّ العامل في نصب المفعول معه هو الواو، وعليه الجرجانيّ؛ واحتُجّ بأنّها- أي الواو- لمّا دخلت على الاسم اختصّت به، فعملت فيه.[4]

ويبدو أنّ عبد القاهر لم يقل بأنّ الواو عاملة لاختصاصها بالدّخول على الاسم، بل ذكر في (المقتصد): أنّها عاملة على سبيل النّيابة من الفعل المتقدّم وغيره من العوامل.[5]

الرّابع: ذهب الكوفيّون إلى أنّه منصوب بالخلاف، ففي قولهم: (استوى الماء والخشبة)، لا يحسن تكرار الفعل، فيقال: (استوى الماء واستوت الخشبة)؛ لأنّ الخشبة لم تكن معوجّة فتستوي. فلمّا خالفه، ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف، كما في الظّرف، نحو: (زيدٌ خلفك)، فيكون العامل معنويًّا لا لفظيًّا، وقالوا: إنّ الفعل الّلازم لا ينصب هذا النّوع من الأسماء، فدلّ ذلك على صدق ما ذهبنا إليه[6].

الخامس: ذهب الأخفش وبعض الكوفيّين إلى أنّ المنصوب بعد الواو انتصب انتصاب الظّروف، وأنّ الواو مهيئة لهذا النّصب؛ لأنّ أصل (جاء البردُ والطّيالسةَ): مع الطّيالسة، فلمّا حذفت (مع) وهي منتصبة على الظّرف، ثمّ أقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها على حدّ انتصاب (مع) الّتي وقعت

---

[1] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،3\237، والزّبيدي عبد اللّطيف، ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، 37.

[2] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 3\238، وابن يعيش، شرح المفصل، 2\128، الإنصاف1\215، وإبراهيم بركات، النّحو العربي،2\280

[3] – ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف 206، وابن يعيش، شرح المفصّل،2\128

[4] – ينظر: الرّضيّ، شرح كافيّة ابن الحاجب،2\38، والسّيوطيّ، همع الهوامع،3\238. والعكبريّ، التّبيين، 315.

[5] – ينظر: الجرجاني، المقتصد، 1\660

[6] – ينظر: الرّضيّ، شرح كافية بن الحاجب، 2\38، والسّيوطيّ، همع الهوامع، 3\283.

(الواو) موقعها. وقد نسب الرّضي هذا القول للسّيرافيّ أيضا. وهذا ما يسمّى الاحتجاج بالتّأويل.[1]وقد ضعّف الجمهور هذا القول؛ لأنّ (مع) ظرف، والمفعول معه نحو : (استوى الماء والخشبة) و (جاء البرد والطّيالسة) ليس بظرف، ولا يصحّ أن يكون ظرفًا؛ لأنّ الظّرف بمعناه الاصطلاحيّ هو ظرف الزّمان أو ظرف المكان الّذي يتمّ الحدث فيه، والخشبة والطّيالسة في المثالين السّابقين لا يصلحان للظّرفيّة لمجيء البرد أو استواء الماء[2]. ولو صحّ القول كما زعم الأخفش، لجاز النّصب في كلّ واو بمعنى (مع) مطّردًا نحو (كلّ انسان وضيعته)[3].

والّذي يترجّح لدى الباحث أنّ ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريّين من أنّ العامل في نصب (المفعول معه) هو الفعل الأوّل؛ لأنّه وإن لم يكن متعدّيًا فقد قوي بالواو النّائبة عن (مع)، قياسًا على الجرّ، إذ يتعدّى الفعل بحرف الجرّ، إلّا أنّ الواو لا تعمل؛ لأنّها في مذهب العطف، فلمّا حلّت محلّ (مع) خلعت عنها دلالة العطف، وبقيت دلالة الجمع فيها، كما أنّ فاء العطف فيها معنى العطف والإتباع، فإذا وقعت في جواب الشّرط خُلِع عنها دلالة العطف وبقي معنى الإتباع[4].

والفعل اللّازم يعدّى بالتّضعيف أو بالهمزة، وهنا يتقوّى الفعل بالواو، فعدِّيَ إلى ما بعد الواو النّائبة عن (مع)، وكذلك همزة الخطاب في (هاء يا رجل)، فإنّ ألحَقْتّها الكاف جرّدتها من الخطاب[5].

وبإنعام النّظر في حجج البصريّين تلمس تناغما وتجانسًا مع طبيعة التّركيب العربي، إذ كان واضحا أنّهم يقيسون الأمور بنظائرها، فتتكوّن ظاهرة تركيبيّة، ذات طبيعة مألوفة لا تتصادم مع المسموع المنقول عن العرب. في حين أنّك تلمس في بقيّة الأقوال شيئًا من التّكلّف والتّعنّت باللّجوء إلى تلك التّقديرات، لا سيّما ما احتجّ به الزجّاج من أنّ الفعل لا ينصب إذا فصلت الواو بينه وبين مفعوله، فاقتضى ذلك تقدير فعل؛ لأنّ الفعل يعمل على الوجه الّذي يتعلّق به، فإن كان يفتقر إلى توسّط حرف عمل مع وجوده، وإن كان لا يفتقر عمل بدونه، وقد ثبت أنّ المفعول معه تعلّق بالفعل

---

[1] – ينظر: شرح المفصّل،2\128، السّيوطيّ، همع الهوامع، 3\238، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف،206، والسّامرّائي فاضل محمد صالح: الحجج النّحوية، ص:215

[2] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 2\128، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف، 209.

[3] – ينظر: الرّضي، شرح كافية ابن الحاجب،2\38

[4] – ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف،208،207.

[5] – ينظر: المقرمي عبد الرّحمن، التّرجيحات النّحويّة، 189.

من جهة المعنى بتوسُّط (الواو)، فينبغي أن يعمل معها لا أنْ تعلّق عمله –كما زعم الزّجّاج–، ألا ترى أنّهم يقولون: (ضربتُ زيدًا وعمْرًا) فينتصب الاسم الثّاني مع وجود الواو لما اقتضاه المعنى، إذًا لا يستقيم أن تكون (الواو) سببًا في النّصب وعادمة له[1]. ثّم إنّ قول الزجّاج يحتاج إلى تقدير، وإلّا لما استقام قوله، وأمّا ما ذهب إليه جمهور البصريّين ومن وافقهم فلا يحتاج إلى تقدير؛ لذلك كان رأيهم أولى بالتّقدير من تقدير ناصب عند الزجّاج.

[1] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 2\128، وأبو البركات الأنباري، الإنّصاف، 216

المسألة الثّانيـــة عشرة

إعراب اللّفظ المكرّر في قولنا: (علّمتُه الحساب بابًا بابًا)

الغالب في الحال أن تأتي مشتقّة، وقد عدّ النّحاة مواضع تقع الحال فيها اسمًا جامدًا يؤوّل بمصدر، ثمّ يؤوّل المصدر بمشتقّ؛ منها مجيء الحال دالّة على التّرتيب، وهي الّتي تأتي للتّفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكرّرًا، نحو قولنا: (دخلوا رجلا رجلا)، و (جاءوا ثلاثًا ثلاثًا)، و(علّمته الحساب بابا بابا)، وكما في التّنزيل: ﴿**كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**﴾[1]، (صفّا صفّا): حال، أي: مصطفّين أو ذوو صفوف كثيرة؛ فهو مصدر في موضع الحال[2].

ثمّ ذكر العلماء أوجهًا في إعراب هذا المكرّر، فقالوا: اللّفظ الأوّل حال، واختلفوا في نصب الثّاني، على أقوال:

الأوّل: ذهب الزجّاج إلى أنّ اللّفظ الثّاني تأكيد للأوّل[3]، وقيل: هو الأولى؛ لأنّ التّكرير للتّأكيد ثابت من كلامهم، وأمّا التّكرير للتّفصيل فلم يثبت في موضع[4].

وردّ على هذا القول بأنّ التّوكيد يؤدّي ما يؤدّيه المؤكَّد، فإذا قلت: (جاء محمّد محمّد) كان الثّاني هو الأوّل، وهذا غير حاصل هنا. وإذ قلتَ: (أقبل الرّجال صفّا صفّا)، فإنّ الكلام يحتمل معنيين؛ إذا أقبل الرّجال صفّا واحدا، كان الثّاني توكيدًا؛ لأنّها لم تزد على معنى الأولى، وإذا أقبلوا صفوفا فليست بتوكيد[5].

الثّاني: رجّح السّيوطي عطف الثاني على الأول بقوله:" والمختار عطف بفاء محذوفة[6]" فهو يقدّر حرف الفاء، وهو القول الّذي استحسنه أبو حيّان. واحتجّ السيوطي بالحديث إذ ظهرت فيه الفاء[7]:

---

[1] –الفجر: 21،22

[2] – ينظر: الزّمخشريّ: الكشّاف، 9\583، والشّوكاني، فتح القدير، 5\478

[3] – ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 2\9.

[4] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 4\12، أبو عليّ الفارسي، المسائل المنثورة، 40، وأبو حيّان، ارتشاف الضّرب، 1558.

[5] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 4\12، والسّامرّائي فاضل صالح، معاني النّحو، 2\340–341.

[6] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 4\7.

[7] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 4\7، وابن عقيل: المساعد في تسهيل الفوائد، 2\9، وأبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضّرب،3\1558

"لَتَتَّبعُنّ سُنن مَن قبلَكم باعا فباعا"[1]، واستحسن السّيوطيّ هذا الرّأي لبعده عن التكلّف، فعلّمته الحساب بابا بابا، أي بابا بعد باب.

ويردّ على ذلك بأنّ الفاء تفيد التّرتيب والتّعقيب وهذا ليس هو المراد هنا، إنّما المراد في مثل قولنا (دخلوا واحدًا واحدًا) هيئة الدّخول واحدًا تلو الآخر[2].

الثّالث: ذهب ابن جنّي إلى نصب الثّاني على التّبعية بالنّعت، والتّقدير (بابا ذا باب)، فحذفت (ذا) وأقيم الثّاني مقامها، فجرى عليها جريان الأوّل، وهذا نظير قولهم: (زيد عمرو) أي مثل عمرو[3].

الرّابع: ذهب أبو عليّ الفارسيّ إلى أنّ النّصب بالأوّل؛ لأنّه لمّا وقع موقع الحال جاز أن ينصب[4].

الخامس: ذهب أبو حيّان ورجّحه المرادي، إلى أن اللّفظين منصوبان بعامل واحد سابق؛ لأنّ مجموعهما هو الحال، لا أحدهما؛ لأنّهما يعطيان معنى المفرد، فأعطيا إعرابه، وهو النّصب، واحتُجّ بوجود نظير له، وذلك في قولهم (هذا حلوٌ حامضٌ)، فكلا اللّفظين ارتفع بالخبر، ومجموعهما هو الخبر، وقد ناب مناب (مرٌّ) فأعطي إعرابه، ثمّ إنّه استحسن القول القائل بالعطف لبعده عن التّكلّف[5].

وبناء على ما سبق، فإنّ السّيوطي خالف الزّجّاج في هذه المسألة، مرجِحاً ما استحسنه أبو حيّان، وكثيراً ما كان السّيوطيّ ينحو منحى ابي حيّان.

ويمكن إجمال هذه المسألة بما يلي، عسى أن يعين في التّرجيح:

إنّ القول بجعل اللفظ الأوّل حالًا يُفِقد الحال شرطا من شروطها، وهو الاشتقاق، ويجرُّ إلى تفصيلات وتشعّبات، لا داعيَ لها. وقد سبقت حجج النّحاة ووقوعهم في التّأويلات والتّقديرات، في حين إنّه كان بالإمكان أن يكون مجموع الكلمتين هو الحال كما ذهب كثير من أهل صناعة الإعراب.

وإنّ تركيب كلمتين على اختلاف أنواع التّراكيب هي ظاهرة لغويّة، وهذا مسموع في لغة العرب الفصحاء، فما المانع أن يكون هذا التّكرار تركيبا يعرب بمجموعه حالًا، ألا يمكن أن يعدّ هذا نظير

---

[1] – ينظر: البخاريّ الجامع الصّحيح، م2، 4\169، حديث3456.

[2] – ينظر: السّامرّائي فاضل صالح، معاني النّحو، 2\340-341.

[3] – ينظر: أبو حيان الأندلسيّ، ارتشاف الضّرب،3\1558، وابن عقيل، المساعد، 2\324.

[4] – ينظر: الأزهري، شرح التّصريح،591

[5] – ينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضّرب،3\1558، ابن عقيل، المساعد،2\9. والأزهري، شرح التصريح،591

الأعداد المركّبة، لماذا لا يكون نظير التّركيب المزجيّ؟ وحينها يُستغنى عن هذا التّعنّت الّذي انشغل به النّحاة.

وإذا كان انشغالهم في مرحلة التّأسيس أو التّقعيد أو بيان فلسفة النّحو العربيّ هو الّذي حملهم على هذه التّقديرات والتأويلات، فإنّ النّحو قد استغلظ واستوى على سوقه، فإنّ مِنَ التّيسير أن نستغني عن مثل ذلك، خصوصًا إذا كان الأمر لا يبخس المعنى شيئا. لا، بل إنّ بعض التّقديرات والتّأويلات تنقص من قدر المعنى، أو تزيحه شيئا ما منحرفة به عن وضوح مقصوده.

المسألــة الثّالثـــة عشـــرة

العامـل فـي الحـال المـؤكّدة لمـضـمـون الجـمـلــة

تنقسم الحال إلى أقسام متعدّدة باعتبارات مختلفة، كاعتبار المعنى والزّمن والقصد منها، إلى غير ذلك. والّذي يتّصل بالمسألة المتناولة هنا هو انقسام الحال باعتبار الأداء المعنويّ إلى حال مؤكّدة وحال مبيّنة[1]. والمؤكّدة تكون مؤكِّدة لعاملها، أو لصاحبها، أو لمضمون معناها، وضابط هذه الأخيرة أن تُبنى حال بعد جملة اسميّة مكوّنة من معرفتين جامدتين، ليس أحدهما مؤوّلًا بمشتق، وتجد أنّ الخبر هو المبتدأ؛ لأنّه تعريف له[2]، فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: **(وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا)**[3] ، مصدّقا: حال؛ لأنّ الحقّ لا ينفكّ مُصدّقًا، ومنه قولنا : (زيد أبوك عطوفًا) ، عطوفًا: حال، وهي صفة لازمة للأبوّة؛ لذلك أكّدنا بها معنى الأبوّة. ومثله قول سالم بن دارة الربوعي:

أنا ابنُ دارةَ معروفًا بها نَسَبِي وهَلْ بِدارةَ يا لَلنّاس مِنْ عَارِ؟[4] **(البسيط)**

والشّاهد فيه أنّ (معروفًا)، وفي رواية (مشهورًا) حال مؤكّدة لمضمون الجملة الاسميّة قبلها، ومضمونها هنا الفخر؛ لأنّه قال هذا الكلام لمن يعرف أنّه ابن دارة؛ فلمّا قال: (معروفًا) أكّد ذلك المعلوم[5].

ويكون لهذا التّركيب معان متعدّدة كالتّعظيم، والتّحقير، وتصاغر النّفس، والفخر، والوعيد، إلى غير ذلك من معان. ويتوجّب أن تتأخر هذه الحال عن الجملة؛ لأنّ المؤكِّد لا يتقدّم على المؤكَّد، كما يلزم إضمار عاملها[6].وقد اختلفوا في هذا العامل إلى أقوال:

الأوّل: ذهب سيبويه والجمهور، إلى أنّ العامل في هذه الحال فعل مضمر، واختاره ابن مالك، وتقديره: إذا كان المبتدأ (أنا أحقّ) أو (أعرف) أو (اعرفني)، وإذا كان غيره: (أحقّه) أو (أعرفه).

---

[1] ينظر: السّامرّائي فاضل صالح، معاني النّحو،2\369، وبركات إبراهيم إبراهيم، النّحو العربيّ،3\117-119

[2] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 2\204، والسّيوطيّ همع الهوامع،4\40، والسّامرّائي فاضل صالح، معاني النّحو، 2\369، وبركات إبراهيم إبراهيم، النّحو العربيّ،3\117-119

[3] – البقرة:91

[4] – ينظر: سيبويه، الكتاب، 1\257، والبغداديّ، الخزانة، 1\468، و 2\165، و3\265، والأشموني، شرح الأشموني،1\417، وابن هشام، شرح شذور الذّهب،242، والسّيوطيّ، همع الهوامع،4\40.

[5] – ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذّهب،242، والبغداديّ، الخزانة،3\265.

[6] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل 2\165، وفاخر محمّد عليّ، شرح المقرّب لابن عصفور،3\241، وحسن عبّاس، النّحو الوافي،2\287،286،285، وبركات إبراهيم،3\120-122.

فيكون فيها توكيد الخبر ب(أحقٌّ)، و(أعرفُ) كتوكيده باليمين، فإذا قلت: (أنا عبد الله معروفًا) فكأنّك قلت: (لا شكّ)،أو (أعرفه) ، أو (أحقُّه). وجرى ذلك في التّأكيد بالجملة مجرى قولك: أنا عبد الله والله. ورجّح السّيوطي هذا القول لبعده عن التّكلّف بالنّسبة لبقيّة الآراء، وكانت تلك حجّته، ولم يحتجّ بشيء غيرها[1].

الثّاني: ذهب الزجّاج إلى أنّ العامل هو الخبر مؤوّلًا بمسمّى أو مدعو، ويضعف هذا الرّأي لاستلزامه المجاز[2].

الثّالث: ذهب ابن خروف إلى أنّ العامل هو المبتدأ مضمّنًا معنى التّنبيه[3].

وبناءً على ما ذكر يكون السّيوطيّ قد خالف الزّجاج في هذه المسألة بدعوى التّكلّف في التّقدير، ويبدو أنّ تقدير سيبويه لم يبتعد كثيرًا عن بقيّة الآراء. والّذي يترجّح لدى الباحث هو ما رجّحه السيوطي؛ لأنّه أوضح في أداء المعنى وانسجامه مع طبيعة اللّغة العربيّة[4].

---

[1] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل 2\165، ، وابن مالك، شرح التّسهيل، 2\273، والسّيوطي، همع الهوامع،4\40 وبركات إبراهيم، النّحو العربيّ،3\120.

[2] – ينظر ابن يعيش، شرح المفصّل، 2\1167، وابن مالك، شرح التّسهيل، 2\273

[3] – ينظر: السيوطي، الهمع،4\40، وابن مالك، شرح التّسهيل، 2\273

[4] – ينظر: ابن، شرح المفصّل 2\165، والسّيوطيّ، همع الهوامع،4\40، وابن مالك، شرح التّسهيل، 2\273، وبركات إبراهيم إبراهيم، النّحو العربيّ،3\120.

المسألـة الرّابعـــــة عشــرة

عـامــل الجــرّ فـــي الإضــافـــة

في العربيّة يجرّ الاسم في ثلاثة مواضع؛ إمّا بالحرف، وإمّا بالإضافة، وإمّا بالتّبعيّة. أمّا بالنّسبة للموضع الأوّل فلا خلاف في أنّ العامل هو الحرف لاختصاصه، ولاتّصاله بمعموله، وهو جار على نظائره من العوامل، وأمّا الثّالث فمجرورٌ، لأنّ متبوعه مجرور.

وأمّا الموضع الثاني الّذي يجر فيه الاسم فهو الإضافة، وقد اختلف النّحاة في جارّ المضاف إليه، ويمكن إجمال هذه الأقوال في ثلاثة مذاهب وفق ما ذكر السّيوطيّ في الهمع، حيث يقول: " والأصحّ في جرّ المضاف إليه (بالمضاف)، قاله سيبويه، ... وقال الزجّاج، وابن الحاجب هو بالحرف المقدّر، وقال الأخفش بالإضافة المعنويّة"[1]، يمكن تفصيل ذلك على النّحو الآتي:

القول الأوّل: الجرّ بالمضاف (بالاسم)، وهو قول سيبويه[2]، والمبرّد[3]، وابن السرّاج[4]، والحيدرة اليمنيّ(ت599هـ)[5]، وابن عصفور[6]، والرّضي[7]،وابن مالك[8]،وابن هشام[9]، وابن عقيل[10]، والأشموني[11]، وهوما رجّحه السّيوطيّ مخالفًا ما ذهب إليه الزجّاج، بقوله: "والأصحّ أنّ الجرّ في المضاف إليه بالمضاف"[12]، وهو ما صحّحه –أيضًا– الشيخ خالد الأزهري.[13]

---

[1] – ينظر: السيّوطي، همع الهوامع،4\265

[2] – ينظر: سيبويه، الكتاب،1\420،419

[3] – ينظر: المبرّد، المقتضب،4\143

[4] – ينظر: ابن السرّاج، الأصول في النّحو، 1\408.

[5] – ينظر: الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النّحو، 1\586. هو عليّ بن سليمان، يُلقّب حيدرة اليمن، كان من وجوه أهل اليمن وأعيانهم، علمًا ونحوًا، وشعرًا، وصنّف كتبًا منها كتاب في النّحو سمّاه " كشف المشكل" ، ولد ببلاد بكيل من أعمال ذمار، توفي سنة599، ينظر: ياقوت الحمويّ، معجم الأدباء، 4\1769.

[6] – ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل،2\73

[7] – ينظر: الرّضي، شرح الكافيّة،1\6، 2\ 223

[8] – ينظر: السّليليّ أبو عبد الله محمّد بن عيسى، شفاء العليل، 2\701

[9] – ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 3\84

[10] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 2\43

[11] – ينظر: الأشموني، شرح الأشموني 2\123

[12] – السّيوطيّ، همع الهوامع، 4\265

[13] – ينظر: الأزهري، التّصريح، 674

يقول سيبويه: " والجرّ يكون في كلّ اسم مضاف إليه، واعلم أنّ المضاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياء؛ بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفًا، أو باسم لا يكون ظرفًا، فأمّا الّذي ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررت بعبد الله...، وأمّا الحروف الّتي تكون ظرفًا فنحو: خلف، وأمام، وقدّامَ، ووراءَ... وأمّا الأسماء، فنحو: مثلٍ، وغيرٍ، وكلٍّ، وبعضٍ..."[1]

واحتجّ أصحاب هذا الرّأي بأنّ الحرف شريعة منسوخة، والمضاف مفيد معناه، ولو كان مقدّرًا لكان (غلام زيدٍ) نكرةً كـ (غلامٍ لزيد) فمعنى كون الثّاني مضافًا إليه حاصل له بواسطة الأوّل؛ فهو الجارّ بنفسه[2]. وأجيب على هذا الاعتلال بأنّ عمل الأسماء مخالف للقياس؛ إذ لا يعمل الاسم إلّا إذا شابه الفعل، والفعل لا حظّ له في الجرّ، وهذا الرّدّ يضعف قول الرّضيّ الّذي سبق[3].

واحتجّ السّيوطيّ على أنّ (الجرّ) في (المضاف إليه) (بالمضاف)، فذكر أنّ ما يعمل من الأسماء هو ما أشبه الفعل، والفعل لا حظّ له في الجرّ، ومن سنن العرب أنّهم اختصروا، وأضافوا الأسماء بعضها إلى بعض، فقام المضاف مقام حرف الجرّ حروف الجرّ، فعمل عمله، ويدلّ له اتّصال الضّمائر به، والضّمائر لا تتّصل إلّا بعاملها[4]. وصحّح ابن عصفور هذا الاحتجاج فذكر أنّ منهم مَن زعم أنّه مخفوض بحرف الجرّ المحذوف، وهذا باطل؛ لأنّه لا يجوز حذف الحرف وإبقاء عمله إلّا في ضرورة أو حالة نادرة. ومنهم من زعم أنّه مخفوض بالمضاف لنيابته مناب حرف الجرّ المحذوف، وهو الصّحيح [5].

القول الثّاني: العامل هو حرف الجرّ، وهو مذهب الزجّاج[6]، وتبعه الزمخشري[7]، وابن الحاجب[8]، وابن يعيش[9]، وابن الباذش[10](ت 528هـ)، وغيرهم.

---

[1] – ينظر: سيبويه، الكتاب 1\419

[2] – ينظر: الرّضيّ، شرح الكافية،2\64

[3] – ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، 1\400

[4] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع: 4\265.

[5] – ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجّاجيّ،2\171.

[6] – ينظر: الرّضي، شرح الرّضيّ،2\233، وأبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضّرب،2\512، وابن بزيزة، غاية الأمل في شرح الجمل، 2\71.

[7] – ينظر: الزّمخشري، المفصّل، 28

[8] – ينظر: الرّضي، شرح كافية ابن الحاجب، 2\233

[9] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل،3\8-9

[10] – ينظر: الأزهري، التصريح، 2\25

واحتجّ هؤلاء بأنّ كلّا من المضاف والمضاف إليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر؛ لأنّه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس، وإنّما الجرّ في المضاف إليه بالحرف المقدّر، وحسن حذفه، ونيابة المضاف عنه في جرّ المضاف إليه، فهو عوض عنه في اللّفظ، وليس بمنزلته في العمل، فقولك: (غلام زيدٍ) معناه: غلام لزيد، وقولك: (ثوب حرير)، معناه: (ثوبٌ من حريرٍ)، وعليه فإنّ العامل فيه هو حرف الجرّ المقدّر. وقد ناب عنه المضاف عند أصحاب هذا القول[1]. وقد زعموا أنّ لهذا نظيرا في استعمالات العرب، فمن ذلك (الواو) الّتي تنوب عن (ربّ) كقول جردان العود عامر بن الحارث:

وبلدةٍ ليسَ بها أنيسُ إلاّ اليعافيرُ وإلّا العيسُ[2] **(الرّجز)**

والشّاهد فيه أنّه جرّ الاسم بالواو النّائبة عن ربّ، فالواو غير مختصّة؛ إذ تدخل على الاسم وعلى الفعل، وعملها هو العطف، لا الجرّ، ولكنّها جرّت بالنيابة عن (ربّ)، ويقاس على ذلك المضاف الّذي ناب عن حرف الجرّ. وصنو ذلك قول رؤبة:

وَبَلَدٍ عامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ[3] (الرّجز)

وممّا يدلّ على أنّ الواو للعطف والجرّ بـ (ربّ) إنابة غير الواو، كالفاء في قول المتنخّل الهذليّ، مالك ابن عويمر:

فَحورٍ قد لهَوتُ بِهِنَّ عِينٍ نَواعِمَ في المُرُوط وفي الرِّياط[4] **(الوافر)**

وكـ (بل) في قول الآخر:

قَدْ تَبَلَتْ فُؤادَهُ وشَغَفَتْ بلْ جَوْزِ تيهاءَ كَظَهرِ الجِحْفَتْ

---

[1] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 3\7–8، و

[2] – ينظر: سيبويه، الكتاب،2\322، وابن هشام، أوضح المسالك،2\220، وابن يعيش، شرح المفصّل،2\202، و3\8، و3\8، و 3\90 ،وأبو البركات الأنباري، الإنصاف، 234 .

3 – ديوان أراجيز رؤبة،7، وينظر: الدّماميني، شرح الدّماميني،4\1933، وابن يعيش، شرح المفصّل،3\8، وابن الشجريّ، أمالي ابن الشجري، 1\217– 2\240،134، وابن هشام، شرح شذور الذّهب، 316.

[4] – قائله المتنخّل الهذليّ، مالك بن عويمر، ديوان الهذليّين،2\19، وينظر: الأشموني، شرح الأشموني،3\308، والمرادي، الجنى الدّاني،1\199، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف،1\325، وابن يعيش، شرح المفصّل، 3\9

قَـطَعْتُها إِذا المَـهَاَ تَجَوّفَتْ مآرنا إلى ذراها أهدفت[1]

والصّحيح أنّه لا يُسلّم بدعوى النّيابة عن ربّ، وجعلها ظاهرة لغوية لها نظائر يقاس عليها، ولا رغبة في الاستطراد؛ فهذه المسألة قد طالت المحاجّاة فيها، ويمكن الرّجوع إليها في الإنصاف[2]، ثمّ أنّى يتأتّى للاسم النّيابة عن الحرف؟ فلا يصحّ ذلك إلّا إذا تضمن هذا الاسم معنى الحرف، والاسم هنا لا يدلّ على هذا الحرف المقدّر، فمعنى (اللّام) أو (من) لم يحدثه المضاف، وإنّما من النّسبة بين المضاف والمضاف إليه.

القول الثّالث: العامل معنويّ، وهو الإضافة، وهو المعنى المستفاد من النّسبة بين المضاف والمضاف إليه.[3]ونسب هذا القول للأخفش[4]،والسّهيلي، الّذي يقول:" ومن علل النّحو ما يطّرد، وينعكس، فيتبيّن صحّتها، كالإضافة فإنّها علّة للخفض، يوجد بوجودها وينعدم بعدمها"[5]، وجزم أبو حيّان بأنّ الإضافة هي العامل، إذ يقول: (غلامٌ لزيدٍ) نكرة، و (غلام زيدٍ) معرفة، والإضافة هي المعرّفة، وهي الجارّة لا اللّام المضمرة خلافًا لبعضهم؛ لأنّ حرف الجرّ لا يضمر مع بقاء عمله إلّا شاذًّا، فإنّ الجارّ في الإضافة معنويّ لا لفظيّ"[6]

واحتج أبو حيّان لهذا الرّأي بأن النّسبة الموجودة بين المضاف والمضاف إليه هي المُعرِّفة للمُضاف، فالمضاف لا يقوم، بعمل التعريف كما أنّ الحرف المقدّر لا يقوم بذلك؛ لأنّه لا أثر له مع تقديره[7].

---

[1] – – قائله سؤر الذّئب، ينظر: ابن جنّـي، سـرّ صناعة الإعراب،1\159، والخصائص، 1\372، والأخفش، معاني القرآن،295، وابن منظور، اللّسان، "حجف".

[2] – أبو البركات الأنباري، الإنصاف 1\322

[3] – ثمّة فرق بين قولنا الإضافة وبين قولنا المضاف، ويمكن الرّجوع إلى ابن يعيش شرح المفصل،3\10،9،8.

[4] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،4\265

[5] – السّهيلي، أمالي السهيلي، 20.

[6] – أبو حيّان النّحويّ الأندلسيّ، النّكت الحسان، 117.

[7] – ينظر: السّهيلي، أمالي السهيلي، 20، أبو حيّان النّحويّ الأندلسيّ، النّكت الحسان، 117–118.

ورُدّ بأنّه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافا إليه، فهذا هو المعنى المقتضي، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضا النسبة بينها وبين الفعل[1].

تلك هي الآراء في المسألة، ولكلّ منهم وجهة هو مولّيها، ومن خلال تقليب النّظر في حججهم تبيّن أنّ نزاعهم لم يكن على سبيل المغالبة، فهؤلاء الكرام البررة بلسانهم العربيّ قد حرصوا على نقل العلم في غاية من التّحرّي والتّدقيق، ولقد ارتكز هؤلاء جميعًا على ما سمع عن العرب ، ووظّفوا القياس للوصول إلى مستقرّ الأمر، بيد أنّه يظهر مدى تحكّم نظرية العامل في عرض العامل في المضاف إليه، وفي غيره من العوامل، وتظهر الردود والقواعد الفلسفية التي بنيت عليها هذه النظرية، فالعامل عندهم ما يتقوم به المعنى المقتضي ولا عامل بغير معمول.[2]

والّذي يترجّح لدى الباحث أنّ مهمّة المضاف إليه هي تحديد وتخصيص المضاف، فالعلاقة بينهما تلازميّة، وعليه ربّما يكون ما ذهب إليه أبو حيّان من أنّ الإضافة هي الجارّة، لا سيّما إذا استصحبنا في هذا الحكم الإضافة غير المحضة، فإنك نرى تأخّر أو غياب حرف الجرّ، فلا يحظى بالذّكر كما في الإضافة المحضة. وهذا يقوّي الرّأي الأخير من كون الإضافة هي الجارّة لا الحرف الّذي ضعف لغيابه ولا المضاف الّذي لا يقوى على العمل لأنّه بَعُدَ عن معنى الفعل.

وخلاصة القول أنّ السّيوطيَّ خالف الزجّاج في هذه المسألة، فهو يرى أنّ الجارّ هو المضاف، والزجّاج يرى أنّ الجارّ هو حرف جرّ محذوف، والعامل هو المسيطر، إذ إنّ المضاف إليه مجرور بصرف النّظر عن عامله.

---

[1] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل،2/117، والرّضي، شرح كافية ابن الحاجب، 1\65.

[2] – ينظر: أيّوب جرجيس العطيّة، اختيارات أبي حيّان النّحوية في ارتشاف الضرب من لسان العرب، 299.

المسألـة الخامســـة عشـرة

عطف الاسم على الفعل وعكسه

يُعدّ العطف من الرّوابط اللّفظيّة، فهو يربط بين الكلام، فلا ينقطع بعضه عن بعض، والعطف رابط حرفيّ يربط بين الألفاظ في الجمل فيأخذ الكلام بعضه بحجز بعض، ويربط بين الجمل، كما يربط بين المفردات. فحروف العطف تربط بين اسمين وبين جملتين. ويقوى بالحرف الرّبط، فإن تباعد المعنى، فالإعراب متّصل، فتتماثل الألفاظ في الإعراب، فيكون دليلًا على اتّصالها في اللّفظ[1].

ويكون العطف في الألفاظ الّتي تجتمع لحكم واحد، نحو قول كعب بن زهير:

فَلا يَغُرَّنَكَ ما مَنَّت وَما وَعَدَت إنَّ الأَمانِيَ وَالأَحلامَ تَضليلُ[2] **(الطّويل)**

جاء المصدر (تضليل) خبرا لـ(لأماني وللأحلام)، لجواز الإخبار به عن الواحد فما فوقه، والعطف صحيح على هذا المعنى، كما يجوز أن يكون عطف جملة على جملة، على تقدير خبر من لفظ المذكور لأحد الاسمين؛ أي: إنّ الأمانيّ تضليل والأحلام تضليل[3].

ويجوز عطف الاسم على الفعل، والماضي على المضارع، والمفرد على الجملة، والعكس، أي الفعل على الاسم ، والمضارع على الماضي، والجملة على المفرد في الأصحّ إن اتّحدا؛ أي المعطوف والمعطوف عليه، بالتّأويل بأن كان الاسم يشبه الفعل، والماضي مستقبل المعنى، والجملة في التّأويل المفرد، بأن يكون صفة أو حالًا، أو خبرًا أو مفعولا لظنّ[4]، نحو: ﴿**يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ**﴾[5].إذ عطف الاسم شبيه الفعل (مُخرِج) على الفعل (يخرج)، وعطف الاسم على الفعل في هذا الموضع فيه نكتة، فالفعل يدلّ على التّجدّد والتّكرار في كلّ آن، والاسم يدلّ على الدّوام والثّبات فحصل بمجموع ذلك أنّ أنّ كلا الفعلين متجدّد وثابت، أي كثير وذاتي، وبذلك كان في هذا العطف ما يشبه الاحتباك[6]، **ومنه قوله تعالى:**﴿ **إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا**﴾[7]، بعطف

---

[1] – ينظر: محمود عكاشة، تحليل النّصّ، دراسة الرّوابط النّصّيّة في ضوء علم اللّغة النّصّي، 218، و 244–245

[2] – ديوان كعب بن زهير، 62.

[3] – ينظر: محمود عكاشة، تحليل النّصّ، دراسة الرّوابط النّصّيّة في ضوء علم اللّغة النّصّي، 247.

[4] – ينظر: السّيوطي، همع الهوامع، 5\271

[5] – الأنعام: 95.

[6] – ينظر: ابن عاشور، التّحرير والتّنوير، 3\526.

[7] – الحديد: 18

الفعل(أقرضُوا) على الاسم (المصّدّقين، والمصدّقات)، وقوله تعالى: ﴿ **يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ**﴾[1]، بعطف الماضي(أوردهم) على المضارع (يقدم)، وقوله تعالى: ﴿ **إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا**﴾[2]، بعطف المضارع (يجعلْ) على الماضي (جعل)، وقوله تعالى: ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً**﴾[3]؛ أي فأصبحت.[4] والحقيقة أنّ جميع هذه العطوف هي محكومة بسياقاتها تفترّ عن معانٍ خاصّة تتجاوز القشرة اللُّغويّة للألفاظ، وربّما هذا ما أشار إليه السّيوطيّ بكلامه الّذي تقدّم الآيات، ويبدو أنّ هذه هي طبيعة اللّسان العربيّ في الإبانة عن المعاني، فمنه قول الشّاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيْمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قلْتُ لا يَعْنِيْنِي[5] **(الكامل)**

أي: مررْت؛ فالشّاعر عطف الفعل الماضي(مضيْتُ) على المضارع (أمرّ)، لكن المضارع هو في السّياق ماض، من حيث المعنى، مضارع في صورته المنطوق بها[6]. ومنه قوله تعالى: ﴿**دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا**﴾[7]، فـ (قاعدا) عطف على (لِجَنبه)؛ لأنّه حال فهو في تأويل المفرد، وقوله تعالى:﴿**بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ**﴾[8] بعطف الجملة على المفرد؛ لأنّها حال أيضًا، أي: قائلين[9].

والمسألة هذه من ترجيحات السّيوطي، فهو يجيز عطف الاسم على الفعل، والعكس من ذلك، كما يجيز عطف الفعل على الفعل، وإن اختلفا زمنيّا في ظاهر اللّفظ، لكّنّ السّياق هو الضّابط لهذه المتعاطفات، فالجواز كما يبدو ليس على الإطلاق، وسيأتي تفصيل ذلك لاحقا.

---

[1] – هود: 98

[2] – الفرقان: 10

[3] – الحجّ: 63.

[4] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،5\271.

[5] – مختلف في قائله، ينظر: سيبويه، الكتاب،3\24، وابن هشام، المغني،149، و533، و 801، وأوضح المسالك،3\262، وابن عقيل، شرح ابن عقيل ،4\144، والسّيوطيّ، الأشباه والنّظائر،3\90، وابن جنّي، الخصائص،3\323، والأشموني، شرح الأشموني،1\225، والبغدادي، خزانة الأدب،1\357، و 358، 3\201، 4\207، 5\23، و503، 7\197، 9\119، و383.

[6] – ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 3\263،و المغني،149، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3\144، السّيوطيّ، همع الهوامع، 5\272

[7] – يونس: 12.

[8] – الأعراف: 4.

[9]– ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 5\271.

وقد اختلفت الآراء في عطف المتوافقات وعطف المختلفات، سواء أكان ذلك في الألفاظ أم في التّراكيب، ومن أهمّ هذه الآراء:

أوّلًا: جواز عطف الاسم على الفعل، والفعل على الاسم، والماضي على المضارع ، والمضارع على الماضي، إن اتّحد جنس الأول والثّاني بالتّأويل. وكذلك عطف الجملة على المفرد، إن اتّحدا بالتّأويل، وصحّح السيوطي هذا الرّأي. ومعنى اتّحدا بالتّأويل إذا كان الاسم شبيه الفعل، أو كان المضارع ماضيَ المعنى، والجملة في تأويل المفرد، بأن يكون صفة، أو حالا، أو خبرًا، أو مفعولًا لظنّ.[1]

فمثال عطف الاسم على الفعل قوله تعالى: ﴿ **صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ**﴾[2]. والشّاهد في الآية أنّه عطف الفعل على الاسم؛ لأنّ الاسم جاء مشتقا في صورة اسم الفاعل فهو ممّا يشبه الفعل، فجاز التّعاطف بينهما. وصنوه أيضًا قوله تعالى: ﴿**فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا**﴾[3]، قال الزّخشريّ: "فإنْ قلْتَ علام عُطِفَ (فأثرْنَ)؟ قلتُ: على الفعل الّذي وُضِع اسم الفاعل موضعه، لأنّ المعنى واللّاتي عدوْنَ فَأَوْرَيْنَ، فأغَرْنَ، فأثَرْنَ[4]". فعطف الفعل الماضي (أثَرْن) على اسم الفاعل(المغيرات)؛ لأنّ الاسم في تأويل الفعل؛ لوقوعه صلة لـ (أل)[5].

وأمّا عطف الاسم على الفعل فمثاله قول الله تعالى: ﴿**يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ**﴾[6] بعطف الاسم (مخرج) على الفعل لاتّحادهما؛ لأنّ الاسم جاء مشتقا في صورة اسم الفاعل شبيها بالفعل، فجاز التّعاطف بينهما. وقيمة عطف الاسم على الفعل تكمن في دلالة الثبوت في الاسم، وفي دلالة الفعل المتجدّدة، واسم الفاعل يشبه الفعل، فصار بمجموع الفعلين تجدّد وثبات، وهو يشبه الاحتباك بهذا التّركيب[7]، وهذا أبلغ وأقوى في إقامة المعنى.ومن هذا العطف، قول الشّاعر:

---

[1] –ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،5\272، ومحمّد بن عيسى السّليلي، شفاء العليل في إيضاح التّسهيل، 797

[2] – الملك: 19

[3] – العاديات: 3–4

[4] – الزّمخشريّ، الكشّاف،9\658.

[5] – ينظر: الخطيب عبد اللّطيف، وسعد مصلوح، ورجب العلّوش، التّفصيل في إعراب آيات التّنزيل، م15، ج30\409

[6] –الأنعام: 95.

[7] : ينظر: ابن عاشور، التّحرير والتّنوير،3\526

يا رُبَّ بيضاءَ من العَوَاهِجِ أمِّ صبيٍّ قدْ حَبَا أوْ دَارِجِ[1] (الرّجز)

فكأنّه قال أمّ صبيّ حابٍ أو دارجٍ، فقد تقرّب الماضي من الحال، ومنه قولهم (قد قامت الصّلاة) وهي لم تقم بعدُ[2]، وقول الآخر:

بَاتَ يُعَشِّيها بِعَضْبٍ باترِ يَقْصدُ فِي أسْوُقِها و جائرِ[3] (الرّجز)

والمعنى أنّه بات يعشيها؛ أي الإبل بسيف قاطع، فتارة يقتصد في ضربها وأخرى يجور، وذلك إكراما للضّيوف. والشّاهد أنّه عطف (جائر) على الفعل (يقصد)، وإنّما جاز أن يعطف (يفعِل) على (فاعل)، لمضارعه بفعل فاعل.[4]

ولعلّ الوقوف على قول ابن الشجريّ يوضّح علّة هذا التّعاطف بين اسم الفاعل والفعل، إذ يقول:" عَطْف (اسم الفاعل) على (يفعَلُ)، وعطف (يفعل) على(اسم الفاعل)، جائز؛ لما بينهما من المضارعة الّتي استحقّ بها (يفعل) الإعراب، واستحقّ بها (اسم الفاعل) الإعمال، وذلك جريان (اسم الفاعل)على (يفعل)، ونقل (يفعل) من الشّياع إلى الخصوص بالحرف المخصِّص، كنقل الاسم من التّنكير إلى التّعريف بالحرف المعرِّف، لذلك جاز عطف كلّ واحد منهما على صاحبه، وذلك إذا جاز وقوعه في موضعه، كقولك: (زيدٌ يتحدّث وضاحكٌ)، و(زيدٌ ضاحكٌ ويتحدّث)؛ لأنّ كلّ واحد منهما يقع خبرًا للمبتدأ، ولما دخل على المبتدأ من العوامل، كـ (باب كان)، و(باب إنّ)، وكذلك (مررْت برجل ضاحك ويتحدّث)، و(برجلٍ يتحدّثُ وضاحكٌ)، لأنّ (يفعل) ممّا يوصف بها النّكرات..."[5]

وقد سبق الحديث عن عطف الفعل على الاسم في قوله تعالى: (صافّات ويقبضن). ولا يجوز: (سيتحدّث زيدٌ وضاحك)؛ لأنّ (ضاحك) لا يقع موقع (سيتحدّث) لأنّه لا يلي اسم الفاعل السين؛

---

[1]– ينظر: ابن الشّجري، أمالي ابن الشجريّ، نسبه لجندب بن عمرو يقوله في امرأة الشمّاخ بن ضرار2\438، وابن منظور، اللّسان(عهج)، وأبو حيّان الأندلسيّ، شرح التّسهيل، 3\383، والتّذييل والتّكميل،13\205، والأشموني، شرح الأشموني،543/4، وابن هشام، أوضح المسالك،3\334، والأزهريّ، شرح التّصريح،2\152. العواهج جمع هَوجع، والمقصود المرأة الحسناء تامّة الخلق، تشبيهًا لها بالظّبية.

[2] – ينظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب،1\641

[3]– ينظر: ابن الشّجري، أمالي ابن الشجريّ ،2\437، وأبو حيّان الأندلسيّ، شرح التّسهيل، 3\383، والزجّاج، معاني القرآن، 1\412، والأشموني، شرح الأشموني،3\140

[4]– ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن،1\412

[5]– ابن الشجريّ، أمالي ابن الشجري،2\437

لاختصاصها بالأفعال، وكذلك لا يجوز: (مررت برجل قائم ويتحدّث)؛ لأنّ الجر من خصائص الأسماء[1].

ثانيًا: لا يجوز عطف الفعل على الاسم، ولا الاسم على الفعل. وهذا قول المازنيّ، والمبرّد، والزّجّاج[2]. وهو مذهب ابن السّرّاج، إذ اعترض على المجيزين مستقبحًا رأيهم فقال: " وقد أجاز قوم من النّحويّين (ظننت عبد الله قاعدًا ويقوم) برفع (يقوم)، وأحدهما نسق على الآخر، ولكنّ إعرابهما مختلف، وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم على الفعل، والفعل على الاسم"[3].

واحتجّ أصحاب هذا القول بالقياس على المثنّى، إذ لا ينضم في التّثنية الاسم إلى الفعل، والعكس كذلك، فهنا أيضًا لا يعطف أحدهما على الآخر[4].ويضرب ابن السّرّاج مثالا على ذلك فيقول: " ألا ترى أنّك إذا قلت: (زيدان) فإنّما معناه (زيد وزيد) فلو كانت الأسماء على لفظ واحد لاستُغنيَ عن العطف. وإنّما احتيج إلى العطف لاختلاف الأسماء. تقول: (جاءني زيد وعمرو) لمّا اختلف الاسمان. ولو كان اسم كلّ واحد منهما عمرًا، لقلت: (جاءني العمران) فالتّثنية نظير العطف. ألا ترى أنّه يجوز لك أن تقول: (جاءني زيد وزيد) فحقّ الكلم الّتي يعطف بعضها على بعض أن يكون متى اتّفقت ألفاظها جاز تثنيتها. وما ذكروا جائز التّأويل لمضارعة (يفعل) لـ (فاعل). وهو عندي قبيح لما ذكرت لك"[5]

ومجمل ما احتجّ به أصحاب هذا القول هو القياس على التّثنية، بيد أنّه لا يُسَلَّم بهذا القياس؛ لأنّ التّثنية من خصائص الأسماء، فلا يجوز انضمام اسم إلى فعل في التّثنية ، بخلاف العطف الّذي يجوز التّعاطف ما بين الفعل والاسم المشبه له.

ثمّ إنّ النّقل ثبت في جواز التّعاطف بين الاسم والفعل، والعكس أيضًا، وذلك في صريح القرآن الكريم وقد ذُكر ذلك سابقًا. وقد تقرّر أنّ النّقل إذا ثبت فإنّه يبطل القياس؛ لأنّ القياس اجتهاد والنّقل نصّ، فلا حاجة للاجتهاد في موطن النّصّ، فالنّصوص لها السّبق، والقواعد إنّما وضعت وفاقا لما ثبت

---

[1] – ينظر: حسن عبّاس، النّحو الوافي، 463-464.

[2] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 5\272

[3] – ابن السرّاج، الأصول في النحو،2\77-76

[4] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 5\272

[5] – ينظر: الأصول في النّحو،77/2.

بالنّقل. وهذا ما نصّ عليه أبو عليّ الفارسيّ بقوله: (... لأنّ الغرض فيما ندوّنه من الدواوين ، ونقنّنه من هذه القوانين، إنّما هو ليلحق من ليس من أهل اللّغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح، ومن هو فصيح. فإذا ورد السّماع بشيء لم يبق غرضٌ مطلوب ، وعُدل عن القياس إلى السّماع."[1] وهذ ما نصّ عليه ابن جنّي في الخصائص حيث يقول:" واعلم أنّك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"[2]

والّذي يترجّح هو قول المجيزين ومنهم السّيوطيّ خلافًا للزجّاج ومَن قال بقوله؛ لثبوت النّقل الّذي لا يبطل بالقياس، ولأنّ الجواز مقيّد بالمضارعة فإذا انعدمت المضارعة بطل التّعاطف؛ لذا لم يجيزوا عطف اسم الفاعل على الماضي، لكنّك إذا قرّبت الماضي إلى الحال بـ (قد) جاز ذلك وقد تقدم بيانه[3].

[1] – البغدادي، خزانة الأدب، 8\ 421

[2] – ابن جنّي، الخصائص، 127.

[3] –ابن الشجريّ، أمالي ابن الشّجريّ،2\438

المسألــة الســادســة عشــرة

توكيد الفعل المضارع الّذي يلـي (إمّا) الشّرطيّة

من وجوه مشابهة الفعل المضارع للأسماء أنّ يأتي مبنيّا ومعربا، فيبنى مع نون النّسوة على السّكون، ومع نوني التّوكيد الخفيفة والشّديدة على الفتّح، وأمّا إعرابه فليس مجال البحث. وسيقتصر الحديث على حالة واحدة من البناء وهي إذا تلا (إنْ) الشّرطيّة الّتي دخلت عليها (ما) المؤكّدة للشرط، مثل قوله تعالى: (**فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ**)[1]

وقد اختلف النّحاة في توكيد هذا الفعل بالنّون بين الجواز والوجوب وتعدّدت آراؤهم وأقوالهم:

القول الأوّل: جواز تأكيد الفعل بالنّون، وهو الأكثر، وقلّ أن يأتي الفعل بعدها غير مؤكّد؛ إذ لم يأت في القرآن إلّا مؤكّدا، ومع ذلك لم يقولوا بالوجوب؛ لكثرة حذفها في الشّعر، وهذا هو قول سيبويه، حيث ذكر: " وإن شئت لم تقحم النّون، كما إن شئت لم تجئ بها"[2] وتبعه على ذلك أبو عليّ الفارسيّ[3]. وأكثر النّحاة المتأخّرين يؤيّدون هذا المذهب، ويرونه المذهب الحريّ بالقبول.[4]ويفهم من عبارة السّيوطيّ أنّه ينحو هذا المنحى بقوله: " وتدخل كثيرا، وقيل: لزومًا"[5]، وهذه واحدة من صيغ التّرجيح غير الصّريحة عند السّيوطيّ.

وقال ابن هشام: "وأمّا المضارع إن كان حالًا لم يؤكّد بهما، وإن كان مستقبلًا أُكِّدَ بهما وجوبًا في نحو: ﴿**وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم**﴾[6]، وقريبًا من الوجوب بعد (إمّا)[7]" في نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خيانةً﴾[8]، وقوله: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾[9] ، فعبارة ابن هشام واضحة في عدم وجوب التّأكيد بعد (إمّا)، لكنّه قريب من

---

[1] – غافر:77

[2] – الكتاب، 3\515

[3] – الأشموني، 3\115

[4] – ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك،4\88

[5] – همع الهوامع،4\399.

[6] – الأنبياء: 57

[7] – ابن هشام، مغني اللّبيب، 422

[8] – الأنفال:58.

[9] – الأعراف: 200

الوجوب. ويبدو أنّ اطّراد التّوكيد في القرآن –على نحو ما سبق ذكره من الآيات–، وتركه كثيرًا في الشّعر هو ما حمل ابن هشام على أن يتّخذ هذا الموقف.

وقد جاء في الشّعر كثيرًا غير مؤكّد، ومن ذلك قول الشّاعر:

يا صاحِ إما تجدْنِي غيرَ ذي جِدَةٍ فما التّخلّي عنِ الخِلّانِ منْ شِيَمِي[1]**(البسيط)**

والشّاهد فيه أنّ الفعل المضارع لم يؤكّد بالنّون بعد(إمّا) الشّرطيّة المركّبة من (إن)، و(ما الزّائدة) المؤكّدة للشّرط[2]. ومثل هذا قول الآخر:

فإمّا تَرَيْنِي ولي لِمَّةٌ فإنَّ الحوادثَ أَوْدَى بِهَا[3] **(المتقارب)**

ومن ذلك قول الشّنفرى:

فإمَّا تَرَيْنِي كَابْنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِياً عَلَى رِقَّةٍ أَحفَى وَلا أَتَنَعَّلُ[4] (الطّويل)

ومنه قول امرئ القيس:

فإمَّا تَرَيْنِي في رِحالةِ جَابرٍ على حَرَجٍ كالقَرِّ تَخْفِقُ أكفاني[5] (الطّويل)

ورجّح عبّاس حسن هذا الرّأي بقوله: "أن يكون توكيده هو الكثير المستحسن؛ لكنّه – مع كثرته واستحسانه– لا يبلغ درجة الواجب."[6]

القول الثّاني: ذهب المبرّد والزّجّاج[7] إلى وجوب التّأكيد؛ لأنّه لم يأت في القرآن إلّا مؤكّدًا. وقد عقّب الزّجاج على قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي[8]﴾،"إعراب إمّا في هذا الموضع إعراب حروف الشّرط

---

[1] – قائله مجهول، ينظر: الأشموني، شرح الأشموني،3\216، وابن هشام، أوضح المسالك،4\87، والبغدادي، الخزانة،11\431، وشرّاب حسن، الشواهد الشّعريّة، 3\177

[2] – ينظر: شرّاب حسن، الشواهد الشّعريّة في أمّات الكتب النّحويّة، 3\177–178

[3] – ينظر: سيبويه، الكتاب، 1\239، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف،617، وابن يعيش، شرح المفصّل، 5\8،198\957،291، وابن الشجري، أمالي ابن الشجريّ،3\128، والبغدادي، الخزانة، 11\430

[4] – الأشموني، شرح الأشموني، 3\216، وابن هشام، أوضح المسالك، 4\88،

[5] – ديوان امرئ القيس،90، وينظر: ابن هشام، أوضح المسالك،4\88

[6] – عبّاس حسن، النّحو الوافي، 4\134

[7] – ينظر: أبو علي الفارسيّ، الإغفال،1\126، والسّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون،1\299

[8] – البقرة:38

والجزاء، إلّا أنّ الجزاء إذا جاء في الفعل معه نون التّوكيد الثّقيلة أو الخفيفة لزمتها (ما)، ومعنى لزومها التّوكيد، وكذلك معنى دخول النّون في الشّرط التّوكيد"[1]

وعبارة الزّجّاج واضحة في وجوب التّوكيد، إلّا أنه عبّر بوجوب استدعاء (ما) مع الشرط (إنْ) الّذي أُكّد فعله.

وأمّا أبو العبّاس المبرّد فقد قاس المسألة على (لام القسم) الّتي توجب التّوكيد فقال: "ومن مواضعها الجزاء إذا لحقت (ما) زائدة في حرف الجزاء؛ لأنّها تكون كاللّام الّتي تلحق القسم في قولك (لأفعلَنَّ)، وذلك قولك: (إمّا تأتيَنّي آتِك)، و(متى ما تقعدَنّ أقعدْ)[2]. لكنّه في كتاب (الكامل) أورد ما يوحي خلاف ذلك فقال: " فأمّا في المجازاة إذا قلتَ: إن تأتِني آتِك، وإن تقم أقم . فإنّك إن شئت زدت (ما) كما تزيدها في سائر حروف الجزاء نحو: (أينما تكن أكن)، و(متى ما تأتني آتِك)؛ لأنّها (إن تأتني آتك)، و(متى تقم أقم)، فتقول على هذا – إن شئت – (إمّا تأتِني)، و(إمّا تقم أقم معك)"[3]

ومجمل ما استدلّ به أصحاب هذا القول على وجوب التّأكيد هو أنّه لم يأت في التّنزيل إلّا مؤكّدا، ثم بالقياس على لام القسم. وأمّا ما سمع عن العرب في الشّعر غير مؤكّد فإنّه للضّرورة.

وربّما يحسن أن يؤتى بقول أبي عليّ الفارسي الّذي يعلّل به مذهبه، ويردّ على قول الزجّاج والمبرّد فيقول : "ليس الشرط والجزاء من مواضع النونين، وإنّما يدخلان على الأمر والنّهي، وما أشبههما من غير الواجب، ففي قوله يقصد الزجّاج : "إلّا أنّ الجزاء إذا جاء في الفعل معه النون الثّقيلة والخفيفة لزمها (ما) يوهم أنه من مواضعهما في الكلام، وأن لدخولهما مساغًا فيه، وإنما تلحق الشرط في ضرورة الشعر... وكذلك في الجزاء... وفي هذا الكلام مرمى آخر، وهو قوله: "الجزاء إذا جاء في الفعل معه النون الخفيفة والثقيلة لزمه ما" يوهم أن (ما) لزمت لدخول النون، وأن لحاق النون سبب لحاق (ما)، والأمر بعكس ذلك وخلافه؛ لأنّ السبب الذي له دخلت النون الشرط في قوله: ﴿ فَإِمَّا

[1] – معاني القرآن، 1\117، وينظر: الأشموني، شرح الأشموني، 3\143

[2] – المقتضب، 3\14،13.

[3] – المبرّد، 1\484

يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي ﴾، ونحو ذلك عند النحويين إنّما هو لحاق (ما) أوّل الفعل بعد (إن)؛ فلذلك صارت موضعًا للنّونين بعد أن لم يكن لهما موضعا"[1].

ومجمل القول أنّ السّيوطيّ ذهب إلى الجواز مخالفًا الزجّاج، وقد احتجّ بالمسموع ، فالتّنزيل الحكيم بالتّوكيد، وأكثر الشّعر بترك التّوكيد، وقد اتّفق الجميع على الاحتجاج بالشّعر بالتّقييد المعروف، فإذا ضمَمْتَ هذا المسموع إلى ما جاء به التّنزيل دلّ ذلك على جواز التّوكيد لا الوجوب.

والّذي يترجّح لدى الباحث ما ذهب إليه سيبويه، وأبو عليّ الفارسيّ من عدم الوجوب؛ وذلك لما أورده أبو عليّ الفارسي من احتجاج منطقيّ، ثمّ لكثرة ما ورد في الشّعر، فلماذا لا يُعدّ ذلك لغة؟، ثمّ إنّ القول بأنّه لم يرد في القرآن إلّا مؤكّدا، قول لا حجّة فيه على الوجوب؛ لأنّ القرآن جاء بالأحسن والأفصح وهذا لا يعني أنّ ما دونه ليس بمستساغ، بل إنّ كلّ ما تكلّمت به العرب هو دون القرآن، كما أنّ ترك الشّيء ليس بدليل على بطلانه.

[1] – ينظر: أبو عليّ الفارسيّ، الإغفال،1\126

المسألـة السّـابعـــة عشـرة

كـأنّ، هل من متعلّق لكافها؟

لقد اختلف النّحاة في بساطة (كأنّ) وتركيبها، ثمّ اختلف القائلون بتركيها في متعلّق إلى قولين:

الأوّل: أنّه لا متعلّق للكاف، وإليه ذهب الأكثرون، وأنّه لا موضع لـ (أنّ) وما بعدها؛ لأنّها افتقدت تقدير المصدر بإسناد الكاف إليها، فصارتا بمثابة كلمة واحدة، وقد أبدى ابن هشام تحفّظه على هذا الرّأي؛ لأنّ هذا يكون في التّركيب الوضعي، لا في التّركيب الطّارئ في حال التّركيب الإسناديّ كما في (كأنّ).[1] وقد جزم المرادي بأنه لا تعلّقَ، فقال: "الصحيح أنّ الكاف لا تتعلّق بشيء، وأنّ ما بعدها ليس في موضع جرّ بها؛ لأنّ التّركيب صيّر (أنّ) والكاف حرفًا واحدًا"[2]، وقد رجّح السيوطي عدم التّعلّق بقوله: "وهو الصّحيح"[3]، وهو قول ابن جنّي[4]، وعند الرّضي لأنّها صارت بعد التّركيب بمثابة كلمة واحدة، ولا عمل لها، كما كان لها حين كانت في محلّ خبر(إنّ)[5]، وكذلك ابن عصفور[6]. وقال ابن جنّي: " إنّها لا تتعلّق بشيء، وليست بزائدة؛ لأنّ معنى التّشبيه فيها موجود وقد بقي النّظر في (أنّ) الّتي دخلت عليها، هل هي مجرورة بها أو غير مجرورة؟ فأقوى الأمرين عندي أن تكون مجرورةَ بالكاف"[7].

---

[1] – ينظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، 275.

[2] – الجنى الدّاني،1\263

[3] – همع الهوامع، 2\152.

[4] – ينظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، 257.

[5] ينظر: الرّضيّ ، شرح كافيّة ابن الحاجب،2\388.

[6] – ينظر: السّيوطي، همع الهوامع، 2\152، وابن هشام: المغني،257

[7] – ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، 1\313

ومجمل ما احتجّ به أصحاب هذا الرّأي؛ أنّها فقدت التّعلّق لانزياحها عن مكانها الّذي يمكن أن تتعلّق فيه بمحذوفٍ. ثمّ لكونها صارت كلمة واحدة بعد التّركيب، وبهذا التّعليل يكون الخلاف في بساطتها وتركيبها خلافًا صوريًّا لا ينبني عليه شيء. ثمّ إنّهم قالوا بأنّ إعمال(الكاف) بجعلها جارّة، لا يلزم أن يكون لها متعلّقٌ، وذلك قياسًا على النّظير، ففي قوله تعالى: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[1]، فالكاف جارّة، وغير متعلّقة بفعل[2]، ولكن هذا القياس فيه نظر، لا يُسلَّم به؛ لأنّ (الكاف) في الآية زائدة لتوكيد نفي المثل، وهنا ليست زائدة.

والثّاني: أنّ لها متعلّقًا، وهو قول الزّجّاج؛ لأنّ كاف التّشبيه لا تكون زائدة، فمن حقّها أن تتعلّق، فلجأ إلى تقدير الكاف اسمًا بمنزلة (مثل)، فألجأه هذا التّقدير إلى أن يقدّر لها موضعًا من الإعراب، فاضطرّه هذا التّقدير إلى أن يقدّر لها خبرًا لم يُنطق به قطّ، ولا المعنى يفتقر إليه، فالتّقدير في قولك: كأنّي أخوك: كأخوّتي إيّاك موجودةٌ، وفي قولهم: (كأنّ زيدا أخوك): مثلُ أخوّةِ زيدٍ إيّاك كائنٌ.[3]

والّذي يترجّح لدى الباحث أنّ عدم التّعلّق هو الصحيح؛ لأنه لا يخفى ذاك التّعنّت فيما ذهب إليه الزجّاج، أضف إلى أنه قد رُدّ عليه بأنّ العرب لم تُظهر قطّ ما ادُّعى إضمارُه. في حين أنّ ما اختاره السّيوطيّ كان أيسر، وأقرب لفهم السّياقات التّركيبيّة.

---

[1] – الشّورى:11

[2] – ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، 1\305

[3] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع،2\152، وابن هشام: المغني،257، المرادي: الجنى الدّاني،1\263

الفصل الثاني

موافقات السّيوطيّ للزجّاج بالتّأييد أو السّكوت

المسألة الأولى: العطف على معموليّ عاملين

المسألة الثانية: حذف عامل المفعول المطلق وجوبًا

المسألة الثالثة: عامل النّصب في المستثنى

المسألة الرابعة: نصب المضارع بعد إذن

المسألة الخامسة: جواز انفصال الضّمير إذ انحصر بإنّما

المسألة السادسة: كأنّ، بسيطة أم مركّبة؟

المسألة السابعة: إعراب المصدر المؤوّل الواقع بعد (لو)

المسألة الثامنة: صرف الممنوع من الصرف إذا عُرّف أو أضيف

المسألة التاسعة: علامة إعراب المثنّى وجمع المذكّر السّالم

المسألة العاشرة: زيادة النّون في المثنّى وجمع المذكّر السّالم

المسألة الحادية عشرة: دخول اللّام على معمول خبر (إنّ) حال كونه شبه جملة إذا كان متوسّطا بين الاسم والخبر

المسألة الثّانية عشرة: ناصب تمييز الجملة

المسألة الثالثة عشرة: تقديم المصدر المؤكِّد على الجملة المؤكَّدة

جعلت هذا الفصل تحت عنوان "موافقات السّيوطيّ للزجّاج بالتّأييد أو السّكوت"، واقتصر على ثلاث عشرة مسألة، لم يخاف السّيوطيّ الزّجّاج في أيّ منها، فإمّا أن يكون وافقه بعبارة صريحة، أو غير صريحة، وربّما سكت ولم يبدِ مخالفته ولا موافقته فارتأى الباحث أن يجعلها ضمن الموافقات على اعتبار أنّه يقرّه على موقفه والإقرار قرين الموافقة اللّفظيّة فيما يرى الباحث، ويضمّن هذا الفصل المسائل التّالية:

المسألــة الأولى

الـعـطـف عـلـى مـعـمـولي عـامـلـيـن

يجوز العطف على معمولي عامل واحد، نحو: (إنّ زيدا ذاهبٌ وعمرًا جالس)، وكذلك يجوز العطف على معمولات عامل واحد، نحو: (أَعْلَمَ زيد عمرًا بكرًا جالسًا، وأبو بكر خالدًا سعيدًا منطلقًا)، وقد نقل ابن هشام الإجماع على جواز هذا التّركيب، كما نقل الإجماع على منع العطف على معمولي أكثر من عاملين، نحو: (إنّ زيدًا ضاربٌ أبوه لعمرٍو وأخاك غلامُه بكرٍ)[1]، وواضح أنّ العطف على معمولي عامل واحد لا لَبْس فيه؛ فلا يشكل فهمه، أمّا على أكثر من عامل ففيه لَبْس لا يخفى على سامع.

أمّا العطف على معمولي عاملين فهو محلّ النّقاش، نحو: (كان آكلا طعامَك زيدٌ، وتمرًا عمرٌو). العامل الأوّل هو النّاسخ، ومعموله (آكلا)، والعامل الثّاني هو شبه الفعل(آكلاً) ومعموله "طعامَك"، ثمّ عُطف بالواو" تمرًا عمرٌو"، فهل يصحّ أن يُعطَفَ معمولان آخران، وهما (تمرًا عمْرو) على معمولي العاملين السّابقين؟ هذه هي صورة المسألة الّتي اختلفت كلمة النّحاة فيها، فتشعّبت الآراء فيها وتعدّدت، ويجدر بسط الحديث فيما أورده السّيوطي من آراء مع التزام ترتيبه كما في (همع الهوامع) على النّحو الآتي:

الأوّل: منع سيبويه العطف في مثل ذلك مطلقًا، سواء أكان ذلك في المجرور أم في غيره؟ وصحّحه ابن مالك، فلا يقال: (كان آكلا طعامَك زيدٌ، وتمرَك عمرٌو)، ولا (في الدّار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو)؛ لأنّه بمنزلة تعديتين بمعدّ واحد، وذلك لا يجوز؛ لأنّه لو جاز لجاز في أكثر من عاملين، وذلك ممتنع

[1] – ينظر: ابن هشام، المغني،604

بالإجماع[1]، وهذا مذهب الخليل، والمبرّد، وابن السرّاج، وأبي عليّ الفارسيّ، وابن جنّي[2] . وذكر السّيرافيّ أنّ سيبويه لا يجيز (ليس زيدٌ بقائم ولا قاعدٍ عمرو)؛ لأنّ (زيدٌ) مرتفع بـ (ليس)، و(قائم) مجرور بـ (الباء)، فـ(الباء، وليس) عاملان، أحدهما عمل الرفع، والآخر عمل الجر، فإذا قلت: (ولا قاعد عمرو)، فقد عطفتَ (قاعد) على (قائمٍ) وعامله الباء، وعطفتَ (عمرو) على (زيد)، وعامله (ليس)؛ وبالتّالي عطفْتَ على شيئين مختلفين، ومثل ذلك في الفساد: (قام زيد في الدار والقصر عمرو)، ووجه فساده أنّ حرف العطف وُضِع لينوب عن العامل، والعامل لا يعمل رفعا وجرًا في آن؛ لأنّك عندما عطفتَ بالواو(القصرِ، وعمرٌو)، فإنّ العامل فيهما هو (الواو)، وهذا هو وجه فساده، لكنّك لو قلت :(قام زيدٌ في الدارِ وفي القصرِ عمرٌو)، جاز؛ لأنك أعدت أحد العاملين وهو(في)، فصار العطف على عامل واحد ، وهو (قام)[3]. والعطف على عامل واحد لا إشكال فيه وقد سبق الحديث عنه.

ثمّ إنّ الاجماع منعقد على منع قولهم: (مرّ زيدٌ بعمْرٍو وبكرٌ خالدٍ)، بالعطف على الفعل وحرف الجرّ، فلو جاز العطف على عاملين لجاز هذا. ويُفهَم ممّا سبق ومن كلام سيبويه أنّ علّة المنع هي دفع اللّبس.

الثّانـي: جواز العطف على معمولي عاملين مطلقًا خلافًا للرّأي الأوّل، وهو قول الكافيجيّ[4]، واحتجّ بأنّ الكلام إذا أدّى المعنى المراد، فلا داعي للّجوء إلى دليل نقليّ مسموع، وإلّا لزم توقّف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه.[5] فكأنّهما يقولان الأصل في الأمور الإباحة ولا يمتنع ذلك إلّا بدليل نّقليّ، ولا دليل هنا فذهبا إلى الجواز، لكن بإنعام النّظر في حجّتهم العقليّة ربّما تلمس أنّهما يلتقيان مع المذهب الأوّل في محور من محاور الاحتجاج، فإذا كانت علّة المنع عند سيبويه ومَن وافقه هو

---

[1] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،5\270

[2] – ينظر: الباقولي، كشف المشكلات،2\760

[3] – ينظر: السّيرافيّ، شرح السّيرافي،3\127، ابن السرّاج، الأصول في النّحو، 2\69

[4] الكافيجيّ (788–879 هـ) هو محمّد بن سليمان بن سعد بن مسعود الروميّ الحنفيّ محيي الدين، أبو عبد الله الكافيَجي. وورد عند الزركليّ أنّ الكافيجيّ من كبار العلماء بالمعقولات، وترجع كنيته بالكافيجيّ لكثرة اشتغاله بالكافيّة في النحو. من أشهر تلامذته: أبو الحسن الأشموني، وجلال الدين السيوطي أكثر تصانيفه من الرسائل، ومنها: "مختصر في علم التاريخ"، "أنوار السعادة في شرح كلمتي الشهادة"، "نزهة المعرب"، "التيسير في قواعد التفسير"، و"الإحكام في معرفة الإيمان والأحكام. (ينظر: الزركلي الدمشقي ، الأعلام، 150/6.

[5]– ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،5\270

دفع اللّبس، فإنّ الجواز هنا ثابت مادام الكلام يؤدّي مدلوله، فإذا لم يؤدّ مدلوله بوضوح دون لَبس فالأمر ممتنع، فيحصل الإلتقاء بين الرّأيين رغم تناقضهما.

الثّالث: جواز العطف إذا كان أحد العاملين جارًّا – حرفًا أو اسمًا– سواء أتقدّمَ المجرور المعطوف، نحو: (في الدّار زيد والحجرةِ عمرٌو)، أم تأخّر، نحو: (في الدّار زيدٌ وعمرٌو الحجرةِ)[1]. ولم يعزُ السيوطيّ هذا الرّأي إلى أحد. ومنه قول القائل:

أكلَّ امرئٍ تَحْسبِينَ امْرأً وَنارٍ تَوقَّدُ باللّيلِ نَارا[2] **(المتقارب)**

وموطن الشّاهد فيه أنّه عطف(نارٍ) على (امرئ) المجرورة بـ(كلّ)، وعطف (نارا) على (امرأ) المنصوبة بالفعل، والّذي ربط بينهما هو الواو[3].

وقد ردّ سيبويه ذلك، وقال ليس ذلك عطفا على عاملين، وتأوّله أنّ (نارٍ) مجرورة بـ (كلّ) أخرى مقدّرة، وليست مجرورة بالعطف على (امرئ)، ومنه قولهم: (ما كلّ سوداءَ تمرةً، ولا كلُّ بيضاءَ شحمةً)[4].

الرّابع: يجوز العطف إنْ كان المجرور المعطوف مقدّما، نحو:(في الدّارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو)، وسواء أتقدّم المجرور المعطوف عليه أم لم يتقدّم، وهو رأي الأخفش، والكسائيّ[5]، والفرّاء، والزّجّاج[6] وابن مضاء[7]، وابن عقيل[8]. ومنع ذلك سيبويه وابن السرّاج وابن هشام[9].

---

[1] – ينظر: السّيوطي همع الهوامع،5\270

[2] – لأبي داود الإيادي، الدّيوان،112، وينظر: سيبويه، الكتاب،1\66 وابن يعيش، شرح المفصّل،3\193،94،91، و5\285، و9\179، وابن هشام، المغني،366، والمبرّد، الكامل 1\482، وابن الشجريّ، أمالي ابن الحاجب،1\46، وابن السرّاج، الأصول،2\70، و74، والمالقي، رصف المباني،348

[3] –ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل،3\\193.

[4] – ينظر: السّيرافي، شرح كتاب سيبويه،1\66.

[5] ينظر: النّحّاس، إعراب القرآن، 3\140

[6] ينظر: الزجّاج، معاني القرآن، 4\423

[7] – ينظر: السّيوطيّ،5\270

[8] – ينظر: ابن عقيل، المساعد، 2\471.

[9]– ينظر: ابن السرّاج، الأصول في النّحو، 2\69، وابن هشام، المغني،604.

الخامس: وفصّل قوم منهم، الأعلم[1]، فقالوا: يجوز إنْ تقدّم المجرور، نحو: (إنّ في الدّارِ زيدًا والحجرةِ عمرًا)؛ لأنّه كذا سمع؛ ولأنّ فيه تعادل المتعاطفات، وإلا امتنع، نحو: (في الدّارِ زيدٌ وعمرٌو الحجرة)[2]. ومنه قول الله تعالى:﴿**إِنَّ فِي السَّمواتِ والأرضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ**﴾[3].**و هذه الآيات استدلّ بها المجوّزون للعطف على معمولي عاملين، وكذلك المانعون، ولعلّه من الضّرورة أن يُبسط الكلام لتستبين سبيل كلّ منهم: فَـ (آيات) الأولى منصوبة إجماعًا[4]، وخبرها (في السّماوات)، والعامل هو(إنّ)، وقوله: (وَفِي خَلْقِكُمْ) معطوف على خبر(إنّ)، وهذا لا إشكال فيه لأنّ العطف على عامل واحد، وهو(إنّ).**

وقرأ حمزة، والكسائيّ بالنّصب[5]، في ﴿آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾، و﴿آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، والباقون بالرّفع، أمّا قراءة النّصب في(آيات) الأولى فبالعطف على اسم (إنّ)، ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ عطف على خبر ﴿إنّ﴾، وهذا عطف على عامل واحد، حيث لا إشكال فيه.

أمّا ﴿ **آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ** ﴾، فالعطف فيها على معموليّ عاملين مختلفين، وهما، (إنّ)، و(في)، على اعتبار أنّ الواو عطفت ﴿**آيَاتٌ**﴾، ولم تعطف جملة ﴿**وَفِي خَلْقِكُمْ**﴾، وهذا ما جوّزه أكثر الكوفيّين، ومنعه أكثر البصريّين الّذين لا يرون العطف على معمولي عاملين، لا سيّما سيبويه، الذي تأوّل تقدير حرف(في) عند قوله: ﴿**وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**﴾؛ لدلالة السّابقة عليها وهي: ﴿**إنّ في السّموات والأرضِ**﴾، وتبقى الواو عاطفة (**آياتٍ**) على اسم (إنّ)، فلا يكون ذلك من باب العطف على معمولي

---

[1] – أَبُو اَلْحَجَّاجْ يُوسُف بْنْ سُلَيْمَان بْن عِيسَى اَلشَّنْتَمَرِي اَلْأَنْدَلُسِيّ اَلمعروف بِالْأَعْلَمِ، ولد سنة 410هـ، وتوفي سنة476 هـ، عالم بالأدب واللغة. ولد في شَنْتَمَرِيّة الغرب ورحل إلى قرطبة. كف بصره في آخر عمره ومات في إشبيلية. كان مشقوق الشفة العليا، اشتهر بالعلم، من كتبه: شرح الشعراء الستة، وكتاب الحماسة. شرح أبيات كتاب الجمل. (ينظر: القفطي، إنباه الرّواة، 4\65)

[2] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،5\270، وابن هشام، المغني،604.

3 – الجاثية: 3–5

[4] _ ينظر: ابن هشام، المغني، 605.

[5] – ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، 594.

عاملين[1]. وقد رجّح ابن عاشور ما ذهب إليه جمهور الكوفيّين؛ لكثرته كثرةً تنبو عن التّأويل.[2] ومن ذلك قول الشّاعر:

ألا يا لِقَوْمِ كلُّ ما حُمَّ واقعُ ولِلطير مَجرًى وَالجَنوبِ مَصارعُ[3] **(الطّويل)**

والشّاهد أنّه جرّ (الجنوب) وهي خبرٌ لمصارع، فحقُّها الرّفع، والجرّ –وفق من أجازوا العطف في مثل هذه المواطن– هي معطوفة على (للطير)، ومن ردّ هذا العطف ومنعه جرّها بتقدير الحرف كما مرّ سابقًا، لا سيّما سيبويه[4].

السّادس: يجوز العطف إذا كانت العوامل غير لفظيّة كالابتداء، نحو:(زيدٌ في الدّارِ، والقصرِ عمرٌو) فـ(زيد) مرفوع بالابتداء، وكذلك (عمرو) رفعه الابتداء، فكأنّ العطف على معمول عامل واحد[5]، وهو ما لا نزاع فيه كما ذُكر في عرض المسألة. وهذا رأي ابن طلحة الإشبيلي[6].

السّابع: يجوز العطف في العوامل غير اللّفظيّة، ويجوز في العوامل اللّفظيّة الزّائدة؛ لأنّ العامل الزّائد عارض، فيبقى الحكم للأوّل، كما في قولنا: **(ليس زيد بقائمٍ، ولا خارجٍ أخوه)**. وهذا قول ابن الطّراوة[7].

كانت تلك هي الآراء في المسألة، وقد تبيّن أنّ مذهب الزّجاج هو جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين، ووافقه ابن هشام[8] في ذلك، وهذا هو الثّابت عن الكسائيّ نسبه إليه أبو جعفر النّحّاس[9]،

---

1 – ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن، 4\430–431 ابن السرّاج، الأصول في النّحو، 2\69، الزّمخشريّ، الكشّاف،5\480والباقولي، كشف المشكلات، 3\1231–1232، وجواهر القرآن،3\1547 ، ابن هشام، المغني، 605، وابن عاشور، تفسير التّحرير والتّنوير،10\261–262

2– ينظر: ابن عاشور، تفسير التّحرير والتّنوير،10\261–262.

3– لقيس بن ذريح، أو لخداش الدّارمي، ينظر: السّيوطيّ، الهمع،5\271، والعيني، المقاصد النّحويّة،1282، والمرادي، شرح الألفيّة لابن مالك،1\415، وشراب حسن، الشّواهد الشّعريّة، 2\106.

4 – ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 190/2، والعيني، المقاصد النّحويّة،1282

5 – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 5\271

6 – هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الله بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيلي أبو بكر المعروف بابن طلحة، ينظر: السّيوطيّ، بغية الوعاة،1\121.

7 – ينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضّرب،2016، والسّيوطيّ، همع الهوامع، 5\271

8 – ينظر: المغني،604

9 – ينظر: إعراب القران،4\140

وعليه أبو حيّان[1]، وابن عقيل[2]، وغيرهم. ومنع سيبويه، وجمهور البصريّين العطف على معموليّ عاملين مختلفين.

واحتجّ المجيزون بأمور:

أحدها: الآيات (3–5) من سورة الجاثية، ومثله في الشّعر:

أكلّ امرئٍ تحسبين امرأ ونارٍ توقَّدُ بالّليل نارا[3] **(المتقارب)**

وتقدّم الحديث عن ذلك كلّه

ثانـيها: قول الأعور الشنّي:

هَوِّن عَلَيكَ فَإِنَّ الأُمورَ بِكَفِّ الإِلَهِ مَقاديرُها

فَلَيسَ بِآتيكَ مَنهِيُّها وَلا قاصِرٌ عَنكَ مَأمورُها [4] **(المتقارب)**

روي(قاصر) بالرّفع والنّصب والجرّ، والشّاهد فيه رواية الجرّ أنّ (قاصر) عطفٌ على مجرور الباء (آتيك)، و(مأمورها) معطوف على (منهيها)، وهو معمول (ليس)، فلزم العطف على معمولي عاملين.[5]

ثالثها: قول النّابغة الجعدي:

وَلَيسَ بِمَعرُوفٍ لَنا أَن نَرُدَّها صِحاحاً وَلاَ مُستَنكَراً أَن تُعَقَّرا[6] (الطّويل)

ويقال فيه ما قيل في بيت الشنّي، حيث روي بالأوجه الثلاثة قوله:(مستنكر)، والشّاهد في رواية الجرّ، فيكون معطوفا على خبر ليس، و(أن تعقّرا) معطوفًا على (أن نّردّها)، والواو مشرّكة.

رابعها: قول أبي النّجم العجليّ:

---

[1] – ينظر: ارتشاف الضّرب،2015

[2] – ينظر: المساعد،2\471

[3] – ديوان أبي دواد الإيادي، 112، ينظر: أمالي ابن الشّجريّ، 1\196، والمبرّد، الكامل،1\482، و2\567، وابن يعيش، شرح المفصّل، 3\193،49،91، و5\285،و 8\94،و 9\179

[4] – ينظر: المرادي، الجنى الدّاني، 2\162،وابن هشام، المغني، 205، 605 660.

[5] – ينظر: ابن هشام، المغني،605.

[6] ديوان النابغة الجعديّ، 84، ينظر: سيبويه، الكتاب 1\64، والمبرّد، المقتضب،4\ 194،200

أَوصَيتُ مِن بَرَّةَ قَلباً حُرّا بِالكَلبِ خَيراً وَالحَماةِ شَرّا[1] (الرّجز)

(الحماة) معطوف على معمول (الباء)، و(شرّا) معطوف على معمول عامل الفعل.

قال أبو العبّاس المبرّد: "وهذا كلام معيب عند النّحويّين وبعضهم لا يجيزه؛ وذلك لأنّه عطف على عاملين...، وكان أبو الحسن الأخفش يراه، ويقرأ"[2]: ﴿**وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ**﴾[3]

وأمّا من منعوا العطف على عاملي معمولين فقد استدلّوا بأدلّة منها:

أوّلا: احتجّوا بالتّعليل العقليّ المجرّد وبالتّفسير المنطقيّ فقالوا: إنّ الواو حرف ضعيف لا يقوم مقام عاملين مختلفين[4].

ثانيا: لو أجزنا العطف على عاملين، لجاز العطف على ثلاثة عوامل، وأكثر وهو ممتنع بالإجماع[5].

ثالثا: أنّ العطف على معمولي عاملين مختلفين -إن لم يكن أحدهما جارًّا- مجمع على منعه، وأنّ حذف ما دلّ دليل من حروف الجرّ وغيرها مجمع على جوازه، والأكثر على منع العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقًا فيحمل ما ورد العطف على عاملين على ما أجمعوا على جوازه فيُقدّر الجار محذوفًا.[6]

الرابع: أنّ العطف على معمولي عاملين مختلفين بمنزلة تعديتين بمعَدٍّ واحد ، ولا يجوز، ويقاس عليه نظيره وما هو بمنزلته، فلا يجوز.[7]

والّذي يتبيّن هو أنّ الزّجّاج قد نحا في هذه المسألة نحوا مغايرا لمذهبه البصريّ، فنجده قد دار مع الدّليل وتمسّك به فأجاز العطف على معمولي عاملين، في حين أنّ السيوطي لم يُتبيّن له موقف في

---

[1] – ديوان أبي النّجم العجليّ، 186، وينظر: المبرّد، الكامل، 2\563،

[2] – الكامل،2\569، ينظر: ابن مجاهد، السّبعة في القراءات،594.

[3] – الجاثية: 5

[4] – ينظر: ابن السرّاج، الأصول،2\74، وابن مالك، شرح التّسهيل،3\378

[5] – ينظر: نفسهما.

[6]– ينظر: نفسهما.

[7]– ينظر: نفسهما.

كتابه همع الهوامع إذ نجده قد اكتفى بنقل الآراء. ثمّ إنّني لم أعثر له على ترجيح فيما رجعت إليه من مصادر.

والّذي يترجح هو ما ذهب إليه المجوّزون، ويشهد لمذهبهم القرآن الكريم، وكثرة السّماع عمّا يُحتجّ بلسانهم، كالجعديّ، والفرزدق، وأبي النّجم العجليّ وذي الرّمّة، وأبي دواد الإياديّ وغيرهم الكثير ممّا تزخر كتب النّحو بأشعارهم وقد اقتصر البحث على ثلاثة منهم خشية الإطالة.

ومجمل الأمر أنّ الزجّاج جوّز هذه الصورة من العطف إن كان المجرور المعطوف مقدّما، نحو:(في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو)، وسواء أتقدّم المجرور المعطوف عليه أم لم يتقدّم، وهو رأي الأخفش، والكسائي، والفراء، وابن مضاء، وابن عقيل. وأمّا السّيوطيّ فلم يرجّح رأيًا ممّا أورده في (همع الهوامع)، واكتفى بنقل هذه الآراء مضيفًا كلّ رأي إلى صاحبه، عدا القول الثّالث، الّذي لم يعزُه لأحد.

المسـألــة الثـانيـة

حـذف عامل المفعول المطلق وجوبًـا

لا يرمي هذا البحث إلى تقصّي مواضع وجوب حذف عامل المفعول المطلق، إنّما يقصد إلى الموضع الّذي بانَ فيه موقف السّيوطيّ من الزجّاج. فقد ذكر السّيوطي مواضع وجوب الحذف، ومنها بعض المصادر الّتي تكون بدلا عن الفعل النّاصب، وتكون هي نفسها المفعول المطلق، وقد ذكر جملة من هذه المصادر، وهي سماعيّة جرت مجرى المثل لا يجوز تّغييرها كما لا يجوز تغيير المثل.

فمن هذه المصادر الّتي تنوب عن عاملها (غفرانـك)، فعند الزجّاج وابن مالك جاء المصدر بدلا من اللّفظ بالفعل. واختلف القوم في حذف العامل؛ فبعضهم جعله محذوفًا على الجواز، أمّا ابن عصفور فاضطرب كلامه؛ فمرّة قال بجواز إظهار عامله، ومرّة قال بوجوب حذفه، ولم يتبيّن موقف السّيوطي من الخلاف في المسألة[1].

ثمّ اختلفوا في الفعل النّاصب، أهو بمعنى الطّلب أم هو بمعنى الخبر؟

ذهب الزّجّاج إلى أنّ التّقدير: اغفر غفرانك، حيث يقول: ومعنى ﴿**وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ**﴾[2]، أي؛ (اغفر غفرانك)، و(فعلان) من المصادر نحو، (السّلوان والكفران)[3] وعلى هذا التّقدير، يكون الفعل بمعنى الطّلب، وقد عزا السّجاوندي[4] هذا القول إلى سيبويه[5]، بيد أنّ هذا العزو إلى سيبويه فيه نظر فقد جاء في الكتاب"... ونظير سبحان الله في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى (غفران)؛ لأنّ بعض العرب يقول: (غفرانك لا كفرانك)، يريد استغفارا لا كفرًا"[6]

---

[1] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،3\120، وأبو حيّان الأندلسيّ، التذييل والتّكميل،7\192،191

[2] – البقرة: 285

[3] – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه،1\369، والباقولي: كشف المشكلات،1\212، وجواهر القرآن ونتائج الصّنعة،2\767

[4] – مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرشيد أَبُو طَاهِر السجاوندي رياضيّ حنفيّ، توفي سنة ستمائة للهجرة، له السّراجيّة في الْفَرَائض والمواريث، وشرح السّراجيّة في الوقف والابتداء، وذخائر نثار في أخبار السيّد المختار، ينظر: الزّركليّ، الأعلام، 7\27

5 – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،3\121، وأبو حيّان الأندلسيّ، التذييل والتّكميل،7\192

6 – سيبويه، الكتاب،1\325

أمّا الزّمخشريّ فذهب إلى أنّ التّقدير: (نستغفرك ولا نكفرك)، فيكون العامل المحذوف إخبارًا لا إنشاء[1].

ثمّ إنّ بعض النّحويّين جوّز نصب المصدر على المفعول به والتّقدير: (نطلب أو نسأل غفرانك).[2]

وذهب آخرون إلى رفع المصدر على الابتداء أو إضمار الخبر والتّقدير: (غفرانُك بغيتنا)[3].

ويؤكّ البحث أنّ موقف السّيوطي لم يتبيّن في هذه الجزئيّة، والّذي يترجّح أنّ المصدر منصوب لا مرفوع؛ لأنّ النّصب يجعل الجملة فعليّة لا اسميّة، ثمّ إن رفع المصدر ونصبه بفعل تقديره نستغفر كلاهما يدلّان على الإخبار لا الإنشاء، والإنشاء أنسب للسّياق، إذ فيه معنى الدّعاء وإظهار الخضوع، والعوز لله تعالى، والجملة الفعلية بنصب المصدر تدلّ على التّجدّد والحدوث، ومعلوم من حال الإنسان أنّه لا يدوم على طلب المغفرة، بل إنّ حاله يتردّد بين الغفلة والنّسيان، ثمّ التّنبّه والإنابة، فيتجدّد منه طلب المغفرة، ويؤيّد هذا ما ورد في الحديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: «**كلُّ ابنِ آدمَ خَطاءٌ وخَيرُ الخَطّائينَ التّوابونَ**»[4]. وروى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ النّبيّ صلى الله عليه وسلّم قال: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ، وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ، فَيَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ، فَيَغْفِرُ لهمْ"[5].

إذن، السّياق يدلّ على أنّ الجملة طلبيّة، لا خبريّة؛ لأنّه سياق تضرّع ودعاء. ثمّ إنّ الإنسان لا يدوم على هذه الحال، بل ينقطع ويتجدّد، وهذا ما تدلّ عليه الجملة الفعليّة لا الخبريّة؛ لذا نستبعد رفع المصدر على الابتداء.

---

1 – ينظر: الكشّاف،1\407

2 – ينظر: ابن عطيّة، المحرر الوجيز، 1\392

3 – ينظر: الفرّاء، معاني القرآن،1\188.

4 – التّرمذيّ، الجامع الكبير، 4\273.

5 – صحيح مسلم،2\431، حديث،2749

المسألــة الثّـالثــة

عامـل النّـصـب فــي المـستثنــى

الحديث في هذه المسألة عن المستثنى المنصوب، أمّا أوجه الإعراب الأخرى كالبدليّة أو الفاعليّة أو المفعوليّة أو غيرها، فليست مقصودة هنا. كذلك سأضرب صفحا عن اللّغة الّتي لا تنصب المستثنى في الكلام التّامّ الموجب.

عدّ السّيوطيّ سبعةً من الآراء في عامل النّصب، غير أنّه لم يرجّح أيًّا منها، وتوقّف في المسألة بصريح العبارة، إذ يقول بعد أن ذكر الأقوال السّبعة: " ولم يترجّح عندي قول منها، لذا أرسلت الخلاف وأقواها الثّلاثة الأول، والأخير[1]"، لذا سأعرّج على هذه الأقوال حسب ترتيبه في (الهمع)، التي جاءت على النّحو الآتي:

الأوّل: ذهب فريق من النّحاة إلى أنّ النّاصب للمستثنى هو (إلّا) نفسها، دون ما سبقها، ومن غير تأويل لها، ولا تقدير بعدها، وإليه ذهب ابن مالك[2]، وعزاه إلى سيبويه، والمبرّد، والجرجانيّ. وقال ابن مالك: "إنّه قد خفي على كثير من شرّاح الكتاب أنّ هذا هو مذهب سيبويه".[3]

واحتجّ أصحاب هذا المذهب بأنّ (إلّا) مختصّة بالدّخول على الاسم، وليست كجزء منه، فعملت فيه النّصب، ونظير هذا (إنّ)، و (لام التّبرئة)[4].وأجيب بأنّها لم تخلص للأسماء دون الأفعال والحروف، إذ نقول: (ما جاءني زيدٌ قطُّ إلّا يقرأُ، وما مررتُ بمحمّدٍ قطُّ إلّا يُصلّي، ولا لقيت بَكرًا إلّا في المسجدِ)، فلمّا لم تخلص للأسماء، لم تعمل جرًّا ولا نصبًا ولا رفعًا؛ لأن العامل يتوجّب أن يكون مختصًّا بمعموله[5]. وأبطل ابن عصفور هذا الرّأي من وجهين، الأوّل: بأنّه لو كانت(إلّا) هي العاملة لجرّت الاسم؛ لأنّ الحرف إذا اختصّ باسمٍ واحد فإنّه لا يعمل فيه إلّا الجرّ، والوجه الثّاني: قد ينتصب الاسم

---

1 – همع الهوامع،3\253.

2 – ينظر، ابن مالك، شرح التّسهيل،1\271

3 – السيوطي، همع الهوامع،3\252، والمرادي، الجنى الدّاني،2\211.

3 – ينظر: السيوطي: همع الهوامع،3\252، والمرادي، الجنى الدّاني،2\211.

5 – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل،2\192

في الاستثناء من غير أن يسبقه (إلّا)، نحو: (قام القوم غيرَ زيدٍ)، وليس من ناصب لـ (غير) إلّا نفسها، حيث كانت في معنى (إلّا)[1].

الثّاني: ذهب آخرون، وعلى رأسهم ابن خروف إلى أنّ النّاصب هو ما قبل (إلّا) دون وساطتها، وذلك كنصب العامل لـ(غير) بلا واسطة. فلو قلت: (قام القوم إلّا زيدًا)، فإنّ (زيدًا) منصوب بفعل القيام بلا وساطة (إلّا)، كما تقول: (قام القوم غيرَ زيدٍ)[2].

وردّ ابن مالك هذا القول قائلًا: إنّ (إلّا) لها اقتضاء في المستثنى؛ لأنّها لو حذفت لم يكن لذكره معنى، فلو لم تكن عاملةً ولا مُوصِلةً عَمَلَ ما قبلها إليه مع اقتضائها إيّاه لزم عدم النّظير، ثمّ ذكر أنّ الّذي حمل ابن خروف على هذا الرّأي انتصاب (غير) إذا وقعت موقع (إلّا) المنتصب ما بعدها. ففي قولنا: (قاموا غيرَ زيدٍ)، فـ(غيرَ) منصوبة على الاستثناء بلا واسطة. والجواب أنّ نصب (غير) على الحال وفيه معنى الاستثناء، كما أنّ (ما عدا) و (ما خلا) مصدران بمعنى الحال، وفيهما معنى الاستثناء[3].

الثّالث: ذهبت طائفة أخرى إلى أنّ النّاصب هو ما قبل (إلّا) معدّى إليه بواسطتها. وهو مذهب البصريّين وعلى رأسهم السّيرافي، وابن الباذش[4]، وأبو عليّ الفارسيّ، وقال الشّلوبين هو مذهب المحقّقين.[5]

وحجّة هؤلاء القياس على المفعول معه، فإنّ ناصبه هو الفعل بواسطة الواو، وقاسه ابن الباذش على الفعل المعدّى إلى الظّرف بحرف الجرّ، فـ(إلّا) قوّت الفعل حتّى وإن كان لازمًا، فإنّها أحدثت فيه

---

[1] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، 2\384.

[2] – ينظر: السيوطي، الهمع،3\252، والضّرير الواسطي القاسم بن محمّد، شرح اللّمع في النّحو،78، وأبو حيّان، ارتشاف الضّرب، 1505

[3] – ينظر: شرح التّسهيل،2\277.

[4] – أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الأندلسي الغرناطي 444– 528هـ، يُعرَف بابن الباذش، هو نحويٌّ ومُقرِئ وشاعر من الغرناطة بالأندلس. (ينظر: عبد الكريم محمّد الأسعد، الوسيط في تاريخ النّحو العربيّ، ط1، 1413هـ، 153)

[5] – ينظر: السيوطي، الهمع،3\252، وابن يعيش، شرح المفصّل،2\192، وعليّ فاخر، شرح المقرّب لابن عصفور الإشبيلي،4\487.

معنى الاستثناء. وقد رَدّ ابن عصفور هذا المذهب بأنّه خطأ؛ لأنّه قد انتصب المستثنى، وإن لم يتقدّمه فعل كقولنا: (القوم إخوتنا إلّا زيدًا)[1].

وردّه أيضا ابن مالك كما نقله ابن عصفور بأنّه أحيانا تكرّر (إلّا)، فيكون المستثنى الأوّل بمعنى الحطّ، والثّاني بمعنى الجبر، والفعل واحد فيهما، ولا يوجد لذلك نظير، وهو استعمال فعل واحد معدّى بحرف واحد على معنيين متضادّين[2].

الرّابع: ذهبت طائفة أخرى، وعلى رأسهم الزجّاج وبعض الكوفيّين، وينسب إلى أبي العبّاس المبرّد إلى أنّ النّاصب هو (إلّا) النّائبة عن الفعل (أستثني): فإنْ قلت: (أتاني المدعوّون إلّا خالدًا)، فإنّ ناصب (خالدًا) إنّما هو الفعل (أستثني) الّذي ناب منابه (إلّا)، فالتّقدير: (أتاني المدعوّون أستثني خالدًا)[3].

وقال الزّجّاج في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ**﴾[4]نُصِبَ (قليلًا) على الاستثناء، والمعنى: (أستثني قليلًا منكم)[5] ، قال أبو عليّ الفارسيّ: "في هذا التّمثيل إيهام أنّ الاسم

المستثنى ينتصب عن جملة غير الّتي فيها الأسماءُ المستثنى منها، وليس الأمر كذلك؛ لأنّ الاسم المستثنى ينتصب عن الجملة الظّاهرة الواقعة قبل (إلّا) الكائن فيها الاسم المستثنى منه، إلّا أنّ الاسم المستثنى ينتصب عنها بتوسط حرف الاستثناء، وله معناه"[6]. وقد قويت حجّة أبي عليّ في ردّه على الزجّاج بارتكازه على القياس، إذ قاس هذا العامل على المفعول معه، فانتصب الاسم عن الجملة المذكورة قبل (الواو)، لكنّه منتصب بتوسّط (الواو) الّتي لها معنى الاجتماع، كذلك الاسم المستثنى منتصب عن الجملة الّتي قبل (إلّا)[7].

---

[1] – ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي،2\385

[2] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي، 2\386.

[3] – ينظر: السيوطي، الهمع،3\253، والمرادي: الجنى الدّاني،2\212. وأبو البركات الأنباريّ، أسرار العربيّة، 156.

[4] – البقرة: 83

[5] – ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه،1\160-161

[6] – أبو علي الفارسي، الإغفال، 1\337

[7]– ينظر: أبو علي الفارسي، الإغفال، 1\337.

وقد رُدَّت حجّة أصحاب هذا الرّأي بأنّه إذا قلنا: (قام القوم غير زيد)، لا يصحّ أن يقال: إنّه منصوب بتقدير (إلّا)؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى فساد المعنى؛ لأنّ التقدير فيه يصير: (قام القوم إلّا غير زيد). وفساد ذلك بيّن[1].

إنّ القول بأنّ النّاصب هو (إلّا) النّائبة عن الفعل (أستثني)، يفضي بنا إلى جعل معاني الحروف من العوامل، وهذا لا يجوز، فلو أنّك قلت: (ما زيدٌ إلّا قائمًا) على تقدير: (نفيتُ زيدًا قائمًا)، فإنّه لا يصحّ ذلك، وكذلك هنا في الاستثناء لا يصحّ إعمال معنى إلّا بتقدير فعل (أستثني)[2]. ولو قلنا بهذا القول لوجب ألّا يجوز في المستثنى إلّا النّصب، ألا تراك تقول: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدٍ، وما جاءني إلّا زيدٌ، وما مررتُ إلّا بزيدٍ، فعلى مذهب الزّجاج والمبرّد لا يجوز إلّا النّصب في جميع الحالات؛ وهو ما لا يصحّ[3].

الخامس: ورأى آخرون أنّ النّاصب هو (أنّ) المقدّرة بعد (إلّا) ، وهذا قول الكسائي. فالتّقدير في (قام القوم إلّا زيدًا): (إلّا أنّ زيدًا لم يقم).وردّ ناظر الجيش هذا الرّأي بأنّ (أنّ) لا تضمر، وأنّه لو صحّ ذلك لتوجّب النّصب أبدًا، وبأنّ أصحاب هذا القول لم يحتجّوا بشيء. فهذه دعوى لم يقم عليها دليل، وبأنّه يلزم أن يكون لها عامل يعمل في المصدر المنسبك منها مع فعلها الّذي دخلت عليه[4].

السّادس: يرى آخرون أنّ النّاصب هو المخالفة للأوّل وعليه الكسائيّ، ومعناه أنّك إذا قلت: (قام القوم إلّا زيدًا)، فما بعد (إلّا) منفي عنه القيام، وما قبلها موجب له؛ لذا كان المستثنى منصوبًا[5].

وردّ ابن عصفور بأنّه باطل؛ لأنّ الخلاف لو كان موجِبَ النّصب لأوجبه في قولك: (قام زيد، لا عمرٌو)؛ لأنّ ما بعد (لا) مخالف لما قبلها، ولوجب أيضًا النّصب في مثل: (ما قام زيد لكن عمرٌو)[6]

1 – ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربيّة،202.

2 – ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربيّة،156.

3 – ينظر: نفسه.

4 – ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 2\2133

5– ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 3\235، و علي فاخر، شرح المقرّب،4\487

6 – ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، 2\385

السّابع: ذهب الفرّاء، وهو المشهور من مذهب الكوفيّين إلى أنّ العامل في المستثنى هو (إلّا) المركّبة من (إنْ) المخفّفة من الثّقيلة، و (لا) النّافية، ثمّ أُدغِمت الكلمتان، وصارتا كلمة واحدة، فإذا نصبتَ ما بعد (إلّا) فقد غلّبتَ حكم (إن)، و(الخبر) محذوف، وإذا رفعتَ تكون قد غلّبتَ حكم (لا) العاطفة.[1]

وردّ ابن عصفور على هذا الرّأي، وقضى فيه بالفساد البيّن، فذكر أنّه لو كان الأمر كذلك لوجب ألّا يجوز: (ما قام إلّا زيدٌ)؛ لأنّ هذا الموضع لا تصلح فيه (لا) ولا (إنْ)، وكذلك الخبر الّذي ادُّعيَ حذفه لم يظهر في موضع، فهذا المذهب مذهب اعتباطيّ لا يقوم عليه دليل[2]، وقد ناقض الكوفيّون أنفسهم بهذه الحجّة؛ لأنّهم لا يجوّزون إعمال (إن) المخفّفة من الثّقيلة، وهم هنا يؤوّلون:(قام القوم إلّا زيدًا) بـ (قام القوم إنْ زيدًا لا قام) بإعمال (إن) المخفّفة[3].

ومجمل القول أنّ الآراء قد تعدّدت في المسألة، ولم يرجّح السّيوطيّ أيًّا منها في كتابه "همع الهوامع"، إذ توقّف في المسألة – وقد تقدّمت عبارته– بيد أنّه رأى أنّ الآراء الثّلاثة الأولى هي أقوى الآراء، ورأي الزجّاج ليس واحدًا منها. ولعلّ الّذي حمل السّيوطي على عدم التّرجيح هو انعدام جدوى هذه الاختلافات. ولعلّ هذا الّذي يترجّح لدى الباحث إذ لم يقف على شيء يتعلّق بالمعنى أو يحدث تغييرا مهمّا في تركيب الكلام. وهذا ما رجّحه الأستاذ عبّاس حسن في النّحو الوافي قائلا: "ولا أثر لهذا الخلاف النّظريّ، فالخير في إغفاله، وأنا معه في هذا التّوجّه.

1 – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل،2\193، وابن عصفور: شرح جمل الزجّاجي،2\385

2 – ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل الزجّاجي، 2\385

3 – ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، 1\229

المسألــة الـــرّابعـة

نـــصـــب المـــضـــارع بـــعـد (إذن)

ينتصب الفعل المضارع إذا وقع بعد أدوات معيّنة منها، (إذن)، وقد اختلفوا أهي اسم أم حرف؟ فذهب الجمهور إلى أنّها حرف بسيط، وذهب بعض الكوفيّين إلى أنّها اسم ظرف.[1]

ثمّ اختلف القائلون في حرفيّتها؛ أمركّبة أم بسيطة؟ فذهب الأكثرون إلى أنها بسيطة غير مركّبة، وهو قول الجمهور[2]، وذهب الخليل إلى أنّها مركّبة من (إذ) و(إن)[3]. ولكلّ وجهة هو مولّيها في هذه القضيّة، وليس الشّأنُ بسطَ الأمر؛ لأنّه غير مقصود هنا، إنّما الشّأن هنا هو إعمالها نفسها وهو ما سيأتي.

أمّا القائلون بأنّها بسيطة فقد اختلفوا أهيَ النّاصب بذاتها أم بـ (أن) مضمرة بعدها؟ فذهب الأكثرون إلى أنّها تنصب المضارع بنفسها، وبشروط ثلاثة؛ لأنّها تقلب المعنى إلى الاستقبال[4].

فالشرط الأوّل أن يكون الفعل مستقبلا، فإن كان دالًّا على الحال ارتفع، ولم ينتصب، كقولك: (إذن أظنُّك صادقًا) لمن قال لك: (إنّي أحبُّك). ذلك أنّ النّاصب يخلّص المضارع للاستقبال، وأنت تريد الحال فتدافعا[5]، وقد مرّ ذلك في مسألة (زمان المضارع)[6].

والشّرط الثّاني أن يكون لها صدر الكلام، فإن تأخّرت توجّب إلغاء عملها؛ لأنّه لا يجوز تقديم الفعل المنصوب على عامله. نحو: (أكرمُك إذن)، وكذلك يجب إلغاؤها إذا افتقر ما قبلها لما بعدها، كأن تتوسّط بين المبتدأ وخبره، وبين الشّرط وجوابه وبين القسم وجوابه[7]، فمثال الشّرط قول كثيّر عزة:

---

1 – ينظر: المرادي، الجنى الدّاني، 2\49، و،51، وتوضيح المسالك والمقاصد،2\1240، وابن هشام، مغني اللّبيب،48،49 وأبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضّرب،4\1650، وعليّ فاخر، شرح المقرّب، 5\320.

2 – ينظر: المرادي، الجنى الدّاني، 2\49، 51، وابن هشام، مغني اللّبيب،48، 49، وأبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضّرب،4\1650.

3 – ينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضّرب،4\1650.

4 – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 3\104، والمراديّ، الجنى الدّاني،2\52.

5 – ينظر: المرادي، الجنى الدّاني، 2\49، وتوضيح المسالك والمقاصد،2\1241.

6 – ينظر: المسألة الأولى من هذا البحث، ص 10.

7 – ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذّهب، 282، السّيوطيّ، همع الهوامع، 4\106، والبغدادي، خزانة الأدب، 8\473 ، وفاخر محمّد علي، شرح المقرّب لابن عصفور الإشبيلي/5\319.

حلفْتُ بربِّ الرّاقصاتِ إلى مِنى يغولُ الفيافي نصُّها وزميلُها (الطّويل)

لَئِنْ عادَ لِي عبدُ العزيزِ بِمثلِها و أَمْكنَنِي مِنْها إذَنْ لا أقيلُها[1]

والشّاهد فيه رفع (لا أقيلُها) بعد (إذن)؛ لأنّها لم تتصدّر الكلام، وقد افتقر ما قبلها لما بعدها، وقد اجتمع الشرط والقسم، فالبيت جواب للقسم في البيت الّذي سبقه[2].

والشّرط الثّالث أن يكون الفعل متّصلًا بـ(إذن)، أو منفصلًا بالقسم مثل: (إذن – والله – أكرمَك). ومنه قول الشّاعر:

إذن وَاللّهِ نَرميَهم بِحَربٍ تُشيبُ الطِفلَ مِن قَبلِ المَشيبِ[3] (الوافر)

والشّاهد فيه أنّه نصب المضارع بـ(إذن)، مع أنّه فصل بينهما بالقسم؛ واستساغوا ذلك لكثرة احتياجهم إليه، رغم أنّ العامل ضعيف، والفصل يزيده ضعفًا، ووجه ضعفها أنّها من العوامل المشتركة غير المختصّة[4] – وسيأتي الحديث عن ذلك–.

وإن فصل بينهما بغير القسم أُلغيت (إذن)، واحتجبت عن العمل، وارتفع الفعل بعدها فتقول: (إذن– يا زيدٌ– أكرمُك). وهذا الشّرط الأخير تجوّز فيه النّحاة، فأبو الحسن طاهر بن بابشاذ أجاز الفصل بالنّداء وبالدّعاء، وابن عصفور والأبذي جوّزا الفصل بالظّرف، وابن هشام والفرّاء جوّزا الفصل بمعمول الفعل[5].

وأمّا أبو حيّان فقد تمسّك بالسّماع عن العرب، فلم يُجوّز ذلك[6].

---

1 – ديوان كثيّر عزّة، 305، وينظر: ابن هشام، شرح شذور الذّهب،49، وابن هشام، المغني، 282، والسّيوطي، همع الهوامع،4\106، والبغدادي، خزانة الأدب، 8\473،

2 – ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، 8\473

3 – ديوان حسّان بن ثابت، 33، وينظر: ابن هشام، أوضح المسالك،4\148، والسّيوطيّ، همع الهوامع، 4\105.

4 – ينظر: المرادي، الجنى الدّاني،2\50، وابن هشام، أوضح المسالك، 4\148، والسّيوطيّ همع الهوامع، 4\105، والكواري، الوسيط في النّحو،81

5 – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 4\105، والمرادي، الجنى الدّاني،2\51.

6 – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 4\105.

وذهب الخليل– وإن قال بتركيبها– إلى أنّ (أنْ) المقدّرة بعدها هي النّاصبة، وليست (إذن) نفسها، ووافقه على هذا الزّجّاج، وله في هذا الموطن كلام يعلّل فيه مذهبه في تعقيبه على قوله تعالى:

﴿**أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا**﴾[1] وقرأ بالنّصب ابن مسعود و ابن عباس رضي الله عنهما[2]، فقال: "... وأمّا رفع (يؤتون) فعلى تقدير: (فلا يؤتون النّاس نقيرًا إذن)، ومن نصب قال: (فإذًا لا يؤتوا النّاس نقيرًا)، جاز له ذلك في غير القراءة، فأمّا المصحف فلا يخالف"[3]. ويفهم من كلامه أنّه يتأوّل ذلك بجعل(إذن) في غير موضعها، فهي تقدّمت، وحقّها التّأخير هنا بدلالة رفع المضارع بعدها، فلو كانت ناصبة لا نتصب الفعل بعدها ولكنّه ارتفع فكانت جزائيّة جوابيّة ملغاة لا تعمل[4].

ثمّ ساق الزجّاج بعد ذلك كلام سيبويه، الّذي يرى أنّ (إذن) من عوامل النّصب في الأفعال بمنزلة (أظنّ) من عوامل النّصب في الأسماء[5]، فإذا تصدّرت(إذن)، وأنت تريد الاستقبال، نصبَتِ الفعل بعدها لا غير، تقول: (إذن أكرمَكَ)، وإن جعلتها معترضةً ألغيتَ عملها، وإن أتيْتَ بها مع (الواو)، أو(الفاء)، قلت: (فإذًا أكرمُك)، أو (فإذن أكرمَك)[6]، وهذا نحو قوله تعالى: ﴿**فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا**﴾[7]، **وقوله تعالى:** ﴿**وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا**﴾[8]، فقرئ شاذًّا بالنّصب فيهما بإعمال(إذًا)[9]

ويبدو أنّ الزجّاج أراد أن يمهّد تعليلا لمذهبه في المسألة، وذلك بجعل المضارعة للأسماء نظيرًا لما يجري على الأسماء من التّغيّر، وربّما ندرك ذلك من إقحامه كلامه هو في استعراض كلام سيبويه، إذ نجده يقول – أيّ الزجّاج–: وتأويل (إذن) إن كان الأمر كما ذكرت، أو كما جرى، يقول القائل: (زيد

---

[1] – سورة النساء: 53

[2] – ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، 3\28

[3] – الزجّاج، معاني القرآن،2\62

[4] – ينظر: سعد مصلوح، وعبد اللّطيف الخطيب، وآخرون، التّفصيل في إعراب آيات التّنزيل، 3\86.

[5] – ينظر: الزجّاج، معاني القرآن،2\62، والمبرّد، المقتضب،2\11.

[6] – ينظر: الزجّاج، معاني القرآن،2\62، وابن هشام، المغني، 50، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير، 6\552.

[7] – النساء: 53

[8] – الإسراء: 76.

[9] – ينظر: ابن هشام، المغني، 50.

يصير إليك)، فتقول: (إذن أكرمَه)، تأويله إن كان الأمر مع ما تصف وقع إكرامه فـ(أن مع أكرمه) مقدّرة بعد (إذن). والمعنى إكرامك واقع إن كان الأمر كما قلت[1].

ثمّ يستطرد الزّجّاج في النّقل عن سيبويه، الذي نقل عن أستاذه الخليل القول الموافق لرأي للزجّاج المخالف لرأيه لرأي سيبويه : فأمّا سيبويه فالّذي يذهب إليه، ونحكيه عنه أنّ (إذن) نفسها النّاصبة، لأنّ (إذن) لما يستقبل لا غير في حال النّصب، فجعلها بمنزلة (أن) في العمل كما جعلت (لكنّ) نظيرة (إنّ) في العمل في الأسماء، وكلا القولين حسن جميل إلّا أنّ عامل النّصب في سائر الأفعال هو (أنْ)، وذلك أجود، إمّا أن تقع ظاهرة أو مضمرة؛ لأنّ رفع المستقبل بالمضارعة، فيجب أن يكون نصبه في مضارعه ما ينصب في باب الأسماء ، تقول: أظنّ أنّك منطلق. فالمعنى انطلاقك، وتقول أرجو أن تذهب، أي ذهابك، فإنّ الحقيقة مع المستقبل كالمصدر. كما أنّ (أنّ) الشديدة مع اسمها وخبرها كالمصدر، وهو وجه المضارعة[2].

ومما سبق ندرك أنّ الزجّاج يستأنس بموقف الخليل في المسألة، وبموقف سيبويه الّذي يستحسن موقف شيخه الخليل. كما ذهب أبو عليّ الفارسيّ المذهب نفسه في عامل النّصب، لكنّه ردّ كلام الزجّاج الّذي اعتلّ به – على وجاهته– في كتاب الإغفال[3].

ومجمل اعتلال الزجّاج هو أنّه يرى أنّ المضارعَ يُرفع لمضارعته الأسماء، فيتوجّب أن يكون عامل النّصب فيه ما ينصب الأسماء بحكم المشابهة والمناظرة، فالأسماء تنصب بـ(أنّ)، فينصب المضارع بـ(أن)؛ لأنّ كلًا يؤوّل مع ما بعده بمصدر.

وعودة إلى الآية السابقة ومثيلاتها؛ فإنّ من جوّز الرّفع راعى كونها لم تتقدّم، ومن أعملها رأى أنّ حرف العطف لا يطلب الفعل خاصّة، بل يطلب الجملة لذلك أعملها[4].

كما اعتلّ أصحاب هذا الرّأي بعدم اختصاصها بالأفعال، فهي تدخل على الجمل الاسميّة، نحو: (إذن عبدُ الله يأتيك). كما تدخل على الجمل الفعليّة، فعدم اختصاص العامل بالمعمول لا يكون في قوّة العامل المختصّ[5].

---

[1] – ينظر: الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، 2\63

[2] – ينظر: الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، 2\62.

[3] – ينظر: أبو عليّ الفارسيّ، الإغفال، 2\99–100

[4] – ينظر: فاخر محمّد علي، شرح المقرّب لابن عصفور الإشبيلي،5\319.

[5] – ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 4\148.

وهذه من المسائل الّتي لم يترجّح فيها قول عند السيوطي، والّذي يترجّح عند الباحث أنّ النّاصب هو (إذن) نفسها؛ وذلك للأدلّة السابقة، ثمّ إنّ القول بأنّ (أن) المضمرة هي النّاصب يتطلب تقدير مصدر وهو ما لم يتمّ في جميع ما سمع عن العرب.

المسألـة الخامسـة

جــواز انـفـصال الضّمــير إذا انحصــر بـ (إنّــمـا)

يتعيّن انفصال الضّمير إذا انحصر بـ (إنّما)[1]، واستدلّ أصحاب هذا الرّأي بالمسموع عن العرب، فمن ذلك قول الفرزدق:

أَنَا الذائدُ الْحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي[2] **(الطّويل)**

إنّه هو أو مَن كان مثله يحميهم ويدافع عنهم. والتّقدير: لا يدافع عن أحسابهم إلّا أنا أو مثلي، فـ(أنا الثّانية) في محلّ رفع فاعل، وليس توكيدا للضمير في الفعل، وقد أفاد هذا الفصل الاختصاص والقصر، أو أنّه أفاد تأكيد التّخصيص؛ لأنّ التّخصيص حاصل بكون الضمير معرفة[3].

والشّاهد فيه أنّه فصل الضّمير(أنا)؛ لأنّه جاء محصورًا بـ(إنّما)، والتّقدير: ما يدافع عن أحسابهم إلّا أنا، فحمل الكلام على إثبات المذكور، ونفى ما عداه،[4] والشّاعر أراد أن يقصر الدّفاع عن الأحساب على نفسه أو مثله في استجماع الكمالات، وهذا لا يتأتّى له إلّا إذا أخّر الضّمير وفصله، ولو أنه قال: (إنّما أدافع عن أحسابهم) بتقديم الضّمير للزمه أن يجيء به مستترا، ولكان يلزم على ذلك محظور، وهو أن يصير المقصور عليه هو قوله: (عن أحسابهم)، ويكون المعنى حينئذ (ما أدافع إلّا عن أحساب قومي)، وشتّان بين المعنيين، وبذلك يتبيّن أنّ انفصال الضّمير لم يكن شذوذًا ولا ضرورة.[5]

وذهب سيبويه إلى أنّ الفصل في هذا البيت جاء للضّرورة[6]، وأكّد ابن مالك تعيّنَ وجوبِ الفصل.[7]

---

[1] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،1\217

[2] – ديوان الفرزدق،488، وينظر: ابن هشام، المغني،388، والسّيوطيّ، همع الهوامع ،1\217، وابن يعيش، شرح المفصّل، 2\230و8\99، والدّماميني، شرح الدّماميني2\878،877، والأشموني، شرح الأشموني،1\103

[3] – ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، 1\103، وابن يعيش، شرح المفصّل،8\99

[4] – ينظر: الباقولي، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، 1\128،

[5] – ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، 1\103، وابن يعيش، شرح المفصّل، 2\230، وحسن عبّاس، النّحو الوافي،1\232، والسّامرّائي محمّد فاضل، النحو العربي أحكام ومعان،1\98، والسّامرّائي فاضل صالح، معاني النّحو،1\62،61

[6] – ينظر: السّيوطي، همع الهوامع،1\217، والدّماميني، شرح الدّماميني2 \879.

[7] – ينظر: السّيوطي، همع الهوامع،1\217، والمرادي، شرح الألفيّة، 1\103.

وأمّا الزجّاج فنحا نحوا وسطا، فحمله على الجواز، ولم يقل بالوجوب، ولا بالضرورة.[1]

ومن المسموع على تعيّن فصل الضّمير قول عمرو بن معد يكَرِب:

قد عَلمتْ سلمى وجاراتُها ما قَطّرَ الفارسَ إلّا أَنا[2] **(السّريع)**

والشّاهد في البيت أنّ الضمير جاء محصورًا بالنّفي والاستثناء، فتعيّن فصله كأنّه قد انحصر بـ(إنّما). وقال ابن يعيش معقّبًا على البيت: "فلمّا وقعت الكناية بعد الاستثناء لم تكن إلّا منفصلة"[3]، بينما عدّه أبو حيّان من باب الضّرورة، مستدلّا بقوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ**﴾[4]، فالضّمير لم ينفصل بعد (إنّما)، وكذلك في قوله: ﴿**قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [5]

وردّ ابن هشام قول أبي حيّان، فقال: "وقول أبي حيّان لا يجوز فصل الضمير المحصور بإنّما، مستدلّا بالآيات السابقة الذّكر وهمٌ؛ لأنّ الحصر فيهنّ في جانب الظّرف لا الفاعل، ألا ترى أنّ المعنى: ما أعظكم إلّا بواحدة، وكذلك في الباقي؟"[6] ، ووافق الدّماميني ابن هشام في ردّ كلام أبي حيّان.[7]

وقد علّق قباوة في تحقيقه للمغني، فأشار إلى أنّ ابن هشام تعسّفَ في هذه المسألة على أبي حيّان في نسبة الحكم والاستدلال بالآيات الكريمة؛ لأنّ أبا حيّان نسب الضرورة في الفصل لسيبويه، وذكر مذهب مَنْ خالفَه، والآيات المذكورة هي لمسألة غير ما نحن فيه[8]

أمّا الزّجاج فقال بالفصل على الجواز لا على التّعيين، فيكون قد توسّط في المسألة بين القولين السّابقين. في حين أنّ السّيوطي لم يتبيّن موقفه من المسألة في (همع الهوامع)، واكتفى بذكر منازع

---

[1] – ينظر: السّيوطي، همع الهوامع، 1\217.

[2] – ديوانه، 176، وينظر: الأصفهاني، الأغاني، 15\169، وابن هشام، المغني،388، والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة 411؛ والدّماميني، شرح شواهد المغني 2\719، السّيوطيّ، الأشباه والنظائر7\243، وابن منظور، لسان العرب 5\106، (قطر)

[3] – ابن يعيش، شرح المفصّل،3\241.

[4] – سبأ:46

[5] – يوسف: 86

[6] – ابن هشام، المغني388. وينظر: الدّماميني، شرح الدّماميني على مغني اللّبيب، 2\878

[7] – ينظر: الدّماميني، شرح الدّماميني على مغني اللّبيب، 2\878

[8] – ينظر: ابن هشام، المغني388،

النّحويّين.ولعلّ الّذي يترجّح هو تعيّن انفصال الضمير في مثل هذا الموضع؛ لأنّه مسموع عن العرب؛ ولأنّ هذا المسموع قد انسجم وتناغم مع ما أراده الشّاعر من معانٍ.

المسـألـة السّـادسـة

(كـأنّ) بـسيطـة أم مـركّبـة

كأنّ حرف للتّشبيه؛ أي لتشبيه اسمها بخبرها، فيما يشتهر به هذا الخبر، والتّشبيه بها أقوى من التّشبيه بـ (الكاف) وحدها[1]. فقولك (كأنّه البدر في الوضاءة) أقوى من قولك: (هو كالبدر في الوضاءة). وقال الزجاج: "إنّها للتشبيه إذا كان خبرها جامدًا، نحو: (كأنّ زيدَا أسدٌ)، وللشك إذا كان صفة، نحو، (كأنك قائم)؛ لأن الخبر هو الاسم، والشيء لا يشبه بنفسه"[2].

وقال الرّضيّ: "والأولى أن يقال: هي للتشبيه أيضًا، والمعنى: كأنك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة، فيصح تشبيه أحدهما بالآخر، إلّا أنّه لمّا حذف الموصوف، وأقيم الوصف مقامه، وجعل الاسم بسبب التّشبيه كأنّه الخبر بعينه، صار الضّمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدّر، فلهذا تقول: (كأنّي أمشي)، و(كأنّك تمشي)، والأصل (كأنّي رجل يمشي)، و(كأنّك رجل يمشي)"[3].

واختلف النّحويّون في بساطتها وتركيبها على قولين:

الأوّل: قال بعض البصريّين ببساطتها[4]، وهو اختيار أبي حيّان[5]، وصاحب "رصف المباني"، الّذي عزا القول ببساطتها إلى الأكثريّة من النّحاة[6]. ورجّح ابن هشام القول ببساطتها تخلّصًا من النّزاع الحاصل في متعلّق (كافها)[7]، وهذا ما جنح إليه الأستاذ عبّاس حسن، إذ استحسن القول ببساطتها؛ لتجنّب التّقدير والتّأويل وذلك بدافع التّيسير، ولأنّ الخلاف لا يضير المعنى شيئا [8].

---

[1] – ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، 258، وحسن عبّاس، النّحو الوافي، 1\515

[2] – الرّضيّ، شرح كافية ابن الحاجب:4\347.

[3] – شرح كافية ابن الحاجب،4\347.

[4] – ينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضّرب، 1238، والمالقيّ، رصف المباني،208

[5] – ينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضّرب، 1238، والسّيوطي، همع الهوامع، 2\151.

[6] – ينظر: المالقي، رصف المباني، 208، والسيوطي، همع الهوامع،2\151،

[7] – ينظر: مغني اللّبيب،258.

[8] – ينظر: حسن عبّاس ، النّحو الوافي، 1\517

واستدلّوا بأنّ التّركيب طارئ والبساطة أصل، فأجدر أن نتمسّك بالأصل لا بالطّارئ، وأن نعدّها بسيطة حرفًا وُضع للتّشبيه، كما وضعت الكاف للتّشبيه[1].

واستدلّوا أيضاً بأنّ الجرّ يحتاج إلى متعلّق، ولا متعلّق هنا. ومن استدلالاتهم على بساطتها أنّ (الكاف) إذا كانت داخلة على (أنّ) لزم أن ينسبك مصدر يكون في محلّ جرٍّ فيصير التّقدير في: (كأنّ زيدًا قائمٌ): (كقيامِ زيد)، وبهذا تصير الجملة غير تامّة[2].

قال ابن جنّي: "إنّ الكاف إذا كانت داخلة على (أنّ) لزمت أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف، فترجع الجملة التّامّةُ جزءَ جملة فيكون التّقدير في: (كأنّ زيدًا قائمٌ)[3]. وهذا من أقوى ما استُدلّ به على عدم تركيبها، بيد أنّ ابن جنّي أورد هذا التّعليل مستدلًّا به على عدم تعلّق الكاف بشيء، وليس على بساطتها. واستدلّوا أيضَا بأنّه لا تتقدّر بالتّقديم والتّأخير في بعض المواضع، فنقول: (كأنّ زيدًا قامَ)، و(وكأنّ زيدًا في الدّار)، و(كأنّ زيدا عندك)، و(كأنّ زيدًا أبوه قائم)، ولو كان على التّقديم والتّأخير لكنتَ تقول: إنّ أصل ذلك: (أنّ زيدًا كقام)، وذلك لا يجوز؛ لأنّ (الكاف) الّتي للتّشبيه الجارّة لا يصحّ دخولها إلّا على الأسماء لا غيرَ، فدلّ ذلك على أنّها ليست بسيطة غير مركّبة.[4]

الثّاني: أنّها مركّبة لا بسيطة، وهو مذهب الخليل[5]، وسيبويه[6]، وجمهور البصريّين[7]، وابن جنّي[8]، والزّجّاج[9]، وابن السرّاج(ت316)[10]، وادّعى ابن هشام الخضراويّ، وابن الخبّاز الإجماع على أنّها مركّبة، لكنّ صاحب مغني اللّبيب نفى ذلك[11]. وذكر أصحاب هذا المذهب أنّها حرفٌ مركّب من

---

[1] – ينظر: السّيوطي، همع الهوامع، 2\151، والمالقي، رصف المباني، 209.

[2] – ينظر: المالقي، رصف المباني، 210.

[3] – ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، 283

[4] – ينظر: ابن جنّي، الخصائص، 283، والمالقي ، رصف المباني،209.

[5] – ينظر: سيبويه، الكتاب،3\151.

[6] – ينظر: نفسه.

[7] – ينظر: المرادي، الجنى الدّاني، 2\ 262.

[8] – ينظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، 204، والمالقي، رصف المباني،209

[9] – ينظر: السّيوطي، همع الهوامع، 2\152، وابن هشام، المغني،257.

[10] – ينظر: ابن السرّاج، الأصول في النّحو، 1\230.

[11] – ابن هشام، 257.

(كاف التّشبيه)، و(إنّ)، كما رُكّبت مع (ذا، وأي)، فأصل قولك: (كأنّ زيدًا الأسدُ): (إنّ زيدًا كالأسد)، فالكاف هنا تشبيه صريح، وهي في موضع الخبر تتعلّق بمحذوف تقديره: (إنّ زيدًا كائن كالأسد). ولمّا أولت العرب الاهتمام بالتّشبيه الّذي انعقد على (الكاف) قدّموها، فدخلت على(إنّ)، ثمّ فتحوا همزتها؛ للعلّة المعروفة، فصار اللّفظ: (كأنّ زيدٌ أسدًا)، وإزالتها عن محلّها منعها من التّعلّق بخبر (إنّ)، وهو ما أفقدها التّعلّق بفعل، أو بمعنى فعل[1].واستعمالها في التّشبيه مطّرد عند جمهور النّحاة، بيد أنّ لها معانيَ أخر، وذلك حسب سياقات الكلام المختلفة.

وقد ذهب الزّجاج إلى القول بأنّها مركّبة، وهو من ترجيحات السّيوطي في همع الهوامع، فيكون قد رجّح مذهب الجمهور موافقا الزجّاج، فقال: " والأصحّ أنّها مركّبة، وأنّه لا تعلُّق لكافها"[2]. لكنّ السيوطي خالف الزجّاج في مسألة تعلُّقِ الكاف[3].

وبعد هذا التّطواف بين آراء النّحويين القائلين ببساطتها وتركيبها، يميل هذا البحث إلى ترجيح تركيبها، للأدلّة الّتي ذكروها، فقد استدلّوا بالتّعليل المنطقيّ، ثمّ بالقياس على النّظير، فربّما تكون بهذا التّركيب ظاهرة لغويّة، أضف إلى ذلك أنّ الهروب من البحث عن المتعلّق لا يبرّر نفي تركيبها.

[1] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 8\147. والرّضيّ الأستراباذي، شرح الرّضيّ، 4\387–388، والمرادي، الجنى الدّاني، 2\ 262.

[2] – السّيوطي، همع الهوامع، 2\152.

[3] – ينظر: نفسه.

المسألــة السّــابعـــة

إعـراب المصـدر المؤوّل بعد (لو)

يكثر مجيء (أنّ) ومعموليها بعد (لو)، كما في قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ**﴾[1]، حيث تلا (لو) المصدر المؤوّل (أنّهم صبروا)، وقد صُدّرت جملةُ جوابها (لكان خيرا لهم) بالفعل الماضي المقرون بـ(لام التّوكيد)، ويختلف النّحاة في إعراب المصدر المؤّول إلى أقوال:

الأوّل: ذهب سيبويه[2]، وجمهور البصريّين إلى أنّ المصدر المؤّول بعد (لو) فى موضع رفع بالابتداء، وخبره محذوف وجوبًا، كما بعد (لولا)[3].ونقل ابن يعيش عن السّيرافيّ أنّه لا حاجة هنا إلى تقدير فعل، ويجعلها مبتدأً، وتنوب عن الفعل؛ إذا كان خبرها فعلًا، فأجاز: (لو أنّ زيدا جاءني)، ومنع (لو أنّ زيدًا جاءٍ.)[4]

وذهب بعضهم: "إلى أنّ المصدر مرفوع بالابتداء، ولا خبر له لطوله، وجريان المسند والمسند إليه في الذّكر".[5] ولم يعزُ السّيوطيّ هذا القول لأحد في (همع الهوامع).

ويبدو أنّ الّذين جعلوه مبتدَأ احتجّوا بزوال (لو) عن الاختصاص، بالأفعال، وليست من الأدوات الجازمة، إذ كيف لها أن تختصّ بالفعل وهي لا تجزم، ثمّ قاسوا (لو) على (لولا) الّتي يأتي المبتدأ بعدها مضمرَ الخبر، وتقديره (يسيرٌ)، بخلاف تقدير الفعل وهو تقديرٌ فيه شيءٌ من التّكلُّف[6]، وفي هذا التّعليل وجاهة، فعلامَ هذا التّكلّف واللّجوء إلى الحذف؟

قال صاحب التّذييل والتّكميل: "والصّحيح أنّ (أنّ) ومعموليها في موضع رفع بالابتداء، وذلك أنّ في كلّ من المذهبين – يَقْصدُ الّذين قدرّوا عمل الرّفع، والّذين قدّروا الخبر– خروجًا لـ (لو) عمّا استقرّ

---

[1] – الحجرات: 5

[2] – ينظر: سيبويه، الكتاب، 3\121، وابن هشام، المغني، 343.

[3] – ينظر: أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب، 3\1257، والمرادي، الجنى الدّاني ،1\441، والسّيوطي، همع الهوامع،2\170، وابن هشام، أوضح المسالك، 4\200.

[4] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل،8\107

[5] – السّيوطي، همع الهوامع،2\170

[6] – ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 4\199

فيها؛ لأنّ العرب لا تقول: (لو زيد قائم لأكرمتك)، ولا تقول: (لو قيام زيد لأكرمتك). إنّما تحذف الفعل بعدها، وتجعل ما بعده معمولًا له إذا كان له ما يفسّره، وهو مع ذلك قليل، وأن يليَها الفعل، وهو الكثير، فإذا جعلنا ذلك مبتدأ، ولا يحتاج إلى خبر لجريان المسند والمسند إليه في صلتها وإغناء ذلك عنه كان أولى؛ لأنّ هذا الوجه ليس فيه حذف، والوجه الآخر يحتاج إلى تكلّفِ حذف."[1]

القول الثّاني: ذهب الكوفيّون والزّجّاج والمبرّد والزّمخشري وابن الحاجب إلى أنّه في موضع رفع فاعل لفعل محذوف بعد (لو) تقديره(ثبت)[2]. ويذكرون عدة شروط، موجزها: أن يلي (لو) فعل، فإن وليها اسم كان فاعلا بفعل مضمر يفسّره الفعل الظّاهر، وإنْ وليها (أنّ) فلا بدّ أن يكون خبرها فعلا، فإن كان خبرها اسما لم يجز[3]. وهذا ما اختاره السّيوطيّ بقوله بعد أنْ ذكر مذاهب النّحويّين: " وهذا المختار لإغنائه عن تقدير الخبر وإبقاء (لو) على حالها من الاختصاص بالفعل"[4]، فإذا قال: (لو أنّ زيدًا جاء لأكرمته)، فتقديره: لو وقع مجيء زيد لأكرمته. ومن النحاة من يقدر فعلا ليس من جنس الفعل الظاهر، فيذكر المرادي: "وذهب الكوفيّون والمبرّد والزّجّاج وكثير من النّحويّين إلى أنّه فاعل بفعل مقدّر، وتقديره : (لو ثبت أنّه) ، وهو أقيس إبقاء للاختصاص[5]"

وذكر المبرّد: و(لو) لا يليها إلّا الفعل مضمرًا أو مظهرًا؛ لأنّها تشارك حروف الشّرط في ابتداء الفعل وجوابه، ويكون الفعل ظاهرًا ومضمرًا، فظاهرًا نحو: (لو جئتني لأعطيتُك)؛ والمضمر نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿ **قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي** ﴾[6]، والمعنى: لو تملكون أنتم؛ فالفعل المضمر هو الّذي رفع (أنتم)، ولكنّه لمّا أُضمر ظهر بعده ما يفسّره، ومثل ذلك : (لو ذات سوار لطمتني) أراد لو

---

[1] – أبو حيّان الأندلسيّ،5\67.

[2] – ينظر: السيوطيّ، همع الهوامع، 2\170، والمرادي، الجنى الدّاني، 1\441، وابن هشام، المغني، 343، وأبو حيّان الأندلسيّ، التّذييل والتّكميل، 5\74

[3] – ينظر: المبرّد، المقتضب،3\77، وابن يعيش، شرح المفصّل،8\108،107

[4] –السّيوطي، همع الهوامع،2\170

[5] – الجنى الدّاني،1\441

[6] – الإسراء:100

لطمتني ذات سوار[1] فـ(أنتم) ارتفعت بفعل يفسّره (تملكون)، ولا يجوز أن يرتفع الاسم بعده بالابتداء؛ لأنّ (لو) تختصّ بالأفعال، فلا يقع بعدها المبتدأ.[2]

وقد ورد نظير ذلك في أشعار مَن يُحتجّ بشعرهم، ومنهم المتلمّس:

وَلو غَيرُ أَخوالي أَرادوا نَقيصَتي جَعَلتُ لَهُم فَوقَ العَرانينِ ميسَما[3] (الطّويـل)

فارتفع (غير) على الفاعليّة بفعل مضمر يفسّره الفعل الظّاهر(أرادوا)، فيكون التّقدير: (لو أراد غيرُ أخوالي أرادوا نقيصتي)[4].

وصنوه قول جرير بن عطيّة:

ولَوْ غيرُكم علقَ الزبير بِحَبلِهِ أدّى الجوار إلى بني العوّام[5] (الطّويل)

فارتفع (غير) على الفاعليّة بفعل مضمر يفسّره فعل ظاهر، وهو (علق)، ولا يجوز أن يرتفع الاسم على الابتداء عندهم؛ لأنّ (لو) مختصّة بالدّخول على الأفعال، فلمّا لم يظهر الفعل، قدّروا فعلًا كي تبقى خاصّيّتها[6]،

إذن، فمن جعل المصدر فاعلا جعله بناء على اختصاص (لو) بالفعل ولم يصرفها عن اختصاصها به. وقدّروا هذا الفعل بفعل يفسّره الفعل الظّاهر بعد المصدر[7]. وهذا له نظير في نحو العربية، مثل قول السّموئل بن عادياء:

إذا المرء لم يدنس من اللّؤم عرضه فكلّ رداء يرتديه جميل[8] (الطّويل)

---

[1] – ينظر: المبرّد، الكامل،1\468

[2] – ينظر: المبرّد، المقتضب، 3\77، والزّمخشريّ، الكشّاف، 5\110.

[3] – الدّيوان،99، والمبرّد، المقتضب،3\77، والكامل، 1\468، والزّمخشريّ، الكشّاف، 5\111، والبغداديّ، الخزانة،10\59،

[4] ينظر: المبرّد، المقتضب،3\77، والزّمخشريّ، الكشّاف، 5\111

[5] – الدّيوان، 453، وينظر: ابن هشام، مغني اللّبيب،341، والمبرّد، المقتضب،3\78، والكامل في اللّغة والأدب،1\468، وابن السرّاج، الأصول في النّحو1\268، والسّيوطيّ، همع الهوامع، 4\348، والبغدادي، الخزانة ،5\432،

[6] ينظر: ابن هشام، مغني اللّبيب،341

[7] – ينظر: المبرّد: المقتضب،3\77، وابن يعيش، شرح المفصّل،8\107

[8] – ديوان السموأل، 90.

فلك أن تقدّر فعلًا بعد الشّرط، يفسّره الفعل المذكور، ويكون الاسم فاعلًا لهذا المقدّر.

وخلاصة ما احتجّ به أصحاب هذا القول أنّهم تمسّكوا باختصاصها بالدّخول على الأفعال، فلا يقع بعدها مبتدأ؛ لأنها لا تدخل على الجملة الاسميّة.

واحتجّوا أيضا بالقياس على (إنْ) الشرطيّة كما في قول الله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**﴾[1]، فـ(أحد) مرتفع بفعل مضمر، وذكر الزجّاج أنّ من زعم أنّ (أحدٌ) مرفوع بالابتداء فقد أخطأ؛ لأنّ الجزاء لا يتخطّى ما يرفع بالابتداء، ويعمل فيما بعده، فلو أظهرتَ المستقبل، لقلتَ: (إن أحدٌ يقم أكرمه)، ولا يجوز(إن أحدٌ يقم زيدٌ يقم)، لا يجوز أن يرفع (زيد) بفعل مضمر الّذي ظهر تفسيره، ويجزَم وإنّما جاز في (إنْ)؛ لأنّ (إن) يلزمها الفعل وجواب الجزاء يكون بالفعل وغيره، ولا يجوز أن تضمر وتجزم بعد المبتدأ[2]، وبناء على ذلك يكون التّقدير: (وإن استجارك أحد من المشركين)[3].

ويجدر أن نتوقّف عند رأي الزّجاج معتمدين على كلامه هو، لا على ما نُسب إليه، ففي قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا**﴾[4]، ذكر أنّ (أنّ) في موضع رفع، والمعنى؛ لو وقع مجيئهم في وقت ظلمهم أنفسهم مع استغفارهم، (لوجدوا الله توابا رحيما)، ففي تقديره هذا واضح أنّه جعل المصدر بعد (لو) في موضع رفع فاعل[5]، وهذا ما ينسجم ويتّفق مع ما نُسب إليه.

وأمّا قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ**﴾[6] قال: (لو) يمنع بها الشّيء لامتناع غيره. تقول: (لو جاءني زيدٌ لجئته)، المعنى: إنّ مجيئي امتنع لامتناع مجيء زيد، فحقّها أن يليها الأفعال، إلّا أنّ (أنّ) المشدّدة تقع بعدها؛ لأنّ (أنّ) في اللّغة تنوب عن الاسم والخبر، تقول: (ظننتُ أنّك عالمٌ). وهذا كقولك: (ظننتُك عالمًا)، والمعنى: (ظننتُ علمك)، فالمعنى في (أنّ) بعد (لو) نابت عن

---

[1] – التّوبة: 6

[2] – ينظر: الطّبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، 5\12

[3] – ينظر: الباقولي، جواهر القرآن،1\58، و2\650، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات،2\735 والطّبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، 5\12

[4] – النّساء: 64

[5] – ينظر: الزجّاج، معاني القرآن،2\70

[6] – النّساء:66

الفعل والاسم، كما نابت عن الاسم والخبر، والمعنى في ﴿**وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ**﴾ كالمعنى في : (لو كتبنا عليهم)، وجائز أن يكون الفعل مضمرًا بعد (أنّ) مع وقوع قابلها، والمعنى : (ولو وقع وكتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعله إلّا قليل منهم)[1].

يقول صلاح شعبان معقّبا على نصّ الزجّاج السّابق: "وفي النّصّ السّابق ينحو الزّجاج منحى آخر في التّخريج؛ فهو يعترف لـ (لو) بأنّها مختصّة بالدّخول على الأفعال، لكن (أنّ) وما دخلت عليه في الآية وأمثالها تنوب عن الفعل والاسم، كما نابت عن المفعولين إذا وقعت بعد (ظنّ)، ومن ثمّ فالجملة مكتملة لا حاجة إلى ما يكمّل معناها، ويكون تقدير الزجّاج في النّصّ السّابق تقدير إعراب. أمّا تقديره الأخير بجواز إضمار الفعل مع (أنّ) مع وقوعٍ قابَلَها، على أنّ المعنى: (لو وقع وكتبنا) فلا أعرفه لغيره، ولا أفهم مراده منه حقّ الفهم[2]"

يثمّ يسترسل صلاح شعبان[3] ليوازن بين نصّ الأخفش الأوسط ونصّ الزّجاج السّابق ليتوصّل إلى أنّ الأخفش هو صاحب القول بتقدير فعل رفع المصدر بعد لو، أمّا الزّجّاج فكان تابعًا لسابقيه غير منشئٍ له، والزّجّاج نحا هذا المنحى في كتابه (معاني القران)، فجعل المصدر مرفوعًا بفعل مقدّر بعد لو في جميع ما كان في مثل الآية السابقة، ويبدو أنّ السّيوطيّ نسب ما نسبه للزّجّاج بناء على تتبّعه لمعاني الزجّاج، وسواء أوافق شعبان صلاح أو لم يوافق، فهذا هو مذهب الزجّاج في المسألة، وهو مذهب تلميذه أبي العبّاس، وهو قول أبي حيّان، وهو ما رجّحه السيوطي موافقًا الزجّاج في هذه القضية، كما ورد في الرّأي الثّاني.

ويُجمل ابن عقيل في شرحه للألفيّة ما سبق مجتمعا في قوله: "تدخل (لو) على (أنّ) واسمها وخبرها، نحو : (لو أنّ زيدا قام لقمت)، واختلفت فيها والحالة هذه ، فقيل: هي باقية على اختصاصها، و(أنّ) وما دخلت عليه في موضع رفع فاعل بفعل محذوف، والتقدير: (لو ثبت قيام زيد)، وقيل: زالت عن

[1] – ينظر: الزجّاج، معاني القرآن،2\71

[2] – من آراء الزّجّاج النّحوية، 137

[3] – ينظر: نفسه.

الاختصاص، و(أن)، وما دخلت عليه في موضع رفع، مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: (لو أنّ زيدا قائم ثابت لقمت)؛ أي: (لو قيام زيد ثابت)، وهذا مذهب سيبويه"[1].

والّذي يترجح هو ما ذهب إليه أصحاب الرّأي الثّاني؛ لأن المصدر يغني عن الخبر، ويغني عن إزالة الاختصاص بالفعل.

[1] – شرح ابن عقيل،2\150

المسألــة الثّــامنــة

صرف الممنوع من الصرف إذا عُرّف أو أضيف

تنوب الفتحة في بعض الأسماء المعربة عن الكسرة، وتمنع هذه الأسماء من التّنوين لمشابهتها الأفعال، إذا لم تعرّف بالألف واللّام، ولم تضف[1]، فالتّنوين هو الدّال على تمكّن الاسم في الاسميّة، بمعنى أنّه لم يشبه الحرف كي يُبْنَى، ولا يشبه الفعل كي يُمْنَع من التّنوين؛ إذن المنع من التّنوين علّته المشابهة[2]. فمشابهتها الأفعال مداره الخفّة والثّقل، فالأسماء أخفّ من الأفعال، ووجهه أنّ الفعل لا غناء له عن الاسم، فهو يقتضي فاعلًا ومفعولًا، بينما الاسم يستغني عن الفعل في تمام الدّلالة، فهو سمة على مسمّاه، ولذلك كان أكثر تمكّنا وتصرّفًا ودورانا على الألسنة[3]، ويطول البحث في هذا المبحث، وليس هو المقصود في هذه المسألة، وإنّما المقصود هو اختلاف النّحاة في صرف هذه الأسماء حال تعريفها أو إضافتها، وفي ذلك أقوال:

الأوّل: ذهب الزجّاج، والسّيرافيّ، والزّجّاجيّ إلى أنّه يصرف لدخول خاصّة من خواصّ الاسم عليه، وهي (الألف واللّام)، أو ما ينوب عنهما كـ (أم) في بعض اللّهجات العربيّة[4]، ووافقهم السّيوطيّ بقوله: " وهو المختار"، وذلك نحو قول ابن ميادة في مدح الوليد بن يزيد:

رأيتُ الوليدَ بن اليزيدِ مباركًا شديدًا بأعباءِ الخلافةِ كاهلُهْ[5] (الطويل)

والشّاهد أنّ العلم الممنوع من الصّرف قد جُرّ بالكسرة عندما دخلت عليه (أل).

وهذه العلة راجعة إلى تعريف الممنوع من الصّرف، إذ إنّهم جعلوا علّةَ المنع من الصرف الضّعفَ، والتّنوينُ يحتاج إلى قوّة، فالأسماء الممنوعة من الصّرف لضعفها اشترط في منعها الصّرف التجرّد من

---

[1] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 1\150_151، والسّيوطي، همع الهوامع، 1\76

[2] – ينظر: رضا عليّ، المرجع في اللّغة العربيّة، نحوها وصرفها،190.

[3] – ينظر: سيبويه، الكتاب،1\20–21، وابن يعيش، شرح المفصّل، 1\152، والسّامرّائي صالح فاضل، معاني النّحو، 3\341، والريس سناء ناهض، ظواهر الاتّساع وأثرها في ضبط القاعدة النّحويّة،131.

[4] – وهي لغة طيء إذ يجعلون (أم) بدل (أل) في التّعريف، وورد ذلك في حديث النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم : روى الإمام أحمد في المسند (39\84، ح، 23679)، بسنده عَنْ كَعْبِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ – وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ السَّقِيفَةِ – قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : "لَيْسَ مِنْ أَمْبِرِّ أَمْصِيَامُ فِي أَمْسَفَرِ". وأخرجه الطبراني في الكبير (172/19 ح 387) من طريق عبد الله بن أحمد ، عن أبيه به، ولفظه: "ليس من أم بر أم صيام في أم سفر.

[5] – شعر ابن ميّادة،192، وينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 1\67.

(أل)، (والإضافة)، وبذلك تكون قد أشبهت الأفعال أكثر من مشابهتها الأسماء. فلمّا دخلت عليها (أل)، و(الإضافة) شابهت الأسماء أكثر من مشابهتها الأفعال، فصارت من القوّة ما يتحمّل الجرّ بالكسرة[1]. وهذه هي حجّة أصحاب هذا الرّأي، وهي حجّة تستند إلى العقل والتّعليل المنطقيّ. وهذا القول هو من ترجيحات السّيوطي في الهمع موافقًا الزجّاج في ذلك.

الثّاني: قال آخرون إنّه باق على المنع، وإنّما جرّ لأمن دخول التّنوين[2]. ولم يعزُ السيوطي هذا القول لأحد.

الثّالث: قول المتأخّرين، فقد ذهبوا إلى الفصل بين ما زالت منه إحدى العلّتين كالعلم، فإن تَزَلْ منه العلميّة بالإضافة ودخول (أل) يُصرفْ، وما لم تزل منه إحدى العلّتين فإنه يبقى على المنع[3].

الرّابع: ذهب كلّ من سيبويه والأخفش والمبرّد إلى أنّ الممنوع من الصّرف يكون مبنيًّا على الفتحة إذا سبقه الجرّ. وعلى هذا يبقى الاسم ممنوعًا من الصّرف. وقد عزا ابن يعيش هذا القول إلى سيبويه[4].

الخامس: قول الفارسيّ؛ فقد قال: "ما دخله اللّام أو الإضافة من باب ما لا ينصرف، لا أقول فيه بصرف ولا بعدمه، لا أقول: إنّه منصرف؛ لأنّ المانع من الصّرف موجود فيه، وهو شبه الفعل، وليس اللّام أو الإضافة سالبة إيّاه شبه الفعل، ولا أقول: إنّه غير منصرف؛ لأن امتناع التّنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف، وإنّما هو لدخول (الألف واللّام) عليه، فإنّها مانع من التّنوين"[5]

ويبدو أنّ هذه المسألة عند أبي عليّ من المضائق، فتوسّل إلى الخروج منها بأن نحا ذاك المنحى، لكنّ السؤال حينها: أمتمكّن الاسم، أم متمكّن أمكن، أم غير متمكّن؟ فلا بدّ أن يكون واحدًا من هذه.

والّذي يترجّح لدى الباحث القول الأوّل؛ للأدلّة العقليّة والتّفسير المنطقيّ الّذي احتجّوا به، ومن ذلك أنّ الأصل في الأسماء هو الصّرف لعلّتين وهما: الإعراب، فمن حقّها أن تستوفي الإعراب، ومنه الصّرف، والعلّة الثّانية هي أنّ الصرف حاصل من غير سبب، والمنع يحتاج إلى سبب زائد، وما

---

[1] – ينظر: الرّضي، شرح كافيَة ابن الحاجب، 1\88–89، والسيوطي، همع الهوامع، 1\77.

[2] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع،1\77

[3] – ينظر: الرّضي، شرح كافيَة ابن الحاجب، 1\88–89، والسيوطي، همع الهوامع، 1\77.

[4] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل 1\152–153

[5] – الأشباه والنّظائر، 2\374

حصل من غير سبب زائدٍ أصلٌ لما حصل بسبب زائد؛ ولذلك فهو يعود إلى أصله لأدنى شبهة[1]، فلمّا دخلت عليه(أل)، عادت أصالته وتمكّنه في الاسميّة.

[1] – ينظر: السّيوطيّ، الأشباه والنّظائر، 3\62

المســألــة التّاســعة

عـــــلامات إعراب المثنّى وجمــع المذكّـــــر السّالم

نفى السّيوطيّ أن يُعرَبَ كلّ من المثنّى وجمع السلامة المذكّر بالحركة المقدّرة عليها، ولا على ما قبل آخرها ، ونفى أن تكون هذه الحروف(الواو، والألف والياء) دلائل إعراب.[1] ثمّ أورد السيوطي آراء عدد من النّحاة في إعراب المثنّى وجمع المذكّر السّالم، فكانت على النّحو التّالي:

الأوّل: المثنّى وجمع المذكر السّالم يعربان بالحروف نائبة عن الحركات، وهذا مذهب الجمهور من المتأخّرين كابن مالك، ونسب أبو حيّان هذا القول للكوفيّين، وهو مذهب كلّ من قطرب[2]، والزّجّاج، والزّجّاجي،[3] وابن هشام[4].

لقد اضطربت الأقوال في موقف الزّجّاج في هذه المسألة؛ فمن العلماء من نسب إليه أنّ الإعراب بالحروف على المشهور[5]، وربّما يكون هذا هو الموقف الّذي يطمئنّ إليه الباحث استناذًا على ما قاله هو في كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف): " فإن قال قائل: فما بالك أعربْتَ في التّثنية، فقلت: (جاءني اللّذان قالا ذاك)، و (رأيتُ اللّذينِ قالا ذاك؟)، فالجواب هو: أنّ إعراب التّثنية ليس بحركةٍ؛ وإنّما هو كالبِنيَة؛ وأنّ البِنيةَ لا تختلف فتكون على ضربينِ. والواحد يختلف؛ فلذلك جازت في البِنيَة والإعراب. والتّثنية دليل الإعراب، فلا يجوز أن يبطل إعرابُها فيبطلَ دليلها[6]"

كما أنّ لفظه: (وجعلتُه كالجمع في الإعراب)، يعني أنّ المثنّى والجمع معربان، وليسا مبنيّين، أو أحدهما، كما روي عنه.[7]ومنهم من نسب إليه أنّهما مبنيّان في حالة الرّفع، ومعربان في حالتي النّصب

---

[1] – ينظر: السّيوطي، همع الهوامع، 1\161

[2] – أبو عليّ، محمّد بن المستنير بن أحمد، من أئمة اللغة والنحو، بصريّ المذهب. كان مولى لرجل يُدْعى سالم بن زياد، نشأ في البصرة، فأخذ النحو واللغة عن جماعة من علمائها، وفي مقدمتهم سيبويه، وقد أخذ عنه جماعة من العلماء، منهم الجاحظ (ت255هـ)، كان قطرب ثقة، فأثنى عليه أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني، وعوّلا عليه في تصانيفهما. توفّي سنة206هـ. ينظر: ياقوت الحمويّ، معجم الأدباء،2646-2647.

[3] – ينظر: السيوطيّ، همع الهوامع،1\161، والأشموني، شرح الأشموني،1\67، 68، وأبو بركات الأنباري، الإنصاف، 25.

[4] – ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 1\47، وشرح قطر النّدى،1\126. وابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي ،1\55.

[5] – ينظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، 695.

[6] – ص111-112.

[7] – ينظر: شعبان صلاح، من آراء الزجّاج النّحوية، قراءة في (معاني القرآن وإعرابه)، 159.

والجرّ[1]. ومنهم من نسب إليه أنّ المثنّى دون الجمع مبنيّ في حالة الرّفع، ومعرب في حالتي النّصب والجرّ[2]

والّذي يستخلص من عبارة السّيوطيّ، وممّا نسب إلى الزجّاج من أقوال في المسألة أنّ المثنّى وجمع السّلامة المذكّر يعربان بالحروف نيابة عن الحركات، ويكون السّيوطيّ قد وافق الزّجّاج في المسألة.

واحتجّ أصحاب هذا الرّأي بأن قالوا: إنّ التّغيير سيما الإعراب، وهذه الحروف تتغيّر كما تتغيّر حركات الإعراب، فدلّ هذا على أنّها هي الإعراب، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغيّر عن حالها؛ لأنّ حروف الإعراب لا تتغيّر ذواتها عن حالها؛ ولذلك سمّاها سيبويه حروف الإعراب؛ لأنّها الحروف الّتي أُعرب الاسم بها، ويدلّ على ذلك أنّه جعل الألف في التّثنية رفعًا، ، فذكر أنّه : يكون في الرّفع ألفًا، وجعل الياء فيها جرًّا، ويكون في الجرّ ياء مفتوحا ما قبلها، وجعل الياء نصبًا حملًا على الجرّ، ويكون في النّصب كذلك، وهكذا جعل الواو والياء في الجمع رفعًا وجرًّا ونصبًا، والرّفع والنّصب والجرّ لا يكون إلّا إعرابًا، فدلّ ذلك على أنّ هذه الحروف هي حروف إعراب[3].

وقد رأى البصريّون أنّ عبارة سيبويه لا حجّة لهم فيه، بل حجّة عليهم؛ لأنّ حروف الإعراب هي أواخر الكلم، وهذه الحروف هي أواخر الكلم فكانت حروف الإعراب، أمّا قولهم: (إنّما سمّاها حروف الإعراب؛ لأنّها الّتي أُعرب الاسم بها، كما يقال: حركات الإعراب) فهذا خلاف الظّاهر؛ لأنّ المصطلح عليه عند النّحاة أنّ حرف الإعراب إنّما يُطلق على آخر حرف من الكلمة، نحو، الدّال من (زيد) لا على الحرف الّذي يكون إعرابا للكلمة فالحركة الّتي على (الدّال) هي الإعراب، وليس(الدّال)[4].

واحتجّوا على مذهبهم بأن قالوا: إنّ الحركات قد استوفتها الآحاد، مع أنّ في آخرها ما يصلح أن يكون إعرابًا من حروف المدّ، ومن ثمّ أُعرب المكسّر وجمع المؤنّث السّالم بالحركات. أمّا المثنى وجمع السّلامة فهما أقدم من الإعراب، وجيء بالألف للتّثنية، وبالواو للجمع، فصارتا من بناء الكلمة، فلمّا أعرب المثنّى وجمع السّلامة جُعل فيهما ما يصلح لأنْ يكون إعرابا، وأسبق الإعراب الرّفع، فجعلوا

---

[1] – ينظر: المالقي، رصف المباني، 114.

[2] – ينظر: السّيوطي، همع الهوامع،1\57، والأزهري، شرح التّصريح،1\66.

[3] – ينظر: سيبويه، الكتاب، 1\17–19، والسّيرافي، شرح كتاب سيبويه،1\129. وأبو البركات الأنباري، أسرار العربيّة،64

[4]– وأبو بركات الأنباري، الإنصاف، 31

ألف المثنّى وواو الجمع علامة الرّفع، ولم يبق من أحرف اللّين الّتي هي أولى بالقيام مقام الحركات إلّا الياء للنّصب والجرّ في المثنّى والمجموع، والجرّ أولى بهما، فقلبت (ألف المثنّى)، و(واو الجمع) في الجرّ ياء فلم يبق للنّصب حرف، فأُتبع الجرّ دون الرّفع لكونهما علامتي الفضلات.[1]

واحتجّوا أيضًا بالقياس على النّظير، فقالوا كما أنّ الأوزان الخمسة لا حرف إعراب لها، كذلك هنا؛ لأنّها معربة بالحرف[2].

وذكر أبو البركات في الإنصاف أنّ الزجّاج قال ببناء المثنّى والجمع[3]، بحجّة أنّ هذه الحروف زيدت على بناء المفرد في التّثنية والجمع، فصارا كالعدد المركّب، نحو (خمسة عشر)، وقد نسب أبو البركات، والسّيوطي في (همع الهوامع، وفي الأشباه والنّظائر) إلى الزجّاج القول بأنّهما مبنيّان لتضمّنهما معنى واو العطف كـ (خمسة عشر)[4]

ونسب ابن يعيش إلى الزجّاج القول بإعرابهما[5]. وقد تنبّه الشيخ محمّد عبد الخالق عضيمة إلى هذا الاضطراب في قول الزجّاج؛ فلا ندري أقال بإعراب المثنّى وجمع المذكّر السّالم أم ببنائهما؟[6]بيد أنّه بالرّجوع إلى (معاني القرآن وإعرابه)، فإنّك تقف على بيّنة من الأمر، وذلك عند تعقيبه على الآية: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾[7]: "... وأصل الّذي (لذٍ) على وزن (عمٍ)... فإن قال قائل: فما بالك تقول: (أتاني اللّذان في الدّار) و (رأيت اللّذين في الدّار)، فتعرب كلّ ما لا يعرب في تثنيته نحو، هذان وهذين، وأنت لا تعرب هذا ولا هؤلاء؟ فالجواب في ذلك أنّ جميع ما لا يعرب في الواحد مشبّه بالحرف الذي جاء لمعنى، فإذا ثنّيته بطل شبه الحرف الّذي جاء لمعنى؛ لأنّ حروف المعاني لا تثنّى"[8]، فهذا القول للزجّاج بيّن في إعرابه للمثنّى، وبقيت مسألة الإعراب :أتكون بالحروف أم بالحركات؟ والّذي أثبته السيوطيّ أنّه على مذهب الكوفيّين، وكثير من البصريّين، فهي معربة بالحروف.

---

[1] – ينظر: الرّضيّ، شرح كافية ابن الحاجب،1\75

[2] – ينظر: وأبو بركات الأنباري، الإنصاف،33.

[3] – ينظر: نفسه، 1\47.

[4] – ينظر: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف، 1\47، والسّيوطيّ، همع الهوامع،1\57.

[5] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 5\9.

[6] – ينظر: مقدّمة المقتضب،1\126.

[7] – سورة البقرة:3

[8] – الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه 1\70

الثّاني: هذه الحروف هي حروف إعراب، فعلامة الإعراب مقدّرة على هذه الحروف الثّلاثة. وهذا مذهب البصريّين وهو رأي الخليل وسيبويه والجرميّ[1]، وابن جنّي[2]، واختاره الأعلم، والسّهيلي[3].

وحجّتهم في ذلك أنّ هذه الحروف زيدت للدّلالة على التّثنية والجمع، فصارت من تمام الكلمة الّتي وضعت لذلك المعنى، فصارت بمنزلة علامة التّأنيث في نحو (قائمة، وحبلى)، وكما أنّ هذين الحرفين حرفا إعراب، كذلك هنا في التّثنية وجمع السّلامة للمذكّر[4].

وذهب الأخفش إلى أنّه تقدّر العلامة على ما قبل الواو والياء والألف. وفسّر أبو علي مذهب الأخفش بأنّ الحروف دلائل إعراب، فإذا رأيت الحروف فكأنّك رأيت الإعراب[5].

وذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ علامة الإعراب مقدّرة في الألف والواو والياء. فهو كالمقصور، واختار السّهيليّ هذا المذهب. وردّه ابن مالك بوجوب ظهور الفتحة في النّصب، وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالألف لتحرّك الياء وانفتاح ما قبلها[6]. وردّ أبو حيّان على كلام ابن مالك هذا، فكر أنّهم ألحقوا حال النّصب بالجرّ، فلمّا قدّروا الكسرة قدّروا الفتحة، وإن خالفت القياس؛ وذلك تحقيقًا للحمل.[7]

وردّ ابن عصفور هذا المذهب بأنّه يلزم منه أحيانًا ظهور الحركات الّتي لا تستثقل، وهو ما لم يكن، فكنت تقول: (رأيْتُ الزَّيْدَيَنِ في الزَّيْدَيْنِ)، كما يجب أن تكون تثنية المنصوب والمخفوض بالألف لتحرّك الياء وانفتاح ما قبلها فيهما، فكنت تقول: رأيت الزّيدان ومررت بالزّيدان، وهو ما لم يكن.[8]

---

[1] – يبدو أنّ سيبويه لم ينحُ هذا المنحى، وقد سبقت عبارته في الرّأي الأوّل، ولعلّ السيرافي قد أبان عن موقف سيبويه من المسألة في الجزء الأوّل من شرحه على الكتاب، ص216،217. ولم يتضح لي لماذا جعل السيوطي سيبويه ممن قال بإعرابها بحركات مقدّرة.

وقد نقل الأستراباذي عن أبي عليّ أنّه لا إعراب مقدّر عند سيبويه على الحروف؛ لأنّ النّون عنده عوض من الحركة والتّنوين. ينظر: الرّضيّ، شرح كافيّة ابن الحاجب،1\76.

[2] –ينظر: ابن جنّي، شرح اللّمع،1\296.

[3] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،1 \161، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف،25.

[4]– ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف،27.

[5] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،1 \161.

[6]– ينظر: نفسه

[7] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،1 \161

[8] – ينظر: فاخر محمّد عليّ، شرح المقرّب لابن عصفور الإشبيلي،1\81.

الثّالث: هذه الحروف ليست إعرابًا، وليست حروف إعراب، إنّما هي دلائل إعراب، وقد عُزي هذا القول للأخفش[1]، ولأبي عثمان المازنيّ[2]، وحجّة هؤلاء أنّها لو كانت إعرابًا لما اختلّ معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضّمّة من (زيد) في: (قام زيدٌ)، ولو كانت حرف إعراب كالدّال في المثال السّابق لما كان فيها دلالة على الإعراب؛ لأنّك إذا قلت: (رجلان)، عُلِم أنّه مرفوع من غير حركة، فدلّ على أنها ليست إعرابا، ولا حروف إعراب، ولكنّها تدلّ على الإعراب[3].

ويجاب على ذلك بأنّ الدّلالة إمّا أن تكون في الكلمة أو في غيرها، فإن كانت تدلّ على الإعراب في الكلمة لزم تقدير الحركة في هذه الحروف؛ لأنّها أواخر الكلمة فتكون حروف إعراب. وإن كانت تدلّ على إعراب في غير الكلمة لزم من ذلك أن تكون مبنيّة، ولم يقل الأخفش، ولا المبرّد أو المازني بأنّها مبنيّة.[4]

الرّابع: يرفع المثنّى بالألف وجمع سّلامة الذّكور بالواو إبقاء لها على أصلها قبل دخول عامل الرّفع، فإذا دخل عامل النّصب والجرّ حدث الانقلاب، فتُقلب الواو والألف ياءً، وإلى هذا ذهب الجَرميّ، والمازنيّ، وابن عصفور، وهذا بناء على أنّ الإعراب معنويّ لا لفظيّ، فليس من إعراب ظاهر ولا مقدّر فيهما.[5]

يقول ابن عصفور–معلّلًا مذهبه– بعد أن عرض آراء أخرى لم يرتضِها: "والصّحيح أنّهما معربان بالتّغيّر والانقلاب، ذلك أنّ الأصل في التّثنية قبل دخول العامل أن تكون بالألف، والأصل في الجمع أن يكون بالواو، نحو: زيدان وزيدون ونظير ذلك اثنان وثلاثون، وإذا دخل عامل الرّفع عليهما لم يحدث فيهما شيئا، وكان تركُ العلامة لهما علامةً، وإذا دخل عامل النّصب والخفض عليهما، فقلبت الألف والواو ياء، كان ذلك علامة النّصب والخفض، وليس في إعراب التّثنية وجمع المذكّر بالتّغيّر والانقلاب خروج عن النّظير؛ لأنّه لم يثبت لهما إعراب بالحركة في موضع من المواضع"[6].

---

[1] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 1161

[2] –ينظر: ابن ولّاد، الانتصار لسيبويه على المبرّد، 46

[3] – ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، 27– 28.

[4] – ينظر: نفسه، 28.

[5] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،1\163، وفاخر محمّد عليّ، شرح المقرّب، 1\82.

[6] – ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي ،1\124

وقد أجاب ابن مالك عن ذلك من وجوه منها:إنّ الرّفع أعلى وأقوى وجوه الإعراب، فالاعتناء به أولى من جعل علامته عدميّة، وهذا لا نظير له[1]. ولو صحّ أن يكون ترك العلامة علامة لكان النّصب به أولى، في المثنّى؛ لأنّه بالألف الّتي تجانس الفتحة[2].ثمّ إنّ تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه، وقد أمكن فيما نحن بسبيله فلا عدول عنه[3]. بمعنى أنّ الإعراب بالحركات –ولو مقدّرة– أولى من التّرك والعدميّة.

وقد ردّ ابن عصفور على المذاهب الأخرى من وجوه منها: أنّ الإعراب زائد على الكلمة، وإذا قُدّر إسقاطه لم يخلَّ بالكلمة، ولو قدّرنا إسقاط هذه الحروف لاختلّ معنى الجمع والتّثنية. منها أنّ هذه الحروف وضعت للدّلالة على التّثنية والجمع، ولو جعلناها علامات إعراب لدلّت على معنيين في آن واحد، والحرف لا يدلّ على أكثر من معنى في آن واحد. ومنها أيضًا أنّ الإعراب يحدثه العامل، وهذه الحروف موجودة قبل تسلّط العامل على الاسم فقالوا: (زيدان وزيدون) في الرّفع، فدلّ ذلك على أنّهما ليسا معربين بالحرف، ثمّ حملوا النّصب والخفض على الرّفع، وعلى ذلك فالإعراب ليس بالحروف؛ إذ لا يتصوّر أن يكون الاسم معربًا في حال الرّفع بما لا يكون به معربًا في حالتي النّصب والخفض[4].

ومجمل القول – على الرّغم من الإطالة– أنّ الأقوال تعدّدت، وتشعّبت، وبعضها وقع الاضطراب في نسبتها، أو في فهمها، لا سيّما ما ذهب إليه سيبويه، فقد استدلّ الكوفيّون بقوله، في حين أنّ مَنْ جعلوا هذه الحروف حروف إعراب استدلّوا بعبارة سيبويه نفسها، وأمّا الزّجّاج فنسب إليه المتناقضات في حين أن عبارته في معانيه كانت واضحة الدّلالة على مذهبه الّذي وافق الكوفيّين فيه في هذه المسألة وهو ما رجّحه السيّوطيّ ووافقه فيه.

وأمّا ما يترجّح عند الباحث هو ما ذهب إليه جمهور الكوفيّين وكثير من البصريّين من أنّ هذه الحروف هي إعراب، ولا تبدو مخالفة في ذلك لمن قال إنّها دلائل إعراب فهي بمنزلة الحركات في الإعراب، وذلك أنّك لو أسكنت أواخر (زيد) و (عمرو)في مثل : (ضرب زيدْ عمرْو) لم تدر أيّهما الفاعل وأيّهما المفعول به، لأنّه ليست هناك دلالة تدلّ عليهما، فإذا ضممتَ الثّاني، وفتحتَ الأوّل

---

[1] – ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل،1\74، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف 28.

[2] – ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل،1\74.

[3] – ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل،1\74.

[4] – ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي ،1\55،56

دلّت الضمّة على الفاعل، والفتحة على المفعول، وكذلك الحال في مثل (الزّيدان) و(العُمَران)، فإنّك لو حذفت الألف منهما لاختلّ معناهما، ولو أردْتَ جعل الأوّل مفعولا، والثّاني فاعلا، وجب أن تدلّ على ذلك بالياء في النّصب وبالألف في الرّفع"[1]

[1] – العبيدي رشيد عبد الرّحمن، أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصّرف والنّحو، 193.

المسـألــة العاشـرة

زيادة النّون في المثنّى وجمــع المـذكّـر السّـالـم

اختلف النّحاة في سبب زيادة النّون بعد حرف الإعراب في المثنّى وجمع المذكّر السّالم إلى أقوال:

الأوّل: رأي ابن مالك، فزيادتها عنده لرفع توهّم الإضافة، في نحو (رأيتُ بنينَ كرماءَ)، فلو قلت: (بني كرماء) لالتبس على السّامع: الكرام هم البنون أم الآباء؟ فلمّا جاءت النّون عرفنا أنّك إذا قلت: (بني كرماء) أنّ الأبناء موصوفون بالكرم، وأنّ (بني) مضاف و(الكرام) مضاف إليه. وإن قلت :(بنين كرماء) فإنّك أردت وصف الأبناء أنفسهم، فلولا النّون لالتبس حال الإضافة بالصّفة. والمفرد بالمثنّى[1].

الثّاني: زيدت عوضًا عن الحركة في الاسم المفرد، وعزاه أبو حيّان للزجّاج، وردّه ابن مالك بأنّ الحروف نائبة عنها، فلا داعي إلى التّعويض بالنّون، وهذا مبنيّ على رأيه – أي رأي ابن مالك– أنّ الحروف إعراب[2].

الثّالث: عوض عن التّنوين في الاسم المفرد، وهو مذهب ابن كيسان[3]؛ لأنّ الحركة عُوّضَ منها الحرف، ولم يعوّض من التّنوين شيء، فكانت النّون عوضا عن التّنوين، ولذلك حذفوها–أيّ النون– في الإضافة كما يحذف التّنوين. وردّ على ذلك بأنّ هذه النّون تثبت مع تعريف الاسم بـ(أل)، وفيما لا تنوين فيه نحو: (يا زيدان)، وغير المنصرف إذا ثنّيَ؛ لأنّ علّة مجيئ التّنوين هي التّفريق بين الاسم الباقي على أصالته، وأصالته الصّرف وبين المشابه للفعل وهو الممنوع من الصّرف. ولا حاجة إليه هنا؛ لأنّ التّثنية والجمع يبعدانه عن الفعل، فلا يحتاج إلى ما يفرّق بينه وبين الفعل. وأمّا حذفها في الإضافة؛ فلأنّها زيادة، والإضافة زيادة، فكرهوا الجمع بين زيادتين في موضع واحد[4].

---

[1] – ينظر، ابن عقيل، شرح الألفيّة، 1\60، والسّيوطيّ، همع الهوامع، 1\163

[2] – ينظر: الرّضيّ، شرح كافيّة ابن الحاجب،1\78، والسّيوطيّ، همع الهوامع، 1\163.

[3] – ينظر: ابن عقيل، شرح الألفيّة،1\60

[4] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 1\163.

الرّابع: النّون عوض من الحركة والتّنوين معًا، وهو مذهب ابن ولّاد[1]، وأبي عليّ الفارسيّ، وابن طاهر، والجُزُولي[2]، وأجيب على ذلك بأنّ النّون تثبت في الوقف، والتنوين والحركة لا يثبتان في الوقف، فلا يُنْطق بهما[3].

الخامس: هي عوض عن الحركة والتّنوين فيما كان التّنوين والحركة في مفرده كمحمّد وعليّ، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده كـ (زينب وفاطمة)، وعن التّنوين فقط فيما لا حركة في مفرده كـ (القاضي والفتى)، وليست عوضا من شيء فيما لا تنوين ولا حركة في مفرده كـ (الحبلى)، وعليه ابن جنّي[4]، حيث ذكر في (سرّ صناعة الإعراب) أنّ لهذه النّون ثلاث أحوال: حالًا تكون فيها النّون عوضًا من الحركة والتّنوين جميعًا، وحالًا تكون عوضًا من النّون وحدها، وحالًا تكون عوضًا من التّنوين وحده، ثمّ فَصّلّ ابن جنّي كلّ حال من هذه الثّلاث نتجاوزها خشية الإطالة

السّادس: هي للتّفرقة بين نصب المفرد ورفع المثنّى، وعليه الفرّاء[5]؛ فإنّك إذا قلت (عليّا) لا ندري أهو مفرد منصوب أم مثنّى مرفوع، فالنّون تزيل اللّبس. ويمكن أن يُردّ هذا الاحتجاج بأنّ القرينة يمكن أن تزيل اللّبس وتُبين عن المعنى المقصود، فهل تضاف النون حينها؟ فلو قلت: (استقبلتُ عليّا)، ما التبس عليك أنّه مفرد منصوب، ولو قلت: (أقبل عليّا زيد)، ما التبس عليك أنّه فاعل مرفوع[6].

السّابع: أنّ النّون هي التّنوين نفسه، وقد حُرّك لالتقاء السّاكنين. فقوي بالحركة، وعليه بعض الكوفيّين.[7]

---

[1] – هو أحمد بن محمّد بن ولّاد بن محمّد، النّحويّ، كان بصيرًا بالنّحو أستاذًا، تتلمذ على الزجّاج، وكان يقدّمه على أبي جعفر النّحّاس، من تصانيفه المقصور والممدود، الانتصار لسيبويه، توفي سنة 238هـ. (ينظر: السّيوطيّ بغية الوعاة،1\386).

[2] – الجُزُوليّ النّحويّ، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت بن عيسى العلّامة أبو موسى الجزوليّ اليَزْدَكِني البربريّ المرّاكشي، أخذ العربية عن جماعة، كان لا يشَقّ له غبار، جيّد التّفهيم، حسن العبارة، له تصانيف، منها : مقدّمته المشهورة: (حواشٍ على الجمل للزجّاجيّ)، وشرح الأصول لابن السرّاج، توفي سنة607. (ينظر: السّيوطي، بغية الوعاة،2\236، والصّفدي، الوافي بالوفيات، 23\146)

[3] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل،1\60، والسّيوطيّ، همع الهوامع،1\163

[4] – ينظر: الثّمانيني، شرح اللّمع لابن جنّي، 1\296، وابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، 449 –466، والرّضيّ، شرح كافيّة ابن الحاجب،1\78.

[5] – ينظر: ابن عقيل، شرح الألفيّة،1\60، والسّيوطيّ، همع الهوامع، 1\163، والرّضيّ، شرح كافيّة ابن الحاجب،1\79

[6] – ينظر: نفسها.

[7] – ينظر: الرّضيّ، شرح كافيّة ابن الحاجب،1\79

ولم يخالف السّيوطيّ الزجّاج في هذه المسألة، كما أنّه لم يتبنَّ أيًّا من الآراء، ولم يعترض على واحد منها، وقد تبيّن أنّ الآراء بعضها يتداخل مع بعض، فكلّها تستدلّ بأدلّة عقليّة منطقيّة، ودون تصحيح رأي منها خرط القتاد كما يقول الأستراباذي[1]. ولعلّ هذا ما حمل السيوطي على التزام الصمت، فاكتفى بنقل الآراء دون ترجيح أيّ منها.

[1] – الرّضيّ، شرح كافيّة ابن الحاجب،1\79

المسـألة الحادية عشـرة

دخـول الـلّام على معمول خبر (إنّ) حال كونه شبه جملة إذا كان متوسّطًا بين الاسم والخبر

تختصّ (إنّ) دون أخواتها بدخول اللّام المفتوحة في خبرها؛ وعلّة اقتران جوابها باللّام أنّ كليهما يقع جوابًا للقسم، فللمشابهة جمعوا بينهما، هذا وجه، ووجه آخر أنّ كليهما للتّوكيد؛ ولذلك أخّروها، فأوقعوها في الخبر كراهة تتابع مؤكّدين دون فاصل بينهما[1].

وكما تدخل اللّام على خبر (إنّ) فإنّها تدخل على معمول خبرها بشروط ثلاثة:

أوّلها: أن يكون المعمول متوسّطا بين ما بعد إنّ، سواء أكان التّالي لـ (إنّ) هو اسمها نحو: إنّ زيدا لطعامَك آكلٌ، أم كان التّالي لإنّ هو خبرها الظّرف أو الجار والمجرور، نحو: (إنّ عندي لفي الدّار زيدًا جالسٌ)[2].

ثانيها: أنْ يكون الخبر ممّا يصلح دخول اللّام عليه، نحو: (إنّ زيدا لَعَمْرًا ضاربٌ)[3].

ثالثها: أن لا يكون المعمول حالًا ولا تمييزا[4]. وزاد أبو حيّان ألّا يكون المعمول مفعولا مطلقا، ولا لأجله[5]، وزاد ابن عقيل شرطًا رابعا، وهو ألّا تكون اللّام قد دخلت على االخبر[6].

وفي دخول هذه اللّام على متعلّق الخبر إذا جاء شبه جملة أقوال:

الأوّل: الجواز مطلقًا، حتى وإن دخلت اللّام على الخبر، فإنّها تجتمع فيه، وفي متعلّقه. وعليه المبرّد، وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان[7]، فيجوز: (إنّ زيدا لبك لواثق)، (وإنّي لبحمد اللّه لصالح)، واستدلّ أصحاب هذا الرّأي بقول الشّاعر:

---

[1] – ينظر: الثّاميني، شرح اللّمع لابن جنّي، 1\404، وأبو حيّان الأندلسيّ التّذييل والّكميل،5\96.

[2] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل،1\293.

[3] – ينظر: ابن هشام الأنصاريّ، أوضح المسالك،1\302.

[4] – ينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، التّذييل والتّكميل، 5\104، وبركات إبراهيم، النّحو العربيّ1\266.

[5] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل،1\293.

[6]– ينظر: نفسه.

[7] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 2\172.

إنّي لعندَ أذَى المولَى لَذو حَنَقٍ وإنَّ حِلمِي إذا أوذِيتُ مُعتادُ[1] **(البسيط)**

فالبيت شاهد على دخول اللّام على معمول الخبر، المتوسّط بين اسم (إنّ) وخبرها، وهو قوله: (لعند أذى المولى)، وبهذا تكون اللّام قد دخلت على الخبر (لذو)، وعلى معموله (لعند).[2]

الثّاني: عدم الجواز مطلقًا. ولم يعزُ السّيوطيّ في (الهمع) هذا القول لأحد[3].

الثّالث: جواز دخول اللّام على معمول الخبر إذا لم تدخل على الخبر، بمعنى أنّ اللّام تجتمع في الخبر ومتعلّقه في آن ، ورجّح السّيوطيّ هذا الرّأي وعدّه الأصحّ تبعا للسّيرافيّ وابن عصفور[4] موافقا الزجّاج[5]. واستدلّوا بقول أبي زبيدٍ الطّائيّ:

إنّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْداً مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنائي، لَعِنْدِي غيرُ مَكْفُورِ[6] **(البسيط)**

والشّاهد في البيت أنّ معمول الخبر اتصلت به اللّام متقدّما على عامله الخبر (غير مكفور)، والأصل أن تدخل إمّا على خبر(إنّ)، وإمّا على اسمها المتأخّر عن خبرها، فأصل الكلام هنا: (لغير مكفور عندي)[7]، قال ابن عصفور: قيل: "وهذا إنّما يجوز في الظرف والمجرور[8]"، كقوله:

وإلّا أكنْ كلّ الشجاعِ فإنّني بضربِ الطُّلَى والهامِ حقٌّ عليمِ[9] **(الطّويل)**

---

[1] – السيوطي، الهمع،2\172، وشراب حسن، الشّواهد الشّعريّة، 1\355. (لا يعرف قائله).

[2] – ينظر: السيوطي، الهمع،2\172، شراب حسن، الشّواهد الشّعريّة،1\355.

[3] – ينظر: السيوطي، الهمع،2\172.

[4] – ينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، التّذييل والتّكميل، 5\103

[5] ينظر: ناظر الجيش، شرح التّسهيل، 1354.

[6] – ينظر البيت: سيبويه، الكتاب، 2\134، وابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب،375، ابن منظور لسان العرب،7|24 (خصص)، وابن يعيش، شرح المفصّل،8\117، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف،1\344، وابن هشام، المغني،846 ، والسّيوطي همع الهوامع،2\173.

[7] – ينظر: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف، 1\344.

[8] – أبو حيّان الأندلسيّ، التّذييل والتّكميل، 5\103.

[9] – ينظر: المرزوقي، شرح الحماسة، 1\279، وشراب حسن، شرح الشّواهد الشّعريّة، 3\180. (قيل: هو لبعض بني أسد، وقال التّبريزي هو لعبد العزيز بن زرارة)،

أي؛ عليم حقًّا، فشبه الجملة (بضرب الطّلى) هو متعلّق خبر (إنّ)، وتقدّم على الخبر(حقّ)، وإنّما جاز أن يعمل الخبر هنا وهو مضاف فيما قبله حملاً على المعنى، والتّقدير (بضرب الطّلى والهام عليم حقًا) وإنما جاز فيه ذلك إذا كان المعمول ظرفًا، أو مجرورًا، فإن كان المعمول مفعولًا صريحا لم يجز[1].

واشترطوا أن يكون خبرها خاليا من (لام الابتداء)، ومتعلّقه متقدّما عليه، فإذا تأخّر لم يجز دخول (اللّام) على المتعلّق، ففي مثل: (إنّ الشّدائد مظهرة أبطالا، وإنّ المحن صاقلة نفوسًا)، يصحّ تقديم معمول الخبر مقرونًا بـ(لام الابتداء)، فنقول: (إنّ الشّدائدَ لأبطالًا مظهرةٌ، وإنّ المحنَ لنفوسًا صاقلةٌ)[2]

واشترطوا أيضًا ألّا يكون المعمول المتوسّط حالًا أو تمييزا أو مفعولًا معه، أو مستثنى. واشترطوا ألّا يكون خبرها فعلا ماضيا مجرّدا عن (قد)، فلا نقول: (إنّ زيدًا لبالدّار قامَ) ويصحّ أن نقول: (إنّ زيدًا لبالدّار قد قامَ). وقد فرّقوا بين الماضي والمضارع لمضارعة المضارع الاسم، أمّا الأخفش فلم يفرّق بين الماضي والمضارع، فأجاز دخول اللّام على معمول الخبر حتّى لو جاء الخبر جملة فعليّة فعلها ماضٍ[3].

وأمّا دخول اللّام على الخبر ومتعلّقه المتقدّم عليه فقد أجازه الزّجّاج قياسا، نحو: (إنّ زيدا لفيك لراغب)، ومنعه المبرّد[4].

والّذي يترجّح عند الباحث هو ما ذهب إليه السّيوطي موافقًا السيرافي والزجّاج، بدليل السّماع، ثمّ إنّه لا يوقع في لَبْس، فالتّركيب يبقى واضحًا ومؤكّدا باللّام، أما من ذهبوا إلى المنع مستدلّين بترك دخول اللّام في بعض ما سمع، فإنّ التّرك لا يوجب المنع، ولا يمنع الجواز، فالسّماع فيه سعة ومرونة، وقد اشتدّ الخصام في المسألة، وليس من مرجّح يبطل الجواز لا في السّماع، ولا في الدّلالة.

---

[1] – أبو حيّان الأندلسيّ، التّذييل والتّكميل، 5\103، والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة، 1\279.

[2] – حسن عبّاس، النّحو الوافي،1\541

[3] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع،2\172–173، وابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب،375، والرّضيّ، شرح الرّضي على كافيّة ابن الحاجب، 1\270–271، وابن هشام، أوضح المسالك، 1\302، و حسن عبّاس، النّحو الوافي،1\540–541،

[4] – شرح الرّضي لكافيّة ابن الحاجب، 1\270–271.

المسـألــة الثّانيــة عشـرة

ناصب تـمـيـيـز الـجـمـلــة

التّمييز هو ما يرفع الإبهام المستقرّ عن ذات مذكورة أو مقدّرة[1]. وهذا التّعريف يتضمّن نوعي التّمييز؛ فقوله: "ذات مذكورة" هو التّمييز المفرد، وقوله: " مقدَّرة" هو تمييز الجملة، أو النّسبة.

وتمييز الجملة هو ما ينتصب عن تمام الكلام، فتارة يكون منقولاً عن فاعل، وتارة عن مبتدأ، وتارة عن المفعول، وتارة أخرى يكون مشبّهًا بالمنقول.[2] وهذا التّمييز يرفع إبهام العلاقة بين ركني الجملة الأساسين، أو بين أحدهما وفضلةٍ، كأن تقول: (طاب الضّيف)، فهذه جملة فعليّة تامّة الرّكنين، لكنّ العلاقة المعنويّة بين الفعل وفاعله مبهمة؛ لأنّها علاقة عامّة تصلح أن يكون لها جهات دلاليّة متعدّدة، حيث (طِيبُ الضّيف) يمكن أن يكون في المأكل، أو الملبس، أو المشرب، أو النّفس، وهذه العلاقة لا تتحدّد إلّا بتمييز منصوب[3].

والتّمييز المنقول عن الفاعل نحو: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[4]، والمنقول عن المبتدأ نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ﴾[5]، والمنقول عن مفعول نحو:﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[6]، والتّمييز المشبّه بالمنقول، نحو: (امتلأ الإناء ماءً)، ووجه الشّبه أنّ (امتلأ) مطاوع: (ملأ)، فكأنّك قلت: (ملأ الماءُ الإناءَ)، ثمّ صار تمييزًا بعد أن كان فاعلًا[7].

وقد اختلف النّحاة في ناصب هذا التمييز على قولينِ:

---

[1] –ينظر: الرّضيّ، شرح كافية ابن الحاجب،2\90. نقد الرّضي هذا التّعريف في قوله (المستقرّ) ينظر: شرح الكافية للرّضيّ، 1\216. وعرّفه ابن مالك وجعل له عدّة قيود، ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، 1\379–380.

[2] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 4\68_69

[3] – ينظر: بركات إبراهيم إبراهيم، النّحو العربيّ،3\277

[4] – مريم: 4

[5] – الكهف: 34

[6] – القمر: 12.

[7] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 4\69

الأوّل : ذهب كلٌّ من سيبويه[1] والمازنيّ[2]، والمبرّد[3]، والزجّاج[4]، وأبي عليّ الفارسيّ.[5] إلى أنّ النّاصب لهذا التّمييز هو ما في الجملة من فعل وشبهه؛ لوجود ما أصل العمل له، ويؤيّد هذا التّعليل عدم جواز تقديم تمييز الجملة؛ لأنّه كالفعل الّذي لا يجوز أن يتقدّم فاعله عليه[6].

الثّانـي: ذهب ابن عصفور إلى أنّ العامل في نصب تمييز الجملة هو الجملة نفسها، فانتصب التّمييز عن تمامها وعزا ذلك إلى المحقّقين[7]؛ ومعنى تمام الكلام أنّه مسبوق بجملة إمّا اسميّة وإمّا فعلية، فتقول: (زرعتُ الأرضَ شجرًا)، و(الأرض مزروعة شجرًا). وتقول العربُ: (سرعانَ ذا إهالةً)[8]، وسرعان: اسم فعل بمعنى أسرع، و(ذا) اسم إشارة مبهم مفسّر بإهالة. ومعناه: شحمًا، وهو مثل يضرب لمن يتعجّل الأمر قبل وجوده.[9]

واستدلّ ابن عصفور بالقياس على النّظير؛ فكما أنّ تمييز المفرد ناصبه هو الاسم الّذي انتصب عند تمامه، كذلك هنا، فإنّ النّاصب هو تمام الجملة[10]. وذكر ناظر الجيش أنّ ابن عصفور على ما ذهب إليه بقولهم: (داري خلف دارك فرسخًا)، فهو منتصب عن تمام الكلام، وليس ثَمّ فعل ولا ما يشبهه، وليس من قبيل المنتصب عن تمام الاسم؛ لأنّ الدّار ليست الفرسخ، وكذلك الخلف ؛إذ الخلف ليس له مقدار يحصره، والفرسخ معلوم المقدار، واستدلّ أيضًا بأنّه قد يكون في الكلام فعل ولا يكون طالبًا للتّمييز نحو: (امتلأ الإناء ماء)[11].

---

[1] – ينظر: الكتاب،1\404

[2] – ينظر: السّليلي، شفاء العليل في إيضاح التّسهيل، 2\556، والأشموني، شرح الأشموني، 3\134

[3] – ينظر: المبرّد، المقتضب، 3\ 32-33.

[4] – ينظر: السّيوطي، همع الهوامع، 4\69. والأشموني، شرح الأشموني، 3\134.

[5] – ينظر: أبو عليّ الفارسيّ، الإيضاح العضديّ،203. وشفاء العليل في إيضاح التّسهيل، 2\556.

[6] – ينظر: ابن عصفور الإشبيليّ، شرح الجمل،2\426.

[7] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 4\69، وناظر الجيش، شرح التّسهيل،2374.

[8] –الميداني، مجمع الأمثال،1\366. والفيروز أبادي، القاموس المحيط، 3\37. وابن منظور، لسان العرب، (سرع)

[9] – ينظر: فاخر محمّد علي، شرح المقرّب لابن عصفور،4\437.

[10] – ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، 3\134. وابن عصفور الإشبيليّ، شرح الجمل،2\426.

[11] – ينظر: ناظر الجيش، شرح التّسهيل،2374.

ورُدّ على استدلال ابن عصفور؛ بأنّ (مسافة خلف دارك هي الفرسخ)، وبأنّ الفعل (امتلأ) يطلب (ماءً) من حيث إنّ المطاوع دالّ على العامل، وهو طالب له من حيث المعنى، وإن لم يصحّ إسناده إليه[1].

ورجّح السّيوطيّ القول الأوّل موافقًا الزجّاج في المسألة، فقال:" مميّز الجملة ما فيها من فعل وشبهه[2]"، وقال في الشّرح: " وفي ناصب تمييز الجملة قولان: أصحّهما ما فيه من فعل وشبهه"[3].

والّذي يترجّح عند الباحث العامل هنا هو الفعل وما أشبهه؛ لما لهما من أصالة في العمل. ويقوى هذا الرّأي بمنع تقدّم تمييز الجملة، وهذا نظير عدم جواز تقدّم الفاعل على فعله.

[1] – ينظر: ناظر الجيش، شرح التّسهيل،2374.

[2] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 4\67.

[3] – ينظر: نفسه.

المسـألـة الثّالثة عشــرة

تقديم المصدر المـؤكّـد علـى الجمـلـة المـؤكّـدة

قد يحذف عامل نصب المفعول المطلق جوازًا، نحو: (حجًّا مبرورا)، و (سفرًا ميمونًا)، والحذف تكون له قرينة حاليّة، أو لفظيّة[1]، وليس هذا موضع بسط ذلك.

ويأتي المصدر مؤكِّدًا لعامله، أو مبيّنا نوعه، أو عدده، وهذه الثّلاثة ليست هي المقصودة، إنّما مقصود الباحث هو مجيء العامل مؤكّدا للجملة قبله[2]، نحو قوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ﴾[3]، نُصبَ المصدر(صُنعَ) على المصدريّة، مؤكّدًا لمضمون جملة (تمرّ مرَّ السّحاب)، والتّقدير: (صنعَ الله ذلك صنْعًا)، فالمصدر منصوب بفعل مضمر دلّ عليه ما قبله[4]، وهذا رأي الخليل، وسيبويه، وغيرهما[5]. ومثل هذا كثير في التّنزيل فمنه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾[6]، وقوله: ﴿فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[7]، وقوله: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾[8].

وجرى ذلك على ألسنة الشّعراء، فمنه قول أبي صخر الهذليّ:

وأنّي لآتيها وفي النّفسِ هَجْرُها بَتاتاً لأُخرى الدّهرِ ما وَضَحَ الفجرُ[9] (الطّويل)

فالمصدر المنصوب هو(بتاتًا)، جاء مؤكّدًا الجملة الّتي سبقته، وهي تتضمّن فعلًا نصبَ المصدر.

وقول الحارث بن ظالم:

ثُمَّ قالوا تُحِبُّها قُلتُ بَهْراً عَدَدَ النَجمِ وَالحَصى وَالتُرابِ[10] (الخفيف)

---

[1] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 3\105، والزّرّوق محمّد خليل، المُعَلَّى، 317.

[2] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 1\97–96. الأزهريّ، شرح التّصريح، 1\509–512.

[3] – النّمل: 88

[4] – ينظر: الباقولي، جواهر القرآن، 3\1315–1318، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، 3\1107، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم،6\488، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير،8\528

[5] – ينظر: الشّوكاني، فتح القدير، 4\168.

[6] – مريم: 4

[7] – النساء: 24

[8]– الأنفال: 4

[9] – ينظر: أبو سعيد السكّري، كتاب شرح أشعار الهذليّين، 957، أبو حيّان الأندلسي، التّذييل والتّكميل، 7\209

[10] – الدّيوان، 30، وينظر: سيبويه، الكتاب،1\311، وابن يعيش، شرح المفصّل، 1\297

وكذلك هنا، فـ(بهرًا) مصدر منصوب يؤكّد الجملة السّابقة له، والمعنى: غلبني حبُّها غلبة[1].

ومنـه قول الأحوص الأنصاريّ:

إنّـي لأَمْنَحُكِ الصُّدودَ وإنّنِـي قسَماً إليْكِ معَ الصُدُودِ لأَمْيَلُ[2] (الكامل)

والشّاهد في البيت أنّه جعل المصدر (قسمًا) توكيدًا لقوله: (إنّني لأميل)؛ لأنّ قوله: (وإنّني إليكِ لأميَلُ) جواب قسم، فجعل (قسمًا) توكيدًا لكلام هو (أقسم)، والقسم محذوف، كأنّه قال: أمنحكِ الصّدود أي الهجران رغم حبي لكِ، ووالله إنّي إليكِ لأميَلُ[3]، بمعنى أن المصدر في الأمثلة السّابقة أكّد مضمون الجملة السّابقة عليه، وهذا لا خلاف فيه، فالمصدر يؤكّد ما قبله ولم يتقدّم المصدر على الجملة.

وفي تقدّم المصدر المؤكِّد للجملة خلاف: ذهب الزجّاج إلى عدم جواز تقدّم هذا المصدر؛ لأنّ ما سبقه يتضمّن معنى الفعل النّاصب للمصدر، بمعنى أنّ الجملة تفسّر ذاك الفعل المحذوف، فوجب أن يتأخَر المصدرُ قياسًا، وكأنّ الجملة المؤكَّدَة عَمِلتْ عمل الفعلِ المحذوف، لكن لمّا كان النّاصب للمصدر فِعلاً قدّروه، لدلالة الكلام عليه، وهذا تعليل عقليّ منطقيّ مبنيّ على القياس، ينسجم مع طبيعة ما سُمع عن العرب، وما تنزّل من الوحي، وقد رجّح السّيوطيّ هذا القول، بقوله: " ثمّ هذا المصدر المؤكِّد لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكَّدة على الصّحيح"[4]

لكنّ الزّجّاج وإن كان لا يُجيز تقدّمَ هذا المصدر، إلّا أنه أجاز أن يتوسّط، فلك أن تقول: (هذا حقًّا عبد الله)؛ لأنّ تَقَدُّمَ جزءٍ من الكلام يدلّ على الفعل العامل المحذوف **واستدلّ بقول الشّاعر:**

وكـذَا كَمْ مصيرُ كلِّ أناسٍ سوفَ حقًّا تُبْليهِمُ الأيّامُ[5]

---

[1] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 1\297،

[2] – ينظر: سيبويه، الكتاب، 1\380، وابن يعيش، شرح المفصّل، 2\285، والأصفهاني، الأغاني، 18\195، والبغداديّ، الخزانة، 1\247.

[3] – ينظر :السّيرافي، شرح أبيات سيبويه، 1\185.

[4] – السّيوطيّ: همع الهوامع، 3\124.

[5] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 3\124، وشراب حسن، شرح الشّواهد الشّعريّة ،3\115

والتّقدير: (سوف تبليهم الأيّام حقًّا)، فتأخّر المصدر وجوبًا، وقد تقدّم جزء من الكلام في البيت فكان بمثابة الجملة كاملة، وهي تفسّر الفعل النّاصب المحذوف[1].

وقولهم: (له عليّ ألف دينارٍ حقًّا)، أي أحق ذلك حقًّا، فأشبه ما العامل فيه معنى الفعل، فمُنِع أن يتقدّمَ قياسًا[2].

وأجاز آخرون تقدّم هذا المصدر مستدلّين بقولهم: (أحقًّا زيدٌ منطلقٌ)، ورُدّ عليهم بأنّ نصبَ (حقًّا) هنا على الظّرفيّة، لا على المصدريّة.[3]

والّذي يترجّح لدى الباحث هو ما ذهب إليه الزّجّاج، ووافقه عليه السّيوطيّ؛ لما ذكراه من أدلّة لاسيّما التّفسير المنطقيّ المعقول في توجيه النّصوص القرآنيّة، وما ورد من أشعار العرب، ثمّ القياس.

[1] – شراب حسن، 115/3.

[2] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 3\125.

[3] – ينظر: السّيوطيّ، همع الهوامع، 3\125.

الخـــاتمـــة

وبعد، فالحمد لله الّذي به تتمّ الصّالحات، كما أحمده سبحانه وتعالى أن وفّقني لإتمام هذه الدّراسة، (موقف السّيوطيّ في كتاب همع الهوامع من آراء الزجّاج النّحويّة– دراسة وصفيّة تحليليّة) فهذا ما تهيّأ إعداده، وتيسّر إيراده بعد أن بذلت الجهد، والوقت الكثير، غير أنّي لم أدّع وفاء الغاية، ولا بلوغ النّهاية، فهذا لا أدّعيه وما ينبغي، ولا سيّما أنّ التّعامل كان مع علمين من أعلام تراث العربيّة، ثمّ إنّني أرجو أن أكون قد أضفت شيئًا إلى ميراث العربيّة. كما أحمده سبحانه أن وفّقني أن أخرُج من هذه الرّسالة بمكاسب عظيمة، وثروات جزيلة، ولعلّ جهود الزجّاج ومواقف السّيوطي كان جانبًا معتمًا في عقل الباحث، فخرج من هذا البحث بأمور أهمّها:

أوّلا: ناقشت الرّسالة ثلاثين مسألة نحويّة، ظهر من خلالها موقف السّيوطيّ من آراء الزجّاج النّحويّة، فكانت المسائل الّتي وافق فيها آراء الزجّاج بالتّصريح أو بالسّكوت أقلّ من تلك الّتي عارضه فيها. إذ بلغت المعارضات سبع عشرة مسألةً، والموافقات ثلاث عشرة مسألةً. ورغم ذلك فإنّ الزّجّاج احتلّ مكانة متقدّمة من الذّكر في كتاب همع الهوامع إذا ما قيس بغيره.

ثانيًا: لم تتوقّف المسائل الّتي نوقشت على المسموع، بل كان دورٌ بارز للقياس، ثمّ التّعليل والتّفسير العقليّ المنطقيّ. وتجدر الإشارة إلى أنّ آراء الزّجّاج لم تقتصر على الاحتجاج بالسّماع، فقد وُجد حضورٌ للاحتجاج بالقياس، والاحتجاج بالمعنى.

ثالثًا: تراوحت ألفاظ التّرجيح في المخالفات بين التّصريح والتّلميح، فكان منها ما هو بيّن جليّ، كقوله: (خلافًا للزجّاج)، أو (والصّحيح..)، ثمّ يذكر رأي الزّجّاج وغيره ممّن عارضه في المسألة، مثال ذلك مسألة (متعلّق كاف كأنّ). وكذا الأمر في الموافقات يكون صريحًا بإصداره حكمًا في المسألة يوافق فيها الزجّاج، مثال ذلك (كأنّ) فذكر أنّ الزجّاج قال بتركيبها، ثمّ قال: " وهو الصّحيح"

رابعًا: اتّضح منهج السّيوطيّ ومذهبه المستقلّ؛ فهو لا يرجّح إلّا بدليل، ويردّ على من خالفه بصرف النّظر عن مذهب المخالف له، فهو لا يخالف تحاملًا أو تقليدًا، وإنّما لأدلّة قويت عنده، وقناعات ترسّخ في نفسه، ولعلّ ذلك ينعكس في موقفه من الزّجّاج، فتجده يخالفه في مسألة ويردّ عليه، ثمّ يوافقه في أخرى فينافح ويدافع عنه، ما يعني أنّ السّيوطيّ كان يتّسم بالموضوعيّة المطلقة

في آرائه النّحوية، بل ويتّسم بالشجاعة بدليل أنّه في بعض المسائل يتوقّف قائلًا تصريحًا (لا يترجّح عندي شيء)، أو أنّه يستحسن أراء متعدّدة في المسألة الواحدة .

خامسًا: ليس كلّ ما نُسب إلى الزجّاج يُسلّم به، فبعض المسائل تحتاج إلى تحرير وإعادة نظر، ومثال ذلك (إعراب المثنّى وجمع المذكّر السّالم)، ولعلّ السّبب في هذا الاضطراب الحاصل في بعض آراء الزّجّاج يعود إلى تبعثر آرائه ومواقفه النّحويّة في مؤلّفه، (معاني القرآن وإعرابه)، ولا يوجد له كتاب نحويّ ينقل لنا آراءه النّحويّة ومذهبه، فغاية ما يعتمد عليه في دراسة آرائه النّحويّة هو كتاب (معاني القرآن وإعرابه) ثمّ النّقول عنه.

سادسًا: يُعدّ كتاب السّيوطيّ همع الهوامع من كتب الخلاف النّحويّ؛ لأنّه كاد أن يحيط بمسائل النّحو وبآراء النّحويّين الّذين تقدّموه، بيد أنّ السّيوطيّ تفرّد بمسائل لم ترد في كتب الخلاف النّحويّ، مثل: الجزم، إعراب أم لا؟، ونصب ما جُمع بألف وتاء، وهل يجوز تثنية المركّب المزجيّ، هل يفسّر ضمير الشّأن بمفرد؟ وغير ذلك الكثير من المسائل الّتي لم تتناولها كتب الخلاف[1]. وإن دلّ ذلك على شيء فإنّما يدلّ على سعة اطّلاع السّيوطيّ وتفوّقه، كما انّه يدلّ على استقلاليّته إذ لم يحبسه التّقليد، فبالإضافة إلى استقلاله في التّرجيح نجده يستقلّ في منهجيّة البحث والتّأليف.

[1] – ينظر: باسم عبد الرّحمن صالح البابليّ، ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع، (دراسة تحليليّة)، 174

المصادر والمراجع

القرآن الكـريـم

1) الآلوسي، شهاب الدّين، **حاشية شرح قطر النّدى في علم النّحو**، مراجعة وتدقيق، فؤاد ناصر، دار نور الصّباح، مدَيات– تركيا، ط2، 2011م.
2) إبراهيم، بركات، **النّحو العربيّ**، دار النّشر للجامعات، ط1، 1428هـ.
3) الأزهري، خالد بن عبد الله (905هـ)، **شرح التّصريح على التّوضيح**، أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 1421هـ.
4) الأستراباذي، رضيّ الدّين محمّد بن الحسن، (686هـ)، **شرح كافيّة ابن الحاجب**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 2007.
5) أبو إسحاق الغافقي (716هـ)، **شرح جمل الزجّاجي**، قرأه وعلّق عليه: إبراهيم بلفقيه اليوسفي، دار اللّباب، إسطنبول – تركيا، ط1، 1442هـ.
6) الأشموني، **منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك**، (شرح الأشموني)، تحقيق: محيي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، ط،2014.
7) الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، **ديوانه**، شرح وتعليق، محمّد حسين، النّاشر: مكتبة الآداب بالجماميز. د.ت.
8) الأعلم الشنتمريّ، أبو الحجّاج يوسف بن سلمان، (476هـ)، **النّكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق: رشيد نجيب، ط ،1420هـ.
9) امرؤ القيس بن حُجُر، **ديوانه**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار صادر، ط4، د.ت.
10) الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله (577هـ):
- **أسرار العربيّة**، تحقيق: بركات يوسف هبّود، شركة دار ابن الأرقم، بيروت – لبنان، ط1، 1999.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: جودة مبروك محمّد مبروك، ورمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، ط1، د.ت.

- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السّامرّائيّ، مكتبة المنار، الزّرقاء الأردن، ط3، 1405هـ.

11) الأنصاري، ابن هشام، عبد الله بن يوسف جمال الدّين ، (761 هـ):

- **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، ومعه عدّة السّالك إلى أوضح المسالك، تقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، 2009م.
- **شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى**، تحقيق: أبو بلال الحضرميّ، وخالد بن عَبُود باعامر، دار الآثار، صنعاء، ط1438،1هـ.
- **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: فخر الدّين قباوة، دار اللّباب، إسطنبول – تركيا، ط3، 1440هـ.

12) أيّوب جرجيس العطيّة، **اختيارات أبي حيّان النّحوية في ارتشاف الضرب من لسان العرب**، دار الحكمة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، جمهوريّة مصر العربيّة، القاهرة، ط1، 2014.

13) الباقوليّ، أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني (543هـ):

– **جواهر القرآن ونتائج الصّنعَة**، تحقيق: محمّد أحمد الدّالي، دار القلم، دمشق، ط1، 1440هـ.

– **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات**، تحقيق: أحمد الدّالي ، دار القلم، ط1، 2022.

14) البخاريّ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أُمور رسول الله صلى الله عليه وسلّم وسننه وأيامه**، اعتنى به: محمّد زهير بن ناصر النّاصر، دار المنهاج– دار طوق النّجاة ، جدّة – المملكة العربيّة السّعوديّة، دار طوق النّجاة، بيروت – لبنان، ط3، 1436هـ.

15) البدر، بدر بن ناصر، **اختيارات أبي حيّان النّحويّة في البحر المحيط**، مكتبة الرّشد، الرّياض،1420هـ.

16) ابن برهان العكبريّ، أبو القاسم، عبد الواحد بن علي الأسديّ، (456هـ)، **شرح اللّمع**، تحقيق: فائز فارس، السلسلة التّراثيّة، الكويت، ط،1، 1984.

17) ابن بزيزة عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشيّ التّونسيّ (662)، **غاية الأمل في شرح الجمل**، تحقيق: محمّد غالب عبد الرّحمن ورّاق، شركة دار لطائف، ط1، 1444هـ.

18) البغداديّ، أبو بكر، أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب (463هـ)، الموضّح لأوهام الجمع والتّفريق، دراسة ومراجعة: يحيى المعلّمِي، نشر دار الفكر الإسلاميّ، ط2، 1405هـ.

19) البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، ط4، 1436هـ.

20) أبو البقاء العكبريّ، محبّ الدّين عبد الله بن الحسين البغداديّ، (616هـ)، **اللّباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: محمّد عثمان، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، 1420هـ.

21) التّبريزيّ، أبو زكريّا يحيى بن عليّ بن محمّد، بن حسن الشّيبانيّ،(502هـ)، **شرح حماسة أبي تمّام**، اعتنى به: غريد الشّيخ، وأحمد شمس الدّين، منشورات محمد عليّ بيضون، بيروت– لبنان، ط1، 1421هـ.

22) التّرمذيّ، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك (279هـ)، **سنن التّرمذيّ (الجامع الكبير)** تحقيق: بشّار عوّاد، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1996.

23) الثّمانينيّ، أبو القاسم، عمر بن ثابت، شرح اللّمع لابن جنّي، تحقيق: فتحي علي حسانين، دار الحرم للتّراث، القاهرة– مصر، ط1، 2010م.

24) ابن حجر العسقلاني، **لسان الميزان**، تحقيق: عبد الفتّاح أبو غدّة ، دار البشائر الإسلاميّة، لبنان بيروت، ط1 ،1423.

25) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (471هـ):

- **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني، المؤسّسة السّعوديّة بمصر، ط3، 1413هـ.
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بدر المرجان، منشورات زارة الثّقافة والإعلام، الجمهوريّة العراقيّة، دار الرّشيد للنّشر، 1982.

26) جرير بن عطيّة بن الخطفى، **ديوانه**، دار بيروت للطّباعة والنّشر، 1386م.

27) ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن عمر (646)، **الإيضاح في شرح المفصّل**، تحقيق: موسى بناي العليلي، طبعة وزارة الأوقاف والشّؤون الدّينيّة، الجمهوريّة العراقيّة،1982.

28) صاحب حماة، عماد الدّين إسماعيل بن الأفضل عليّ الأيّوبيّ، (732هـ)، **الكُنّاش في فنَّي النّحو والصّرف**، تحقيق: رياض بن حسن الخوّام، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، 1425هـ.

29) الحديثي خديجة، **المدارس النّحويّة**، دار الأمل، إربد، الأردن، ط3، 1422.

30) حسّان تمّام، **اللّغة العربيّة معناها ومبناها**، عالم الكتب، ط6، 1430هـ.

31) حسّان بن ثابت، **ديوانه**، دار الكتب العلميّة، ط3، 1949.

32) الحمويّ، شِهَاب اَلدِّين أَبُو عَبْدِ اَللَّه يَاقُوت بن عَبْدِ اَللَّهْ اَلْحَمَوِيِّ، (626)، **معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي– تونس، ط1، 1993م.

33) ابن حنبل، أحمد، (241هـ)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، مؤسّسة الرّسالة، ط1، 1421هـ.

34) أبو حيّان الأندلسيّ (745):

- **ارتشاف الضّرب من كلام العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمّد، ورمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418هـ.
- **البحر المحيط في التّفسير**، تحقبق: محمّد صدقي جميل، دار الفكر للطّباعة والنّشر. د.ت.
- **التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.
- **النّكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 1985.

35) الحيدرة اليمنيّ، عليّ بن سليمان (599)، **كشف المشكل في النّحو**، تحقيق: الهلالي هادي عطيّة مطر، دار عمّار، ط1، 1423.

36) ابن خاقان، أبو نصرٍ الفتح بن محمّد بن عبيد الله القيسيّ الإشبيليّ، (529هـ)، **قلائد العقيان ومحاسن الأعيان**، تحقيق: حسين خريوش، مكتبة المنار، الزّرقاء – الأردن، ط1، 1409.

37) ابن خَلِّكان، عبد الله بن لهيعة أبو عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، (681هـ)، **وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزّمان**، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت 1398هـ.

38) الخطيب، عبد اللّطيف محمد، مصلوح سعد، العلوش رجب حسن ، **التّفصيل في إعراب آيات التّنزيل**، مكتبة الخطيب للنّشر والتّوزيع، الكويت، ط1، 2015م.

39) الدّرّة، محمّد علي طه، **فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللّبيب**، دار تحقيق الكتاب، لبنان، ط1، 2021م.

40) الدّماميني، بدر الدّين محمّد بن أبي بكر، (827هـ)، **تحفة الغريب في الكلام على مغني اللّبيب، (شرح الدّماميني)**، تحقيق: محمّد عاطف التّرّاس، دار السّلام، القاهرة – مصر، ط1، 1443هـ.

41) أبو دؤاد الإيادي، **ديوانه**، تحقيق: أنور محمود الصّالحيّ، وأحمد هاشم السّامرّائيّ، دار العصماء، ط1، 1431هـ.

42) الذّهبيّ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (748هـ). **سِيَر أعلام النبلاء**، مؤسسة الرسالة، 1422هـ.

43) رؤبة بن العجّاج، **ديوانه**، اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسيّ، ط، 1903، برلين.

44) رضا عليّ، **المرجع في اللّغة العربيّة، نحوها وصرفها**، تحقيق: خضر عادل أنور، دار الشّرق العربي، بيروت – لبنان، ط 5، د.ت.

45) الرّيّس سناء ناهض، **ظواهر الاتّساع وأثرها في ضبط القاعدة النّحويّة**، وزارة الثّقافة، الهيئة العامة السّوريّة للكتاب،2016.

46) الزّبيدي، عبد اللّطيف (802)، **ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب – مكتبة النّهضة العربيّة، ط1407،1هـ.

47) الزّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ (311هـ):

- **ما ينصرف وما لا ينصرف**، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1420هـ.
- **معاني القرآن وإعرابه**، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبدُه شلبي، ط1، 1988، عالم الكتب، بيروت.

48) الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق، (340هـ):

- **حروف المعاني**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرّسالة، دار الأمل،ط3، 1406.
- **مجالسُ العلماء**، تحقيق: عبد السّلام هارون،مكتبة الخانجي – القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط2، 1403هـ.

49) الزّركليّ، خير الدّين، (1396هـ)، **الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، دار العلم للملايين، ط15، 2002.

50) الزّرّوق محمد خليل، **المُعَلّى موجز النّحو بشواهد القرآن والحديث والشّعر**، دار اللّباب، ط1، 1440هـ.

51) الزّمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر، (538):

- **الكشّاف عن حقائق التّنزيل**، تحقيق: ماهر أديب حبّوش، مكتبة الإرشاد دار اللّباب، ط2، 1442هـ.
- **المفصّل في صنعة الإعراب**، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمّار، ط1، 1425هـ.

52) الزّيدي، عبد اللّطيف بن أبي بكر الشرجّى (803هـ)، **ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق: طارق الجنابيّ، عالم الكتب، مكتبة النّهضة العربيّة، ط1، 1407هـ.

53) السّامرّائي، فاضل صالح:

- **الحِجَج النّحويّة**، دار ابن كثير، ط1، 1436هـ.
- **معاني النّحو**، دار ابن كثير، ط1، 1438.

- السّامرّائيّ، محمّد فاضل صالح، **النّحو العربيّ أحكام ومعانٍ**، دار ابن كثير، ط3، 1437.

54) السَّبتيّ، ابن أبي الرّبيع عبيد الله القرشيّ الإشبيليّ، (688)، **البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ**، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار المغرب الإسلاميّ، ط1407.

55) ابن السرّاج، أبو بكر محمّد بن سهل، (316هـ)، **الأصول في النّحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، ط 4، 1436هـ.

56) أبو السّعود، محمد بن محيي الدين محمد بن مصلح الدين مصطفى عماد الدين العمادي (982)، **إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، تحقيق: محمّد طه بويَالِق، ضياء الدّين القالش، وآخران، نشريات وقف الدّيانة التّركي، دار الرّياحين، ط2، 1443هـ.

57) السّكّري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، (275هـ)، **كتاب شرح أشعار الهذليّين**، تحقيق: عبد الستّار أحمد فرّاج، راجعه: الشّيخ محمود شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د.ت.

58) السّليليّ، أبو عبد الله محمّد بن عيسى، (770هـ)، **شفاء العليل في إيضاح التّسهيل**، تحقيق: عبد الله علي الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصليّة، مكّة المكرّمة، ط1، 1406هـ.

59) السّموأل بن عادياء، **ديوانه**، دار بيروت للطّباعة والنّشر.

60) السّمين الحلبيّ، **الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط ، دار القلم، 1429هـ.

61) السّهيليّ، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله، (581هـ)، **أمالي السهيلي في النّحو واللّغة والفقه**، تحقيق: محمّد إبراهيم البنّا، مطبعة السّعادة، ميدان أحمد ماهر. د.ت.

62) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، (180هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، 1408هـ.

63) السّيرافيّ، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد (368هـ):

- **أخبار النحويين البصريين**، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، ط 1373هـ.
- **شرح كتاب سيبويه**، اعتنى به: عبد المعطي أمين قلعجيّ، شركة القدس للنّشر والتّوزيع، القاهرة ، ط1، 2016م.

64) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر السيوطي، (911):

- **الأشباه والنّظائر في النّحو**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة الرّسالة، ط1، 1406هـ.
- **بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبيّ بالقاهرة، 1964م.
- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار صادر ط1، 1387.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد السّلام هارون، عبد العال مكرم، عالم الكتب، 1421هـ.

65) ابن السِّيد، عبد الله بن محمّد البَطَلْيَوْسيّ، **الحلل في شرح أبيات الجمل**، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، منشورات عليّ بيضون، ط1، 1424هـ.

66) ابن الشجريّ، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، (542هـ)، **أمالي ابن الشّجريّ**، تحقيق: محمّد الطّناحي، مكتبة الخانجي، ط2، 2014.

67) شُرّاب محمّد حسن، (2013م)، **الشّواهد الشّعريّة في أمات الكتب النّحويّة**، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط،1، 2007،.

68) شعبان صلاح، **من آراء الزجّاج النّحويّة قراءة في (معاني القرآن وإعرابه)**، دار الثقافة العربيّة، ط1، 1411هـ.

69) الشنقيطي، **أحمد بن أمين، الدّرر اللّوامع في شرح جمع الجوامع**، دار الكتاب العلميّة بيروت– لبنان، ط1، 1419هـ.

70) شوقي ضيف (1426هـ)، **المدارس النّحويّة**، دار المعارف بمصر، ط6، د.ت.

71) الشّوكاني شيخ الإسلام محمّد بن علي(1250هـ):

– **البدر الطّالع بمحاسن مَن بعد القرن السّابع**، دار الكتاب الإسلامي، د.ت.

– **فتح القدير الجامع بين فنّيّ الرّواية والدّراية من علم التّفسير**، اعتنى بتصحيحها: الشّيخ سمير خالد رجب، دار إحياء التّراث العربي، بيروت – لبنان، ط3، 1422هـ.

72) الصّفدي، صلاح الدّين خليل بن أيبك، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التّراث العربيّ،2000م.

73) الضّرير الواسطي، القاسم بن محمّد، **شرح اللّمع في النّحو**، تحقيق: رجب عثمان محمّد، ورمضان عد التّوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1420هـ.

74) الطّائيّ، حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج، **ديوانه**، تحقيق: عادل سليمان جمال، المؤسّسة السّعوديّة بمصر، مطبعة المدني. د.ت.

75) أبو طالب بن عبد المطّلب، **ديوانه**، تحقيق: محمّد حسن آل ياسين، دار مكتبة الهلال، ط1، 1421هـ.

76) الطّبرانيّ، الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد (360)، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السّلفيّ، النّاشر، مكتبة ابن تيمية، د.ت.

77) الطّبرسي، أمين الإسلام أبو عليّ الفضل بن الحسن، (1153هـ)، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، تحقيق: الحاج المحلاتي السيّد هاشم الرّسولي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط1، 1426هـ.

78) ابن عاشور، محمد الطاهر بن عاشور، (1393هـ)، **التّحرير والتّنوير**، ط1، 2021، دار سحنون وابن حزم.

79) عبّاس حسن، **النّحو الوافي**. مكتبة المحمدي، بيروت– لبنان، ط1، د.ت.

80) العبيدي رشيد عبد الرّحمن، **أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصّرف والنّحو**، مطبعة سلمان الأعظمي – بغداد 1969.

81) العسقلاني بن حجر(852هـ)، **فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، دار الرّسالة العالميّة، الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، ط1، 1434هـ.

82) ابن عسكر، أبو عبد الله أبي بكر بن خميس (636هـ)، **مطلع الأنوار ونزهة البصائر والأبصار**، تقديم وتخريج وتعليق: عبد اللهالمرابط، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1420هـ.

83) ابن عصفور، أبو الحسن عليّ بن مؤمن الإشبيلي، (669):

- **شرح جمل الزّجّاجيّ**، قدّم له ووضع هوامشه: فوّاز الّعّار، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 1419هـ.
- **المقرّب**، تحقيق: أحمد عبد الستّار الجواديّ، وعبد الله الجبوريّ، المساهم، ط1، 1392هـ.

84) ابن عطيّة الأندلسيّ، القاضي أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب، (546)، **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، ط1 1422هـ.

85) ابن عقيل:

- **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، تحقيق، محيي الدّين محمّد عبد الحميد، دار الطّلائع للنّشر والتّوزيع، طبعة2009م.
- **شرح التّسهيل**، تحقيق:
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: بركات محمّد كامل، مركز البحث العلمي وإحياء التّراث الإسلاميّ، جامعة الملك عبد العزيز1400هـ.

86) العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسن (ت616):

- **التّبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: محمّد البجاويّ، دار إحياء الكتب العربيّة، د.ت.

- **كتاب التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيين**، تحقيق ودراسة:عبد الرّحمن السّليمان العثيمين، 1396هـ.

87) العكّبري، أبو الفلاح عبد الحيّ بن أحمد بن محمّد، (1089هـ)، **شذرات الذّهب في أخبار من ذهب**، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، ط1، 1414هـ.

88) عليّ محمّد فاخر، **شرح المقرّب لابن عصفور الإشبيليّ الأندلسيّ**، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2019م.

89) العينيّ، بدر الدّين محمّد بن أحمد بن موسى(855هـ)، **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة**، تحقيق: عليّ محمّد فاخر، وعبد العزيز محمّد فاخر، أحمد محمّد توفيق السّوداني، دار السلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط1، 1431هـ.

90) الغزّي، أبو البركات محمّد بن أحمد بن عبد الله (864)، **بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين**، ضبطه وعلّق عليه: أبو يحيى عبد الله الكندريّ، دار ابن حزم بيروت– لبنان، ط1، 1421هـ.

91) الفارسيّ، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، (377):

- **الإغفال**، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاجّ إبراهيم، د.ت.
- **الإيضاح العضديّ**، تحقيق: الدكتور فرهود حسن شاذلي، ط1 1969.
- **كتاب الشعر**، أو شرح الأبيات المشكلة، تحقيق: محمّد محمود الطّناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1436هـ.
- **المسائل الحلبيّات**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، دار المنارة ، ط1، 1407هـ بيروت– لبنان.
- **المسائل المنثورة**، تحقيق: شريف عبد الكريم النّجّار، ط1، 1424هـ، دار عمّار، عمّان– الأردن.

92) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريّا، (395)، **مقاييس اللّغة**، تحقيق: أنس محمّد الشّامي، دار الحديث، القاهرة، ط1429هـ.

93) أبو الفتح، عثمان بن جنّي، (392):

- **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجّار، عالم الكتب بيروت ط1 ،2012.
- **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دار الفكر بيروت،1985.

- **شرح اللّمع، تحقيق:** د. فتحي علي حسانين، دار الحرم للتّراث، ط1، 2010.

94) الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، (207)، **معاني القرآن،** تحقيق: محمّد علي النجّار، الدّار المصريّة للتّأليف والنّشر. د.ت

95) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **الجمل في النّحو،** تحقيق: قباوة فخر الدّين، ط5، 1416هـ.

96) الفرزدق، همّام بن غالب بن صعصعة، **ديوانه،** دراسة وشرح: علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت ط1 ،1987.

97) الفيروزآبادي، مجد الدّين محمّد بن يعقوب، (817)، **القاموس المحيط،** تحقيق: أنس محمّد الشّامي، وزكريّا جابر أحمد، دار الحديث القاهرة، 1429هـ.

98) ابن قتيبة أبو محمّد عبد اللّه بن مسلم الدَّينَوَرِيّ(276هـ)، **عيون الأخبار**، دار الكتاب العربيّ، بيروت – لبنان، 1343هـ.

99) القفطي، **إنباه الرّواة على أنباه النّحاة،** تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ –القاهرة، ومؤسّسة الكتب الثّقافيّة– بيروت. ط،1406هـ.

100) القيسي أبو عليّ الحسن بن عبد الله، **شرح شواهد الإيضاح**، دار الغرب الإسلاميّ، ط1، 1408.

101) الكافيَجي، محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبد الله (879 هـ). **المختصر في علم الأثر**، مكتبة الرشد – الرياض، ط1، 1407 هـ.

102) كثيّر عزّة، **ديوانه،** عبد الرّحمن بن أسود الخزاعيّ، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الثّقافة، بيروت– لبنان. 1391هـ

103) كعب بن زهير، **ديوانه،** تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلميّة، منشورات محمّد علي بيضون، بيروت – لبنان، طبعة 1997.

104) الكواري كاملة، **الوسيط في النّحو**، دار ابن حزم، ط2، 1442هـ.

105) المالقي، أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد، (702هـ)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني،** تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، ط4، 1435هـ،

106) ابن مالك، محمّد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، (672هـ):

- **ألفية ابن مالك في النّحو والتّصريف**، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز العيوني، مكتبة دار المنهاج للنّشر والتّوزيع بالرّياض، د.ت.
- **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرّحمن السّيّد، ومحمّد بدويّ المختون، هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الجيزة، ط1، 1410هـ.
- **شرح الكافية الشّافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتّراث، 1402هـ.

107) المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، (258هـ):
- **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمّد الدّالي، مؤسّسة الرّسالة ناشرون، ط 2، 1434هـ.
- **المقتضب**، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف – لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، جمهوريّة مصر العربيّة – القاهرة/ 1415هـ.

108) المتلمّس، جرير بن عبد المسيح الضَبَعي، **ديوانه**، تحقيق: حسن كامل الصّيرفي، المساهم، 1970.

109) المتنبّيّ أبو الطّيب أحمد بن الحسين، **ديوانه**، دار بيروت للطّباعة والنّشر،1403.

110) المتنبي، **شرح ديوان المتنبّي للبرقوقي**، راجعه وفهرسه: يوسف الشّيخ محمّد البقاعي، دار الكتاب العربيّ، بيروت لبنان، 1442هـ.

111) ابن مجاهد، **السّبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، مصر القاهرة، 1980.

112) المحبي، محمّد أمين فضل الله بن محبّ الله بن محمّد،(111هـ)، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، تحقيق: مصطفى وهبي، النّاشر: المطبعة الوهبيّة، ط1، د.ت.

113) محمّد عبد الكريم الأسعد، **الوسيط في تاريخ النّحو العربي**، دار الشّوّاق، الرّياض، ط1، 1413هـ

114) أبو موسى محمّد، **الشّعر الجاهليّ دراسة في منازع الشّعراء**، مكتبة وهبة، ط3، 2018.

115) محمود عكاشة، تحليل النّصّ، دراسة الرّوابط النّصّيّة في ضوء علم اللّغة النّصّي، مكتبة الرّشد، ناشرون، ط1، 2014.

116) المرادي، أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المراكشي، (749 هـ):

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: عبد الرّحمن علي سليمان، ط،1، 1442، دار الفكر العربيّ.
- **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، تحقيق: أحمد خليف الأعرج، دار ابن كثير، ط،2، 1442هـ.
- **شرح الألفيّة لابن مالك**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، ط 1، 2019.

117) المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمّد بن الحسن، **شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام**، نشره أحمد أمين، وعبد السّلام هارون، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، القاهرة، ط 3، 1371هـ.

118) مسلم بن الحجّاج القُشيريّ النّيسابوريّ، (261هـ)، **صحيح مسلم**، خرّج أحاديثه وضبط نصّه: محمّد صبحي بن حسن خلّاق، دار ابن كثير، بيروت – لبنان، ط1، 1438هـ.

119) المقّري التلمساني، شهاب الدّين أحمد بن محمّد، (1041هـ)، **أزهار الرّياض في أخبار عياض**، تحقيق: مصطفى السّقّا، وإبراهيم الأبياري، مطبعة فضالة، د، ت.

120) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، (711هـ) **لسان العرب**، دارى صادر، ط3 ، 2004.

121) ابن ميادة، الرّحماح بن أبرد المرّي، **ديوانه**، تحقيق: حنا جميل حدّاد، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، 1982.

122) الميدانيّ، عبد الرّحمن حسن حبنّكة، **البلاغة العربيّة**، دار القلم، دمشق، ط4، 1434هـ.

123) الميدانيّ، أبو الفضل أحمد بن محمد النّيسابوريّ،(518)، **مجمع الأمثال**، د، ت.

124) النابغة الذّبيانيّ، **ديوانه**، زياد بن معاوية بن ضباب، جمع وتحقيق وشرح: محمّد الطّاهر ابن عاشور، الشّركة التّونسيّة للتّوزيع، والشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع– الجزائر،1976.

125) النّابغة الجعدي قيس بن عبد الله، **ديوانه**، تحقيق: واضح الصّمد، دار صادر– بيروت، ط1، 1998م.

126) ناظر الجيش، محبّ الدّين محمّد بن يوسف بن أحمد، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، (778)، تحقيق: علي محمّد فاخر وآخرون، دار السلام، ط1، 1428.

127) النّجّار، محمّد عبد العزيز، **ضياء السّالك إلى أوضح المسالك**، 1404، د. دار نشر.

128) أبو النّجم، الفضل بن قدامة بن عبد الله بن الحارث، **ديوانه**، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد 1427هـ.

129) النّحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (338هـ)، **إعراب القرآن**، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، طبعة،1988.

130) الهذليّون، **ديوانهم**، الدّار القوميّة للطّباعة والنّشر– القاهرة، 1385هـ. (نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب)

131) الهرويّ، عليّ بن محمّد (415)، **الأُزهية في علم الحروف**، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ط2 ،1413هـ.

132) ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (761):

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محيي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، 2009م.
- **تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق:** عبّاس مصطفى الصّالحي، دار الكتاب العربيّ، ط1، 1406هـ.
- **شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: بركات يوسف هبّود، ط4، 1440هـ، دار ابن كثير.
- **شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى**، تحقيق: أبي بلال الحضرميّ خالد بن عبود باعامر، ط1، 1438هـ، دار الآثار للنّشر والتّوزيع، صنعاء– اليمن.

133) ابن الهمام الحنفي، (861)، **شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي**، دار الكتب العلميّة، د.ت.

134) ابن ولّاد، أبو العبّاس أحمد، **الانتصار لسيبويه على المبرّد**، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسّسة الرّسالة للطّباعة والنشر والتّوزيع، بيروت، ط1، 1996.

الأطروحات والرّسائل العلميّة:

135) البابلـي، باسم عبد الرّحمن صالح، **مـا فـات كتب الخـلاف مـن مسـائل الخـلاف في همع الهـوامع، (دراسـة تحليليّة)**، الجـامعة الإسـلاميّة، غزة – فلسطين، 1429هـ.

136) المطرفيّ، عبد العزيز بن سعدي بن أحمد، **آراء الكسائي النّحويّة في كتاب مغني اللّبيب**، (رسالة ماجستير– جامعة أمّ القرى)، 1431هـ.

137) المقرمي، عبد الرّحمن بن حزام، **التّرجيحات النّحويّة لجلال الدّين السّيوطي في همع الهوامع شرح جمع الجوامع، دراسة وتحليل**، (رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان، السّودان)، 2009.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	ج
الشّكر والتقدير	د
الملخص	هـ
Abstract	ز
المقدّمة	ح
التّمهيد	1
الفصل الأول: المخالفات	9
المسألة الأولـــى: زمان الفعل المضارع	10
المسألة الثّانيـة: إعراب الأسماء السّتّة	16
المسألة الثّالثـة: كفّ (ما) لـ (ليت) النّاسخة المشبّهة بالفعل	23
المسألة الرّابـعـة: مفاد (رُبَّ)	27
المسألة الخامسـة: الجملة بـعد (حـتّى) الابتدائيّة	35
المسألة السّادسـة: العلم، أمرتَجَلٌ أم منقول؟	38
المسألة السّابـعـة: ناصب المفعول لأجله	41
المسألة الثّامنـة: تقديم خبر ليس عليها	46
المسألة التّاسـعة: إعمال (لا) عمل (ليس)	51
المسألة العاشرة: لحاق (مـا) بإنّ وأخواتها	55
المسألة الحادية عشرة: عامل النّصب في المفعول معه	59
المسألة الثّانية عشرة: إعراب اللّفظ المكرّر في قولنا: علّمتُه الحساب بابًا بابًا	65
المسألة الثّالثة عشرة: العامـل فـي الحـال المؤكّدة لمـضـمـون الجملة	68
المسألة الرّابعـة عشرة: عامل الجرّ في الإضافة	70
المسألة الخامسـة عشرة: عطف الاسم على الفعل وعكسه	75
المسألة السادسة عشرة: توكيد الفعل المضارع الّذي يلي (إمّا) الشّرطيّة	81
المسألة السابعة عشرة: (كأن) هل من متعلّق بكافها؟	85
الفصل الثاني: موافقات السّيوطيّ للزجّاج بالتّأييد أو السّكوت	87
المسألة الأولى: العطف على معموليّ عاملين	88
المسألة الثانية: حذف عامـل المفعول المطلق وجـوبًا	96
المسألة الثالثة: عامـل النّصـب فـي المـستثنـى	98

المسألة الرابعة: نـصـب المـضـارع بـعـد إذن	103
المسألة الخامسة: جـواز انفصال الضّمـير إذ انحصـر بإنّما	108
المسألة السادسة: كـأنّ، بـسيطـــة أم مـركّبـة؟	111
المسألة السابعة: إعـراب المصـدر المؤوّل الـواقـع بعد (لو)	114
المسألة الثامنة: صرف الممنوع من الصرف إذا عُرّف أو أضيف	120
المسألة التاسعة: عـــلامة إعراب المثنّى وجمـع المذكّـــر السّالم	123
المسألة العاشرة: زيادة النّون في المثنّى وجمـع المـذكّـر السّـالـم	130
المسألة الحادية عشـرة: دخـول الـلّام على معمول خبر (إنّ) حال كونه شبه جملة إذا كان متوسّطا بين الاسم والخبر	133
المسألة الثّانيـة عشـرة: ناصب تـمـيـيـز الـجـمـلـة	136
المسألة الثالثة عشـرة: تقديم المصدر المـؤكِّد على الجملـة المـؤكَّدة	139
الخاتمة	142
المصادر والمراجع	144
فهرس المحتويات	159
فهرس الآيات القرآنية الكريمة	161
فهرس الأشعار	165

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

اسم السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة (2)	﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾	3	124
	﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾	19	41
	﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي﴾	38	82
	﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾	83	99
	﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾	133	14
	﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾	144	34
	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾	207	43
	﴿ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا﴾	213	45
	﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾	214	36
	﴿ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾	243	44
	﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾	254	53
	﴿كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ﴾	264	45
	﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾	285	95
آل عمران (3)	﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾	159	25
النساء (4)	﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾	53	104
	﴿ وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾	6	36
	﴿سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا﴾	56	12
	﴿ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾	56	13
	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾	64	116

المائدة (5)	﴿قَالَ اللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾	119	50
الأنعام (6)	﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾	95	75
	﴿ كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ﴾	92	29
الأعراف (7)	﴿بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾	4	76
	﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا﴾	95	36
	﴿ قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾	164	44
الأنفال (8)	﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾	4	138
	﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾	6	55 ،24
	﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾	17	14
	﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾	23	13
	﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	30	14
التوبة (9)	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾	6	116
يونس (10)	﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	62	53
	﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾	71	59
هود (11)	﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾	8	50 ،48
	﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾	12	55
	﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ﴾	98	75
يوسف (12)	(ارْجِعُوا إِلَىٰ أَبِيكُمْ)	81	16
	(قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ)	86	
الحجر (15)	﴿رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ﴾	2	30
النحل (16)	﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم﴾	61	14
	﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ	64	45
الأسراء	﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ﴾	54	13

(17)	﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	53	104
	﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾	100	114
الكهف (18)	﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ﴾	34	135
	قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾	110	56
مريم (19)	﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾	4	135
الأنبياء (21)	﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾	57	81
الحج (22)	﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾	63	76
المؤمنون (23)	أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ	115	58
الفرقان (25)	﴿ إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾	10	76
النمل (27)	﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾	46	14
القصص (28)	﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾	23	16
السجدة (32)	﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾	26	7
الأحزاب (33)	﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾	18	33
سبأ (34)	﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ ﴾	6	7
	﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ﴾	46	108
فاطر (35)	﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾	28	57 ،24
غافر (40)	﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾	36	14
الشوري (42)	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	11	86
الجاثية (45)	﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾	5	93
	﴿إِنَّ في السَّماواتِ والأرْضِ لَآياتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ، فِي خَلْقِكم وما يَبُثُّ مِن دابَّةٍ آياتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ، واخْتِلافِ اللَّيْلِ	5-3	91

	والنَّهارِ وما أنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّماءِ مِن رِزْقٍ فَأحْيا بِهِ الأرْضَ بَعْدَ مَوْتِها وتَصْرِيفِ الرِّياحِ آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾		
الفتح (48)	﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ﴾	27	13
الحجرات (49)	﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾	14	14
	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾	5	113
الطور (52)	﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾	23	53
القمر (12)	﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾	12	135
الواقعة (56)	﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾	70	13
الحديد (57)	﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾	18	75
الطلاق (65)	﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾	7	13
العلق (69)	﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ ﴾	7،6	12
الملك (67)	﴿ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾	19	77
المرسلات (77)	﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾	7	56
العاديات (100)	﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾	3-4	77

فهرس الأشعار

البيت	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
(الباء)			
إذاً وَاللهِ نَرمِيَهم بِحَربٍ .... تُشيبُ الطِفلَ مِن قَبلِ المَشيبِ	الوافر	حسان ابن ثابت	103
يهولك أن تموت وأنت ملغ .... لما فيه النجاة من العذاب	الوافر	مجهول	12
يُجبْك وإن تَغضبْ إلى السّيفِ أخوكَ الّذي إنْ تدْعهُ لِملمّةٍ يغضبِ	الطويل	حُجَيّة بن المضرب	17
(الياء)			
أنــا الذّائد الحامي الذّمار وإنّــما.... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثــلي	الطويل	الفرزدق	58، 107
ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثلٍ وقد يُدركُ المجدَ المؤثلَ أمثالي		امرئ القيس	25،55،58
فَيا رُبَّ مَكروبٍ كَرَرتُ وَراءَهُ وعان فككت الغُلّ عنه ففدّاني	الطويل	امرئ القيس	31
(الدال)			
أنبِئتُ أنَّ أبا قابوسَ أوعَدَني وَلا قَرارَ عَلى زَأرٍ مِنَ الأسَدِ	البسيط	الذّبيانيّ	17
سِوَى أَبِيكَ الأَدْنى، وأَنَّ محمَّدا.... عَلا كلَّ عالٍ، يَا ابنَ عَمِّ محمَّدِ	الطويل	زياد بن واصل السّلميّ	18
أَعِد نَظَراً يا عَبدَ قَيسٍ فَلعلّما .... أَضاءَت لَكَ النارُ الحِمارَ المُقَيَّدِ	الطويل	الفرزدق	25
قالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إلى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ	البسيط	الذبيانيّ	25
فصفحتُ عنهم والأحِبَّةُ فيهِم طَمَعًا لَهُمْ بعِقابِ يَوْمٍ مُفْسِدِ	الطويل	الحارث بن هشام	42
له نافلاتٌ ما يغبّ نوالُها وليس عطاءُ اليوم مانعَه غدا	الطويل	الأعشي	46
(الراء)			
أكلَّ امرئٍ تحسبين امرأ..... ونارٍ توقَّدُ باللّيلِ نار	المتقارب	لأبي داود الإيادي	90، 92
وَلَيسَ بِمَعرُوفٍ لَنا أن نَرُدَّها.. صِحاحاً وَلاَ مُستَنكَراً أن تُعَقّر	الطويل	النّابغة الجعدي	93
أوصَيتُ مِن بَرَّةَ قَلباً حُرّا..... بِالكَلبِ خَيراً وَالحَماةِ شَرّا	الرّجز	أبي النجم	93
(العين)			
ألا يا لِقومي كلُّ ما حمّ واقعٌ ... وللطير مجرى والجنوبِ مصارعُ	الطويل	قيس بن ذريح	91
فَيَا عَجَبًا حتى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كأنّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ	الطويل	الفرزدق	35

(الفاء)			
وعضُّ زمانٌ يا ابن مروان لميدعْ..... من المال إلَّا مسحتًا أو مجلّفُ	الطويل	الفرزدق	38
وَارْفَعْ بَوَاوٍ وانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ..... واجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ	الرّجز	ابن مالك الأندلسي	16
يَهدِي كتائبَ خُضراً ليس يَعْصِمُها إلاّ ابتدارٌ إلى موتٍ بأسياف	البسيط	الذّبياني	47
(اللام)			
فَمَا زَالَتِ القَتْلى تَمُجُّ دِمَاءَها.... بَدجْلَةَ حتّى مَاءُ دِجْلَةَ أشْكَلُ	الطّويل	جرير ابن الخطفى	35
فما مثلَه فيهم ولا كان قبلَه ..... وليس يكون الدّهرَ ما دام يذبَلُ	الطويل	حسان ابن ثابت	12
وَوَصْلُ (مَا) بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ... إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ	الرّجز	ابن مالك	24
وَيا رُبَّ يَومٍ قَد لَهَوتُ وَلَيلَة ..... بِآنِسَةٍ كَأَنَّها خَطٌّ تِمثالِ	الطويل	امرئ القيس	31
أَلا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ.... وَلا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ	الطويل	امرئ القيس	31
وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ..ثمال اليتامى عصمة للأرامل	الطويل	أبي طالب	29
وما تَرْكُ قومٍ لا أبالك سيّدًا يحوطُ الذّمارَ غير ذَرْبٍ مُواكِلِ	الطويل	أبي طالب	29
إذا المرء لم يدنس من اللّؤم عرضه فكلّ رداء يرتديه جميل	الطويل	السّموئل بن عادياء	115
(الميم)			
بأبِه اقتدى في الكرم ومن شابه أبَه فما ظلم	الرّجز	رؤبـة	17
رُبَّ حلِمٍ أضاعَهُ عَدَمُ الما لِ وَجَهلٍ غَطّى عَلَيهِ النَعيمُ	الخفيف	حسان بن ثابت	30
و أغفر عوراء الكريم ادّخارَهُ و أعرضُ عن شتم اللّئيم تكرّم	الطويل	حاتم الطائي	42
وَلو غَيرُ أَخوالي أَرادوا نَقيصَتي جَعَلتُ لَهُم فَوقَ العَرانينِ ميسَم	الطويل	المتلمّس	115
لو غيرُكم علق الزبير بحبله أدّى الجوار إلى بني العوّام	الطويل	جرير	115
(النون)			
قد علمت سلمى وجاراتُها..... ما قَطَرَ الفارسَ إلّا أنا	السريع	عمرو بن معد يكَرِب	108
وذي شامة غرّاء في حرّ وجهه.... مجلّلة لا تنقضي لأوان	الطويل	لرجل من أسد الشّراة	28
وإن أمسي مكروباً فيا ربّ قينة... منَعّمة أعملتها بِكِرانِ	الطويل	امرئ القيس	29
(الهاء)			
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها ..... و أمكنني منها إذن لا أقيله فَلَيسَ بِآتيكَ مَنهِيُّها..... وَلا قاصِرٌ عَنكَ مَأمورُها	الطويل	كثيّر عزة	102